# النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 13 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 29 مارس 2010 العدد (230) Mon. 13/4/1431 - 29 March 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**


### الرئيسان ناصر والعطاس يحذران من عواقب استخدام "القوة المفرطة" واستمرار سفك الدماء في الجنوب

# سقوط 24 جريحاً واحتجاز 30 دراجة نارية إثر قيام قوات الأمن بتفريق مسيرة بالضالع

خلفت صدامات وقعت السبت الماضي، بين قوات الأمن وأنصار الحراك الجنوبي بمدينة الضالع، 24 جريحاً من المتظاهرين، منهم حالتان خطيرتان، فيما اعتقل العشرات من المشاركين في تظاهرة تزامنت مع تشييع جثمان أحد القتلى من أنصار الحراك.

وقالت مصادر محلية إن الآلاف من أنصار الحراك خرجوا في تشييع جنازة سيف علي سعيد الذي قتل الخميس قبل الماضي، مشيرة إلى أن المواجهات اندلعت عندما حاولت قوات الأمن منع المشيعين من الوصول إلى المقبرة، التي كانت قريبة من موقع اللواء 35 مدرع.

وأشارت المصادر إلى أن 2 ممن أصيبوا إصابات بالغة أعيدا من منطقة رأس النقيل بعد محاولة إسعافهما إلى مدينة عدن، نظرا لخطورة الإصابة.

وقالت إنه تمت مصادرة حوالي 30 دراجة نارية اعتاد المشاركون أن تكون في مقدمة المسيرات، فيما أعادت قوات الأمن جثمان القتيل إلى ثلاجة مستشفى النصر في الضالع، ومنع أنصار الحراك من دفنها، كما قام أفراد الأمن المركزي والنجدة بملاحقة المتظاهرين وضربهم، وتم اعتقال العشرات وإيداعهم السجن، من بينهم مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمحافظة، ومدير تربية مديرية الضالع.

من جهة ثانية، ناشد الرئيسان الأسبقان علي ناصر محمد، وحيدر أبو بكر العطاس، القمة العربية التي عقدت السبت الماضي في مدينة سرت في ليبيا، التحرك الفوري والعمل على وقف ما أسمياه "الممارسات القمعية المتصاعدة"

التتمة في الصفحة 4

# الإفراج عن الزميلين باشراحيل والمقالح جراء تدهور حالتهما الصحية

أفرجت النيابة الجزائية المتخصصة في عدن، عصر الأربعاء الماضي، عن الزميل هشام باشراحيل -رئيس تحرير صحيفة "الأيام" الموقوفة منذ 4 مايو 2009 - في حين أفرجت النيابة الجزائية بالعاصمة صنعاء عن الزميل محمد المقالح -رئيس تحرير موقع الاشتراكي نت- عصر اليوم التالي الخميس، نظراً لتدهور حالتهما الصحية.

وقال تمام باشراحيل، وهو شقيق هشام، إن الإفراج عن شقيقه ناجم عن تدهور أوضاعه الصحية داخل السجن.

وكشف تمام، مدير تحرير صحيفة "الأيام"، عن صدور توجيهات رئاسية بالإفراج عن نجلي هشام (هاني ومحمد) اللذين كانا اعتقلا معه في الـ6 من يناير الماضي.

وعلمت "النداء" أن حالة باشراحيل الصحية تدهورت داخل السجن بسبب إضرابه عن الطعام الذي بدأه في الأسابيع الماضية احتجاجا على ما وصفه بالإجراءات التعسفية وغير القانونية.

وتتهم النيابة باشراحيل ونجليه هاني ومحمد بالاشتراك في تشكيل عصابة مسلحة، ومقاومة رجال السلطة العامة.

إلى ذلك، نُقل الزميل محمد المقالح عقب خروجه من سجن الأمن السياسي، عصر الخميس الماضي، إلى أحد المستشفيات الأهلية بالعاصمة، لتلقي العلاج.

التتمة في الصفحة 4

# النيابة تطلق لخيالها العنان وتطلب نفي محرري النداء وكتابها إلى الصومال

اطلقت النيابة العامة لخيالها العنان الاثنين الماضي، وطلبت من رئيس محكمة الصحافة القاضي منصور شائع نفي رئيس تحرير النداء وأربعة من محرريها وكتابها إلى الصومال. وقال ممثل النيابة في جلسة المحاكمة إن هذه العقوبة هي الكفيلة بردع المتهمين الذين يسعون لشق الصف الوطني وإثارة المشاكل بين أبناء الوطن الواحد وإزهاق الأرواح وإراقة الدماء. (نص مذكرة النيابة ص10)

وكانت الجلسة مقررة للاستماع إلى رد النيابة على دفع المتهم الخامس في القضية الكاتب ميفع عبدالرحمن، وكذا ردها على ماقدمه محاميا المتهمين الأربعة الآخرين. لكن النيابة اكتفت بتقديم مذكرة تستنسخ ما ورد في قرار الاتهام، وعبارات عاطفية وصبغ خطابية.

وتتهم النيابة رئيس التحرير سامي غالب وعبدالعزيز المجيدي وفؤاد مسعد وشفيع العبد والكاتب ميفع عبدالرحمن بنشر أخبار وتقارير ومقالات تثير النعرات المناطقية

التتمة في الصفحة 4

### قال لـ"النداء": بفضل الله والشيباني تمكنت من دفع تكاليف العلاج

# أيوب طارش يصل إلى اليمن بعد 4 أشهر من العلاج ويعتب على السلطة إهمالها للطلاب في ألمانيا

■ خاص - "النداء":

وصل الفنان الكبير أيوب طارش وزوجته، مساء السبت، إلى العاصمة صنعاء، قادمين من ألمانيا، بعد رحلة علاجية استغرقت 4 أشهر في أحد مستشفيات العاصمة برلين.

وفي تصريح خاص بـ"النداء" قال: إن حالته الصحية تحسنت كثيراً عما كانت عليه، وإن الأطباء الذين أشرفوا عليه في ألمانيا طلبوا منه تجنب الإرهاق، وممارسة التمارين خلال الفترة القادمة. موضحاً أن أي مجهود يبذله يسبب له ألماً في يده.

وبخصوص زوجته قال إن حالتها تحسنت بشكل طفيف، وإن الأطباء شددوا على ضرورة عودتها إلى ألمانيا بعد 6 أشهر، في حين حُدد موعد عودته هو بعد سنة.

وأجريت لأيوب عمليتان جراحيتان في العمود الفقري واليد اليمنى، وخضعت زوجته لعملية جراحية في المريء، وأخرى لاستئصال

التتمة في الصفحة 4

# الريال يواصل انهياره أمام الدولار مفاقماً الأزمة الاقتصادية

يواصل الريال اليمني انهياره مقابل الدولار الأمريكي منذ حوالي أسبوعين، مسبباً أعباء إضافية على كاهل المستهلكين من خلال ارتفاع أسعار السلع، وتفاقم ظاهرة التضخم السعري.

ورغم استمرار البنك المركزي اليمني في ضخ ملايين الدولارات إلى السوق بهدف تثبيت سعر العملة، إلا أن قيمة الدولار بلغت 225 ريالاً خلال اليومين الفائتين.

وعبرت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك عن قلقها البالغ من تدهور سعر الريال أمام الدولار، والتداعيات التي ينذر بها هذا المستوى الحاد من التدهور في سعر العملة

التتمة في الصفحة 4

## محمد المقالح لـ«النداء»:

# الإفراج عني محاولة يائسة لتلافي تداعيات الأخطاء التي ارتكبت في حقي

**قال الزميل الصحفي محمد محمد المقالح إن المحكمة لم تجد شيئاً كي تحاكمه عليه، وإنها كانت تنظر في ملف ملفق وخلو من أي تحقيقات أو بيانات. وأضاف: الجريمة التي ارتكبت في حقي كشفت أنهم يتجسسون على السياسيين وعلى مكالماتهم، ويفترض أن أول من يحتج مما حدث هو هذا النظام.**

**وأوضح أن الجهة التي اختطفته ظلت متحفظة على اسمها ومدعية أنها مجموعة قبلية إلى قبيل إحالته إلى معتقل الأمن السياسي. مشيراً إلى أن الخاطفين كانوا يقولون له بأنهم قبائل يتبعون الشيخ علي العكيمي.**

**وتحدث بإسهاب عن المحنة التي تجرعها خلال فترة إخفائه الممتدة 4 أشهر وعشراً، لينتقل إلى مرحلة المحنة الأخف التي في معتقل الأمن السياسي والمحكمة الجزائية المتخصصة.. وإلى نص الحوار.**

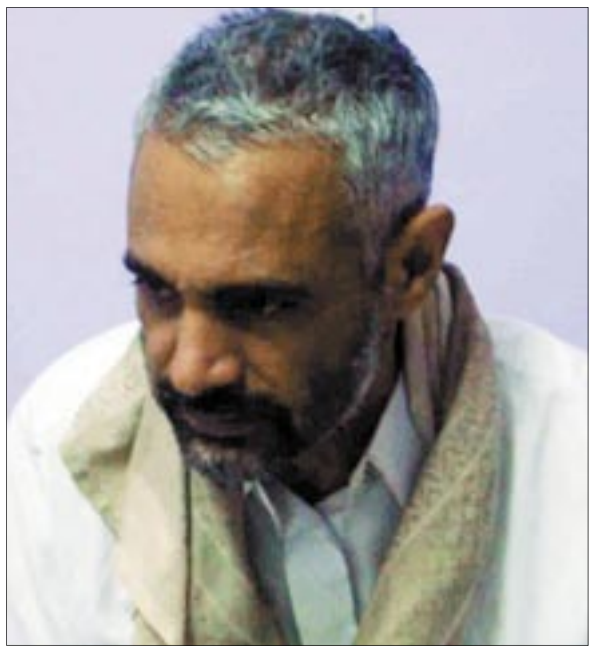

● المقالح بعد الإفراج عنه

■ حوار: هلال الجمرة

## ■ لم يزرني الشيخ ياسر العواضي لكني أشكره على هدفه بتطمين أسرتي بأني حي

■ نبدأ معك من عملية الاختطاف، حدثنا عنها.

– عملية الاختطاف، أنا قد شرحت في أول لقاء لي مع الصديق والزميل العزيز مروان دماج، وكذا في أول جلسة لي في المحاكمة. اختطفوني من شارع تعز، لاحظت فقط 3 سيارت وعدداً من المسلحين. أخذوني بالقوة في السيارة، ونقلوني إلى خارج صنعاء في نفس اليوم. أول ما واجهت في لحظة الاختطاف الموت، وكنت أصرخ للناس، وما كان فيش ناس، لأن الساعة كانت حوالي 11 ونصف، شرغت أثناء اختطافي والاعتداء عليّ بالضرب، ومش عارف إذا كانوا يعتقدون أنه في تمثيل في الشرغة، وكذا لأنهم ما اهتموش بإنقاذي، وقد أغمي عليّ جراء ذلك، وعندما وصلوا خارج صنعاء، نفخوا أنفي بالطريقة البدائية التي نتخلص فيها من الشرغة، واستعدت حياتي. في اليوم الأول احتجزوني في بيت ريفي، ونقلوني إلى بيت آخر، في اليوم الثاني، جلست فيه نحو 4 أشهر وأسبوعين أو 10 أيام، لست متأكداً، ثم نقلوني إلى الأمن السياسي، فإلى المحاكمة.

■ هل تعرفت على الخاطفين وعلى عددهم؟

– لا. كانوا كلهم ملثمين، وكانوا كثيراً، وعددهم حوالي 9 أو 10. كانت مجموعة منهم داخل السيارات ومجموعة أخرى في الخارج.

حدثت مفارقة عجيبة؛ في الأمن السياسي كانوا يغطون على عيوني. بينما في المكان الآخر، الذي لا أستطيع أن أسمّيه كجهة رسمية، فكانوا الحراسة أو الخاطفون بالأصح ملثمين وجوههم، ولم يكشف عن وجه سوى واحد منهم، وكانوا يناديونه باسم غير حقيقي، وهذا هو الوجه الوحيد الذي تعرفت عليه طوال الفترة التي كان الخاطفون محيطين بي.

■ أمضيت 4 أشهر في سجن سري في منطقة نائية، كيف قضيت كل هذه الفترة؟

– ليست منطقة نائية. وأعتقد أنها قرية في ضواحي صنعاء، لكني لست متأكداً من موقعها تحديداً.

كانت هذه أصعب فترة في حياتي. كانت فترة صعبة جداً. كيف تتوقع حال شخص محبوس في مكان لا يعرف من هم خاطفوه. كنت أرى أمامي مجموعة أشباح. وكنت أتوقع أن يفرجوا عني، في أي لحظة، وبالمثل كنت أتوقع أن أموت، في أي لحظة. واجهتني صعوبة شديدة، لكني تصديت لها بقسوة، فامتنعت من الأكل ورفضت أكلهم، وكان الهدف منه التعبير عن الاحتجاج، وفي نفس الوقت أردت أن أكسر بذلك غرائزي، حتى لا يستلبوني من خلالها، لأن الإنسان عندما يكون صائماً تنكسر كثير من غرائزه بالجوع.

كان الجوع أحد أسلحتي الناجحة، حتى إنهم تأذوا منه، وكانوا يسترضونني أن آكل، لكن همي الأساسي كان أن يعرف أهلي بمكاني.

كانوا يقولون لي بأنهم قبائل، فقلت لهم: القبائل يخطفون الناس، ويسمحون للمخطوف بالاتصال بأهله، لكنكم، للأسف، أكثر انحطاطاً، فأنتم تعاقبون أسرتي وأصدقائي وكل من يحبني بطريقة جماعية.

الغريب أنهم كانوا حريصين كل الحرص على إخفاء مصيري، وكانت رسالة أساسية على ما أعتقد. لكنها رسالة خطيرة للمجتمع، بالدرجة الاولى وأصحاب الرأي الصحفيين وأصحاب الرأي المعارض، بالدرجة الثانية، لأن الإخفاء قد يغيّب مصيرهم. وبرغم ذلك لا يعرف هؤلاء أن ما يمارسونه من جريمة هو مصير خطير للبلد بالكامل. لذا فقد واجهتهم عندما اعترفوا، لأول مرة، بعد الـ4 أشهر من الإصرار الغريب بأنهم قبائل وأنهم يتبعون الشيخ علي العكيمي –وأنا أعتذر لهذا الاسم اذا كان موجوداً في الواقع– ومن الإخفاء القسري، بأنهم يتبعون جهة أمنية، فحذّرتهم بأن البلد في خطر، وذكّرتهم: اذا كنتم أمن فأنا مصعوق أنكم تعترفون أنكم جهاز أمني، لبشاعة ما أقدمتم عليه من انتهاك لي كإنسان.

■ **كسرت أسرتي وأحبابي حاجز الخوف واعتصمت أمام الأمن القومي الذي يريد أن يعمل من نفسه بعبعاً ووحشاً يصعب الاقتراب منه**

■ **السلام في صعدة لن يتحقق بدون الإفراج عن المعتقلين**

كان عندي إحساس داخلي، أن من قام بخطفي هو جهاز أمني، لأني لا أمتلك أي مشكلة مع أي قبيلي. وقلت لهم: اعتقدت أنكم ستخفونني وتخرجونني بنفس الطريقة دون أن تعترفوا بأنكم جهاز أمني. وقد خفت على بلدي وعلى زملائي، وخفت على مستقبل اليمن.

ذكّرتهم بحالة الجزائر وما حل بها من انتهاكات، وما تعرّض له عديد من المثقفين والصحفيين من اختطافات وقتل وإعدام وإخفاء قسري من جهات كثيرة غير أجهزة الأمن، وتساءلت: هل تريدون أن تصل اليمن إلى هذا الوضع؟ هل هذه رسالة تفيد اليمن أم تضرها؟ وهل أنتم تخدمون النظام أم تسيئون له؟ لكن للأسف، أنتم نظام يسيء لنفسه أكثر مما يسيء له الآخرون.

■ يعني أنك بقيت خلال فترة إخفائك في المنزل القروي، تتعامل مع نفس الشخصيات، ولم يزرك أي شخص آخر؟

– إطلاقاً.

■ كيف تقرأ أسباب إخفائك ومن ثم محاكمتك؟

– قضية المحاكمة لم يكن لديهم قضية حقيقية، وإلا لجرت المحاكمة في الأيام الاولى من اختطافي، لكن أن تُترك أشهراً بالكامل دون أن يسألوا عني أو يحققوا معي، فهم يريدون أن ينفذوا ضدي العقاب المبكر، العقاب المسبق ليس الغرض أن يكون ما يتوهمونه أو يعتقدونه صحيحاً أو لا، بل كان الهدف هو العقوبة وبطريقة قاسية كهذه. أما موضوع المحكمة فجاءت لاحقة، عندما اضطروا أن يعترفوا بوجودي لديهم، وأنا أعتقد أنهم لم يكونوا يفكرون بالاعتراف قبلها، لكن يبدو أن السبب كان في أن حرب صعدة طالت وبدأت الأصوات ترتفع فاضطروا أن يعترفوا، وربما تصوروا أن هذه أخف الأضرار، وكان لابد من إخراجها عن طريق المحكمة، لأنهم، للأسف، حولوا القضاء إلى مكان ليس لتحقيق العدالة الشرعية، بل لغسل الجريمة ولتصفية الحساب مع المعارضين. الذي يهين القضاء هو الذي يريد أن يحوله إلى أداة لقمع أصحاب الرأي، وأن يتدخل في شؤونه، وهم اكتشفوا بصراحة أنهم تدخلوا، وبطريقة بشعة، ضد القضاء، وأعتقد أن واحدة من المهام اليوم أن نناضل من أجل تصحيح وضع القضاء اليمني.

● .. وأثناء رقوده المستشفى

■ يعني أنهم لم يحققوا معك خلال فترة إخفائك؟

– أبداً.

■ بعد 4 أشهر، هل نُقلت إلى جهاز الأمن السياسي أم إلى جهاز الأمن القومي؟

– مباشرة إلى جهاز الأمن السياسي. وأنا تألمت أنهم أيضاً يستخدمون الأمن السياسي في مهام كهذه. في النهاية الأمن السياسي مؤسسة حكومية، وكان أول ما واجهتهم (الأمن السياسي): كيف تقبلون هذا الدور وأنتم تستلمونني الآن من مجموعة خاطفين؟ كيف تقبلون أنكم تحتجزونني من جهة غير شرعية، على الأقل مش معروفة؟ وهنا جعلونا نترحم على الأمن السياسي، لكن كلهم قابلون هذا الدور للأسف، وقد أوصلوا الناس إلى أن يقبلوا بأداء أي دور حتى لو كان على حساب سمعتهم ومكانتهم وظهورهم طالما وقد جاءت توجيهات من فوق تقبل الدور.

يعني تسقط كل الاعتبارات القيمة والأخلاقية.

■ قيل إن مسؤولين في السلطة زاروك خلال إخفائك، ما مدى صحة ذلك؟

– هذا غير صحيح.

■ لكن الشيخ ياسر العواضي قال إنه زارك إلى سجن الأمن القومي وإنه رآك وأنت تقرأ الصحف؟

– أنا أشكر الأخ ياسر العواضي، وأعتقد أن هدفه كان تطمين أسرتي أنني حي وموجود. لم يزرني أحدٌ، وموضوع الصحف، غير صحيح، فأنا كنت معزولاً عن العالم كله. أنا لم أقرأ أي صحيفة، وأول صحيفة اطلعت عليها كانت صحيفة رسمية في الأمن السياسي.

وبخصوص الأخ ياسر فربما بلغته معلومات من جهاز الأمن القومي أو من السلطات العليا، وتأكد له أنني موجود، فأراد أن يبلغ رسالة لأسرتي لأنه كان يقدّر خطورة أن تبقى الأسرة جاهلة بمصير ولي أمرها، وبالذات الأطفال (أبوهم). وأنا من هذه الناحية أقدر ما قام به ليشعرهم بأنه رآني، شكراً له.

■ في المحكمة قلت إنك تعرضت للإعدام أو وضعت على مقصلة الإعدام وتعرضت للتعذيب.. كيف؟

– أنا لم أقل إنني تعرضت لمقصلة الإعدام. عندما واجهوني أشعروني بأنني في تلك اللحظة ممكن أُعدم، فقد وضعوني في كرسي وسلطوا الأضواء عليّ، وخيّم الصمت لفترة طويلة.

أنا خفت من الموت، لكنني لحظتها لم أفكر قط في أن أغير رأيي. ما فيش عندي شيء أخفيه وهم يعرفونني جيداً، وواحد من أخطائهم الكبيرة أنهم كانوا يعرفون محمد المقالح جيداً، واختاروا هدفا أنا أقول إنه غير مناسب لأنه ما كانت تنطبق عليّ أي تهمة ممكن ينفذونها، كانوا مربكين.

■ خلال اعتقالك في الأمن السياسي، هل تم الاعتداء عليك؟

– تم الاعتداء عليّ، لكن في تقديري لم يكن ممنهجاً. حصل اعتداءان، وأنا أعلنت احتجاجي في الاعتداء بالضرب بالمرة الأولى إلى مدير السجن في الأمن السياسي. كنت حريصاً أن يكون اللواء غالب القمش في صورة محاسبة للمعتدي، فما يهمني هو محاسبة المعتدين، أن يعترفوا بالخطأ، أن يعتذروا عن الخطأ، لأن الذي يعتذر عن الخطأ لن يكرر ذلك مرة أخرى، وهو لن ينتقص من نفسه، بالعكس، هذا سيكون أفضل. عندنا عقدة واعتقاد خاطئ بأن الاعتذار هو انتقاص من الذات، وهذا يجب أن يشعر الإنسان حياله بالذنب وبالتأنيب الشديد، وليس يشعر بالتأنيب أنه اعتذر، لأن هذا يصفي ضميره. لذا ما يهمني الآن ألا يتكرر ما حصل لي مع أي زميل آخر. لكن هذا لن يتم إلا إذا أكدت أن هناك جريمة ارتكبت وهناك اعترافاً بهذه الجريمة وتحقيقاً حولها. إذا استمرأ الناس ما حصل لي، إذا قبلوا به، وإذا اعتقد المجرم أنه لن ينال العقاب، فسيتكرر الخطأ مجدداً، والمخطئ نفسه ممكن يحصل له الخطأ أو يحصل عليه الاعتداء، وبالتالي أنا أقول من خلال "النداء"، إنه لابد أن نتابع مسألة مسؤولية الاعتداء بالاختطاف والإخفاء، ويتحمل الطرف الذي ارتكب هذه الجريمة المسؤولية كاملة. وأعتقد أن هذه الجريمة ما زالت قائمة، وعلى الصحفيين أن يتابعوها. ما انتهتش قضيتي.

←

■ ما قصة أن الأمن اقتنى لك بدلة رسمية وربطة عنق؟

– أي أمن؟! تقصد الخاطفين (ضاحكاً). أسيء إلى الدولة إذا قلت إن هؤلاء جزء من الدولة. هذه جريمة بكل ما تعنيه الكلمة، جريمة بشعة، جريمة قاسية، لكنني مستعد أن أدفع هذا الثمن بشرط ألا يتكرر ما حدث لي مع أي من زملائي أو أي شخص آخر.

أنا بقيت طوال فترة الاختطاف وأنا في ثوب واحد، وبقيت طوال 4 أشهر وهذا الثوب ملطخ بالدماء بسبب الاعتداء. الثوب كله كان مغموراً بآثار الجريمة، ولذلك هم يظنون أنهم صادروا آثار الجريمة عندما قرّر الأمن السياسي مصادرة الثوب.

الشيء الوحيد الذي صادروه من ممتلكاتي الخاصة هو هذا الثوب، عندما عرفوا أني شديد الحرص عليه. وأنا أعتقد أن المصادرة تمّت بتوجيهات، مش عارفين أن آثار الجريمة ليست في الثوب، الذي اعتدي عليه ما زال حياً، ويعرف الناس أنه يقول الحقيقة ويتحدى المجرمين أن يدحضوها. إذا أرادوا أن يكذبوا ما حصل، وأعتقد أنهم ليسوا بمستوى أنهم يكذبون ما حصل، لأنهم يعرفون ما حصل، وإذا كان عندهم أي شعور إنساني أعتقد أنهم يشعرون بالذنب، لكن أنا أطلب منهم أن يعترفوا بهذا الذنب لأن هذا يطهرهم، قبل أن يعتذروا لي، سمعتهم في الحضيض الآن، والذين ارتكبوا الجريمة في حقي هم كشفوا أشياء لم تكن تحدث لولا ارتكابهم الجريمة ضدي، ومن خلال ارتكابهم جريمة الاختطاف والإخفاء هم كشفوا أن هناك ممارسات خارج القانون، هناك عصابات للاختطاف ومخصصة لممارسة الاعتداء. النظام هو من يتحمل في النهاية المسؤولية. الجريمة التي ارتكبت في حقي كشفت أنهم يتجسسون على السياسيين وعلى مكالماتهم، ويفترض أن أول من يحتج على ما حدث هو هذا النظام إذا هو يريد أن يبقى، لأنهم لم يسيئوا لي، هم أساؤوا إلى نفسهم، ويجب أن يعترفوا بأن هناك سجوناً سرية، ويجب أن يقوموا بكشفها وإلغائها، ثم لابد أن يحقق مع المختطفين.

وأما جريمة التجسس على المكالمات ففضيحة في حد ذاتها، هم أرادوا أن يخفوا جريمة الإخفاء بالمحاكمة، فتورطوا في كشف جريمة أخرى. وأعتقد أن الإفراج عني هو محاولة بائسة لتلافي تداعيات الأخطاء التي ارتكبت في حقي.

■ كيف جرت عملية نقلك من الأمن السياسي إلى المحاكمة؟

– في أول جلسة أخذني ضباط، بدوا لي لطفاء. وكان الحديث بيننا ودياً، وأخذوني في سيارتين مدنيتين الأولى صالون كنت داخلها، والثانية برادو رافقتنا، وبقينا في القاعة وحدنا، وجابوا لي صبوح، ثم حضر القاضي محسن علوان، والقاضي سعيد العاقل، وكان أول طلب لي بأن يتنحى القاضي عن كرسيه عن المسؤولية، واحترم نفسه وتنحى، أنا طلبت هذا الطلب قبل أي حديث لأنه لا يليق به أن يتولى مسؤولية محاكمتي وهو يعرف أن بيننا، أنا وهو، خصومة شخصية. وقال لي إنه قد نسي هذه الخصومة، فقلت له: لا، أنا لم أنسها، الظالم ممكن ينسى، لكن المظلوم مش ممكن ينسى.

■ طلبت من الحاضرين في الجلسة السادسة إبلاغ العالم أن القاضي أمر بتعذيبك، كيف؟

– أنا وضحت وقلت له أن الضابط الذي اعتدى عليّ طلب من القاضي أن يفك القيد مني، فالقاضي رفض، وربما يكون الضابط فهم أنه توجيه بممارسة التعذيب لأنه اعتدى عليّ مباشرة وأنا خارج لتوي من المحكمة، مع أن القاضي قال إنه سيحقق في الواقعة، ويمكن هذا أول طلب يوافق لي عليه، أنا كان عندي طلبات كثيرة لم تلبَّ.

■ ماذا كانت تلك الطلبات؟

– أول طلب كان أن يحققوا في حادثة الاختطاف، العدالة –إن وجدت – تقتضي أولاً الرد على السؤال: هل فعلاً اختُطف محمد المقالح؟ هل أخفي لمدة 4 أشهر؟ هل كان هذا الإجراء خارج القانون؟

ثانياً: هل الملف الذي أمامهم صحيح مكتمل؟ هل هو ملفق لأنه كان خلواً من أي أوليات أو تحقيقات؟ أنا كنت أطالب بالحد الأدنى من العدالة، فأنا لست ضد القضاء.

■ في اليوم السابق لخروجك تسربت أنباء بأن حواراً دار بينك وبين الرئيس علي عبدالله صالح، ماذا دار بينكما؟

– لم يحصل أي اتصال أو حوار بيننا.

■ كيف تمت عملية الإفراج عنك؟

– سمعت أنها لأسباب صحية، إذا كان هذا السبب. وأعتقد أن الاعتراف بالخطأ شيء جميل. أنا، بالعكس، أريد منهم العودة عن الخطأ. هدفي ليس انتقامياً، ولا أريد أن أحقد. كما أعتقد أن الحاقد ينتقص من إنسانيته. أريد أن أكون إنساناً طبيعياً.

قلت لهم: في لحظة الخطر هل تريدون أن تحولوا الناس إلى ناس موتورين همهم الثأر والانتقام؟ أنا محمد المقالح أريد أن أكون إنساناً طبيعياً، يعني لا أريد أن أحقد ولا أثأر، ممكن أعارضكم بقوة وبقسوة، لكن لا أحقد عليكم. وعندما كلمتهم في المحكمة كنت صادقاً جداً. عندما وقفت الحرب في صعدة، شعرت بسعادة، وقلت لهم: هذا بالنسبة لي اختبار هل أثّر في إنسانيتي أو طبيعتي، برغم ما مورس ضدي من انتهاك، لم يؤثر سلباً، وعندما شعرت قلت الحمد لله أنا إنسان ليس حاقداً وليس لدي مشاعر الثأر حتى أقول تبقى الحرب أو أقول اقتلوا بعضهم البعض، كان غرضي وهمي أن توقف هذه الحرب، والحمد لله وقفت.

من خلال هذا اللقاء أوجه نصيحتي: من يريد السلام في صعدة عليه أن يهتم بإنسان صعدة. الإنسان يجب أن يكون قبل الحجر، قبل جبل الثأر وجبل جديد وجبل الأحمر. الناس الموجودون في السجن يجب أن يفرج عنهم. هذا الإنسان من دم ولحم يجب الاهتمام به، النازحون يجب الاهتمام بهم، الأولوية مئات المعتقلين في الامن السياسي، بعضهم لهم منذ السنوات الاولى للحرب. وأستغرب: هل يستمتعون ببقاء المساجين؟ هل فعلاً بقاؤهم في السجن كان يمنع اندلاع الحرب؟ اندلعت حروب وهم في السجن، وأعتقد أن الاهتمام بالانسان لا يوجد لدى طرفي الحرب وإلا لكان الأسرى من الطرفين يجب أن يكونوا النقطة الأولى وليس الأخيرة، لماذا يتم تحويل الانسان إلى نقطة ابتزاز لتحقيق أغراض؟ العكس عندما كرست الدولة كافة جهودها لأربعة أسرى سعوديين واشتغلت بكل جهودها للإفراج عنهم. أتمنى الاهتمام باليمني أيضاً، العمال اليمنيين الموجودين في السجون السعودية، بالنازحين بسبب الطائرات السعودية التي دمرت منازلهم. أنا أريد الإفراج عن المساجين، لأنه سيكون رسالة سلام حقيقية، بقاء المساجين تحت أي عنوان، المحكومين، القضايا هي تعطي رسالة سلبية أن الحرب لازالت كامنة. إطلاق المساجين والأسرى هو السلام الحقيقي وأكثر من رسالة.

■ لكن أعتقد أن الرئيس وجه أو وعد بالإفراج عن المعتقلين على ذمة الحرب في صعدة وأيضاً على ذمة الحراك الجنوبي، وقيل إنه بدأ بك وهشام باشراحيل؟

– أنا أتمنى أن يكون هذا صحيحاً. لكن لماذا التقصير؟ إذا كانت هناك نية لدى الرئيس، ونية من هذا النوع لا يؤخرها شيء، لأن الساعة بالنسبة للسجين شيء كبير، تختلف الساعة داخل السجن عن الساعة خارج السجن، كلما بكر بهذا القرار سيكون أفضل، لا يعتقد النية الطيبة اذا توفرت، أنا أريد أن تعبر عنها، أريد أن يصدر قرار عفو عن حرب صعدة لأنها هذه رسالة سلام حقيقية.

■ أسرتك بذلت جهداً جباراً في سبيل الكشف عن مصيرك.

– سجل عني لا أستطيع أن أعبر عن هذا السؤال، وعن سعادتي وفخري بما عملته أسرتي من أجلي. كان عملهم أكبر مما كنت أعتقده، زوجتي وأطفالي وأخي وجيراني وأصدقائي أعرف أنهم لن يخذلوني، لكن لم أكن أتوقع أن يكون دورهم بهذا الحجم، لقد قاموا بدور أنا لم أستطع القيام به. هل تصدق أن الاعتصام في التحرير كان حلماً أتمنى يوماً تقف المعارضة في التحرير؟ لقد اعتصمت هالة وهاجر وسميرة وزوجتي والجيران في التحرير وأمام الأمن القومي، هذا الذي يراد أن يكون بعبعاً يراد أن يكون وحشاً مخوفاً للناس، لا يراد الاقتراب منه.

لابد من كسر هذا الحاجز، هذا الخوف، لأن كسر هذا هو لصالح الناس في اليمن، لأنه سيكون أفضل لو التزم بالقانون. ستكون سمعته أفضل من البلطجة والإخفاء كما حصل لي، لو مارس التزاماً بالقانون سيكون سمعته أفضل، كما كتبت في عدة مقالات قبل اعتقالي.

■ الآن بعد إطلاق سراحك، هل انتصر محمد المقالح السياسي المعارض أم الصحفي؟

– والله أنا لن أتغير. ولا كنت أبحث عن انتصار. كل ما يهمني أن تكون حقوقي مصانة؟ إذا كان هناك انتصار فهو للكلمة، انتصار للزملاء، انتصار لكل جهد حقيقي بُذل من المنظمات، من الأحزاب، من الزملاء في نقابة الصحفيين، صحيفة "النداء" التي قامت بدور كبير، وهو انتصار لليمن. وأعتقد أن نظام الرئيس علي عبدالله صالح سمعته بعد إطلاق سراحي أفضل من قبل إطلاق سراحي. هو للناس كلهم مثل هذه القضايا الانتصارات هي وسيلة سياسية، يعني أي انتصار نحققه كيمنيين في مجال الحريات، يجب أن نحتفل به جميعاً، ويجب ألا يتمترس الآخرون، ونحولها إلى تجاذب سياسي نضيع فيها الإنجازات التي نحققها، المناضل ينتصر، وأنا أتمنى أن يكون الانتصار لنا كلنا.

■ كلمة أخيرة..

– شكراً لك جداً جداً. وأشكر صحيفة "النداء" ورئيس تحريرها سامي غالب. كل المحبة من خلال "النداء" على الصحف المستقلة والأهلية والحزبية والقنوات الفضائية والصحف والقنوات الرسمية، لأنها وقفت محايدة، ولم تنجر وراء ممارسة البلطجة والخطف.

**■ محاكمتي هي محاولة للتستر على جريمة إخفائي، لكنهم كشفوا عن جريمة أخرى: التنصت على المكالمات**

### بعد شهر من تدشين الحملة وقطع الاتصالات

# الحملة العسكرية قبضت على الضالع ولم تصل للمطلوبين

بعد يومين تكمل الحملة الأمنية والعسكرية في لحج والضالع شهرها الحافل بالتصعيد الأمني الذي شمل قطع الطرقات وإحكام السيطرة على المداخل وإغلاق المنافذ واستحداث نقاط عسكرية، إضافة لتكثيف التواجد الأمني والعسكري في مدينة الضالع وضواحيها، مع إعلان حظر التجول وقمع التجمعات والفعاليات وإطلاق الرصاص الحي على تلك التجمعات بشكل مباشر أدى لسقوط عدد من القتلى والجرحى، كل ذلك بررته الأجهزة الأمنية بالبحث عن عناصر خارجة على القانون.

وفي الوقت الذي لا تزال الحملة مستمرة فإن مصادر محلية تشير إلى إخفاق الحملة في القبض على المطلوبين. وعدت المصادر الاعتقالات العشوائية والمداهمات التي تطال المنازل واحتجاز أقارب من تصفهم بالمطلوبين مؤشرات تؤكد فشل الحملة في تحقيق أهم أهدافها، ويتساءل مواطنون: ما جدوى قطع الهواتف بشكل جماعي إذا كان المطلوبون لا يتجاوز عددهم 10 أشخاص، مما يعزز الشعور لدى بعضهم أن الحملة تستهدف المنطقة بالكامل وتسعى لقمع فعاليات الحراك واعتقال ناشطيه باعتبارهم مطلوبين أمنيا.

ولا تزال الأوضاع في محافظة الضالع متوترة بفعل التصعيد الأمني والمواجهات التي تنشب في بعض الأحيان بين الأمن ومجهولين خصوصا أثناء الليل.

وفي الفعالية الاحتجاجية الأسبوعية التي أقامها الحراك يوم الخميس قبل الماضي قتل المواطن سيف علي سعيد إثر تعرضه لطلقات نارية أثناء تواجده في مكان عمله بسوق القات وسط المدينة، كما أصيب أشخاص آخرون كانوا متواجدين حينها في السوق، وقال مواطنون إن جنود الأمن باشروا إطلاق النار الكثيف بشكل عشوائي، وهو ما تنفيه المصادر الأمنية، وتتهم من تسميهم عناصر خارجة على القانون بإطلاق النار على المواطنين.

وكانت المدينة شهدت خلال الشهر مواجهات متقطعة بين عناصر مسلحة وجنود من الأمن والجيش إثر محاولة السلطات الأمنية إزالة الأعلام الشطرية الموجودة بكثرة في قلعة دار الحيد جنوب المدينة، وهو ما اعترضت عليه العناصر المسلحة التي كانت قريبة من المكان. ورجحت مصادر محلية أن تكون استماتة مسلحي الحراك في الدفاع عن أعلام التشطير نابعة من الشعور بالانتكاسة التي واجهتها الأعلام نفسها في أبين إثر توجيه الشيخ طارق الفضلي بإزالتها من واجهات قصره والأحياء القريبة التي كانت تكتظ بأعلام ولافتات الحراك. وفي المقابل تسعى أجهزة الأمن، ومعها وحدات من الجيش، لتطهير المدينة من تلك الأعلام باعتبار التطهير أحد أهداف الحملة.

وما يزيد من تفاقم الأوضاع في الضالع استمرار ما يطلق عليه الأهالي الحصار المفروض عليهم وحالة الطوارئ التي صاحبتها حملة مداهمة للمنازل واعتقال عشرات المواطنين (بينهم رهائن بدلا عن أقاربهم)، إضافة لاستمرار انقطاع الاتصالات منذ تدشين الحملة، ويرى الأهالي أن ذلك يعد عقابا جماعيا لكافة المواطنين، فيما كان المفترض أن تتولى أجهزة الأمن تتبع الأشخاص الذين تصفهم بالمطلوبين بدل التصعيد المتواصل الذي بدوره ضاعف من معاناة الناس، وجعل البعض منهم يغادر الضالع بحثا عن الأمان.

وفيما تهدد المصادر الأمنية بمواصلة الحملة فإن ظاهرة المسلحين المجهولين في تزايد مستمر، والأحداث الأخيرة التي شهدتها المدينة وبعض ضواحيها أثبتت ذلك، وهو ما نجم عنه ارتفاع عدد الضحايا في صفوف الجنود بعد ما كانت الأجهزة الأمنية تتحفظ على بيانات خسائرها البشرية في الفترة الماضية.

وفي حين لا تزال الحملة العسكرية تباشر مهامها، حاولت مجاميع تابعة للحراك أن تحتفل –الأربعاء الفائت– بالذكرى الثالثة لانطلاق الحراك التي توافق 24 مارس الجاري، إلا أن محاولتها باءت بالفشل جراء الطوق الأمني المضروب على مدينة الضالع والقرى القريبة، وإعلان حظر تجوال شمل المنطقة مصحوبا بانقطاع شبكة اتصال الهواتف السيارة، حيث قامت قوات الأمن ووحدات من الجيش بمنع المشاركين من تنظيم فعاليتهم باستخدام القنابل الدخانية والرصاص الحي، بينما تمكن العشرات من أنصار الحراك من اختراق الحاجز الأمني وتنظيم مسيرة جابت الشارع العام، ليقوم المشاركون إثر ذلك بقطع الطريق وإحراق الإطارات. واستمر قطع الطريق حتى بعد الظهر.

وفي اليوم التالي تمكن أنصار الحراك من انتزاع جثة أحد قتلى فعاليات الحراك وتشييعه على الرغم من محاولة الأمن الإبقاء عليه وعدم تشييعه، بعد فشل السلطة في التوصل مع أهالي القتيل لحلول تضمن تأخير تشييعه إلى يوم آخر ومن دون مشاركة أنصار الحراك.

يذكر أن القتيل عبدالحكيم قيراط سقط برصاص الأمن يوم 11 مارس في مدينة الضالع أثناء قمع الأمن لفعالية الحراك الأسبوعية التي تقام كل خميس، للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين على ذمة فعاليات الحراك.

وذكرت مصادر محلية أن أنصار الحراك الجنوبي قد تمكنوا من تجاوز الحصار المضروب على المدينة، وأخذ الجثة من ثلاجة مستشفى النصر بالقوة، وخرجوا في مسيرة حاشدة جابت الشارع الرئيسي والشوارع الفرعية، وانتهت بمواراة الجثة في مقبرة الضالع.

وكانت الأجهزة الأمنية في الضالع أفرجت الثلاثاء الفائت عن عبدالحميد طالب، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، و9 آخرين جرى اعتقالهم مطلع هذا الشهر في سياق ما تقوم به الحملة العسكرية من بحث عمن تسميهم "المطلوبين". وكان عبدالحميد طالب تعرض للاعتقال ظهيرة السبت الفائت، في إطار تصعيد أمني شمل اعتقال العشرات من المواطنين منذ بدء الحملة.

يذكر أن القيادي الاشتراكي عبدالحميد طالب كان تعرض لاعتقال مشابه الشهر الماضي من قبل جنود نقطة الربض جنوب الضالع، أثناء توجهه مع عدد من قيادات المشترك في الضالع إلى مدينة عدن لحضور ندوة سياسية يحاضر فيها الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الاشتراكي، ليتم الإفراج عنه بعد 3 أيام.

وكانت مصادر محلية كشفت الأسبوع الماضي عن فشل جهود التهدئة واحتواء الأوضاع المتوترة وإنهاء الحصار الذي تفرضه الحملة على المدينة. وكانت الجهود التي قام بها مسؤولون حزبيون وشخصيات اجتماعية تهدف لإقناع السلطة بالكف عن ملاحقتها المستمرة لمن تقول إنهم مطلوبون أمنيا، إلا أنها باءت بالفشل، وهو ما أدى لتفاقم الأوضاع التي صارت قابلة للانفجار في أية لحظة، خصوصا في ظل تنامي ردة الفعل الغاضبة لدى عناصر الحراك التي تحرص من جانبها على استمرار إقامة الفعاليات الأسبوعية والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وتنظيم مراسيم تشييع القتلى بالطريقة المعتادة التي تثير حفيظة السلطة وحملتها العسكرية.

# نيابة شمال الأمانة تتهم 16 شخصا بالاعتداء بالقوة على منزل مكية والعضو المحقق بالنيابة يعتبر ما نشر بالصحافة مبالغ فيه

■ نيوز يمن

بعد ما يقارب العام وبالتحديد منذ تاريخ 15 ابريل 2009، من قيام مواطنون في حي حارة العنقاء بالحصبة أمانة العاصمة بهدم منزل المواطنة – مكية صالح النهمي – على اثر قيام ابنها (عبد الملك البيضاني ) بتمزيق المصحف الكريم والدوس عليه، بالإضافة إلى إدعائهم باغتصاب طفلة لا تتجاوز عمرها (6)سنوات مما أدى الى وفاتها بعد ان قام بدفنها في احد الإحياء المجاورة لمنزله، وكلت الأسرة اليوم السبت منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان للدفاع عنها أمام كافة درجات التقاضي والنيابات العامة بمختلف درجاتها وأنواعها والجهات الرسمية ذات العلاقة ضد خصومها.

وقالت مكية المجني عليها لـ(نيوزيمن) أنها التقت بأمل الباشا رئيس المنتدى وأبدت استعدادها للتعاون معها وتكليف محامي للترافع عنها، وهو ماتم.

يأتي ذلك في وقت كانت محكمة شمال الأمانة أفرجت عن المتهم بتمزيق المصحف عبدالملك البيضاني، لأسباب لم يتمكن نيوزيمن من الحصول عليها من مصادر قضائية، في حين قالت والدته والتي زارت مساء اليوم نيوزيمن وبرفقة عبدالملك أنه أعلن توبته والمحكمة قررت الإفراج عنه.

وتعود تفاصيل القضية وفقا للروايات الميدانية التي جمعها مراسلو "نيوزيمن" في حينها إن ما يقارب 150 ملتحيا يرتدون الثياب التقليدية والجنابي هاجموا فجرا منزل "مكية"، واضرموا النيران فيه وفي سيارتي مالكيه وهي (كورلا 2007) والثانية (كرسيدا 2007) ودراجة نارية.

هجوم الافراد الذين قال شهود عيان إنهم تجمعوا حول المنزل قدموا من مساجد الأمانة، جاء بعد اجتماع في "مسجد العنقاء" القريب من المنزل في الحصبة الغربية إثر تردد أخبار أن البيضاني مزق مصحفا ومشى على أوراقه داخل الجامع وأنه تحدى الجميع بأن يأخذوه من تحت أقدامه."

غير أن الشائعات توسعت لتتهم أمه بإدارة شبكة دعارة، وأنها قالت إنها ستحول الجامع إلى مرقص وتهاجم الشيخ عبدالمجيد الزنداني الذي حاولت جره للتقاضي في 94م، كما اتهموه باغتصاب واتهموا شقيقه بالقتل.

وقالوا إنهم "مسنودين من رجال شخصيات كبيرة لذا خرجوا أكثر من مرة من السجن".

وابلغ "نيوزيمن" خطيب جامع العنقاء نبيل العنسي وهو أحد المتهمين إنهم وجدوا في المنزل: "أشرطة فيديو وصور دعارة ومقابر داخل حوش المنزل.

توكيل منتدى الشقائق بالترافع عن قضية هدم وإحراق منزل مكية، يأتي بعد أن اتهمت نيابة استئناف شمال الأمانة 16 شخص، بينهم خطيب جامع العنقاء نبيل العنسي، وأمام مسجد الدفعي سليم يحيى حزام بالاعتداء بالقوة والتهديد والهدم.

وذكر قرار اتهام النيابة الصادر بتاريخ 2010/3/16 أن 16 شخصا اعتدوا ومجهولون معهم بالقوة والتهديد على ملك المجني عليها مكيه فضل مصلح النهمي بأن هدموا منزليها الواقعين في منطقةالحصبه مستعملين في ذلك المعاول والمطارق وجرافه شيول وأتلفوا سيارتيها بالحجارة وحرقا بالنار واتلفوا أثاث وأواني وأجهزة منزليه ودراجة نارية وأوراق شخصية للمجني عليها مكية وأولادها صلاح وعبد الملك وسوسن البيضاني ومحمد ردمان الراشدي وسيارة فوكس للمجني عليه عارف محمد البلول.

كما اتهم قرار النيابة قيامهم بالاعتداء على موظفين عموميين هم ضباط وأفراد أمن بمنطقة الثورة ومركز شرطة الشهيد الأحمر بأن رشقوهم بالحجارة لحملهم على الامتناع عن أداء وظيفتهم في تفريق التجمهر ومنهم من ارتكاب جرائمهم المبينة آنفا الفقرة 1، و.

وطالبت النيابة المحكمة بالعقوبة المقررة شرعا وقانونا، مع مراعاة محاكمة المتهمين العاشر والحادي عشر كفارين من وجه العدالة عملا بنص المادة 285 وما بعدها إجراءات جزائية، كما طالبت النيابة إعمالا لنص المادة 103 عقوبات الحكم بمصادرة الأداة المستعملة في الهدم الشيول التابع للمتهم الأول.

أسماء المتهمين والذين أفرجوا عنهم بضمانه حضورية هم دارس الخبي سائق حراثه، ومروان ابراهيم المعلمي طالب، وعلي محمد المعلمي صاحب الكترونيات، وأحمد ناصر حزام الغياثي عامل، وأحمد محروس علي الروني طالب، وصالح عبدالله الحلحي، وخالد اسماعيل الحسني ضابط في الدفاع، وعبده أحمد محمد الرميثه عسكري في الصيانه، ومحمد علي حسين الوادعي مدرس، وهيكل أحمد صالح السميني فار من وجه العدالة، و إسماعيل محمد صالح الجلال فار من وجه العدالة، وأحمد علي المعلمي موظف بالتربية، وصالح علي الوادعي مدرس كيمياء، وسليم يحيى أحمد حزام أمام مسجد الدفعي، و صالح محسن السميني مدرس، ونبيل العنسي خطيب جامع العنقاء.

وفي رسالة أخرى وجهتها سوسن البيضاني ابنة المجني عليها مكية لوكيل النيابة، طالبته بالإفادة في قضية هدم منزلهم وتحديد ما إذا كان مجني عليها حيث يرفض الناس تأجيرهم وأنهم بدون ماوي بسبب النشر الذي حصل في قناة السعيدة والصحف، أفاد بموجبهاالعضو المحقق بأن ما ورد في النشر كلام مبالغ فيه بخصوص القبور والمخدرات.

وكان تقرير برلماني أوصى الجهات الحكومية والقضائية بسرعة محاكمة المتهم بتمزيق نسخة من المصحف الشريف، وفقا للشريعة الإسلامية والقوانين النافذة في البلاد.

وقالت لجنة شكلها البرلمان لتقصي الحقائق في تقرير "على ضوء نزولها الميداني استنتجت قيام عبد الملك البيضاني عصر الثلاثاء 14 أبريل بتمزيق أوراق المصحف ودهسه، وهو يعتبر جرما عظيما وفعلا شنيعا مستنكرا ومدانا قد مس أطهر معتقد إسلامي".

واستنتجت "وجود قصور واضح ارتكبته أجهزة الأمن والنيابة بهذه القضية أدى إلى تداعيات كبيرة تمثلت في هجوم المواطنين على منزل المتهم وأسرته وحرقه وهدمه".

## الافراج...

وكانت مصادر طبية في مستشفى الثورة كشفت عن وصول المقالح إلى المستشفى صباح اليوم السابق للإفراج عنه. وقالت إنه تم نقل المقالح إلى المستشفى بطريقة سرية رفقة قرابة 30 مسلحاً.

وكان المقالح اختطف مساء الـ17 من سبتمبر الماضي، من قبل مجهولين، وتم إخفاؤه في سجن سري في ضواحي العاصمة لـ4 أشهر، وتبين لاحقا أنهم عناصر يتبعون جهاز الأمن القومي.

وكشف الصحفي المقالح في حوار صحفي أجرته "النداء" معه (نصه ص3) عن تفاصيل وصفها بالمريعة خلال فترة إخفائه القسري بعد اختطافه، حيث تقوم جهات أمنية بالتعاون مع عصابات إجرامية، حدّ تعبيره، بممارسة انتهاكات خطيرة.

وقال: "كانت فترة إخفائي صعبة جداً، ومثّلت مرحلة هامة من حياتي، واجهت فيها الموت أكثر من مرة". منبهاً من وجود تداخل خطير بين أجهزة الأمن وجهات غير نظامية تمارس جميعها انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان.

## سقوط...

التي تشنها السلطة على المحافظات الجنوبية.

وطالب الرئيسان ناصر والعطاس، في بيان مشترك، السلطة بإيقاف الحملة العسكرية على المحافظات الجنوبية، "والتي تدخل مرحلة الحرب الثانية على الجنوب بهدف إخضاعه بالقوة لتكريس وحدة الضم والإلحاق".

وحذرا من الاستمرار في سياسة سفك الدماء والاعتقالات والتشريد وهدم المنازل في عموم البلاد، وعلى وجه الخصوص تجاه نشطاء الحراك السلمي الجنوبي، وإغلاق الصحف والمواقع الالكترونية واعتقال الصحفيين.

وقال بيان الرئيسين "إن القوة العسكرية مهما أفرط في استخدامها لن تعالج أي قضية بل ستزيدها قوة واشتعالاً"، مضيفا "أكدنا مراراً وتكراراً أن العنف لا يولد إلا العنف، وهو ليس في مصلحة الجميع، وإن الحل يكمن في الجنوح إلى السلم والاحتكام إلى لغة الحوار الجاد".

واتهم بيان العطاس وناصر، وهما من أبرز القيادات اليمنية الجنوبية المعارضة في الخارج، السلطات العسكرية بقتل واعتقال المئات، قائلا "إن السلطة العسكرية أسقطت وبدم بارد مئات الشهداء والجرحى، ناهيك عن المعاقين، وتكتظ السجون بمئات آخرين". محذرا في الوقت ذاته من "استمرار الحصار الاقتصادي على المحافظات الجنوبية وقطع الاتصالات الهاتفية وتدمير خزانات المياه وعسكرة الحياة المدنية"، ومطالباً بـ"التوقف عن زرع الفتن بين المواطنين وشراء الذمم، فتلك سياسات عتيقة لن تفرز إلا نقيضها في عموم البلاد".

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

ودعا البيان الفعاليات والقوى السياسية في المحافظات الشمالية بمسؤولية وطنية للتحرك لإيقاف ما أسماه الحملة العسكرية على المحافظات الجنوبية في نسخة جديدة لحرب ثانية قال إن السلطة "تشنها مع سبق الإصرار على الجنوب إرضاء لغرورها وسيراً وراء سراب أحلامها لإخضاعه بالقوة، ضاربة بالمصالح الوطنية عرض الحائط"، حد تعبير البيان.

وناشد القائدان الجنوبيان دول الجوار والدول العربية جميعاً وجامعة الدول العربية والقمة العربية التي انعقدت السبت في ليبيا، والمجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن ومنظمات الأمم المتحدة الإنسانية والحقوقية، والاتحاد الأوروبي، التحرك الفوري والعمل على وقف هذه الممارسات القمعية المتصاعدة، والتي قالا إنها تزداد حدة، وتنذر بمصير مجهول لبلد مؤثر في محيطه القريب والبعيد.

## أيوب...

نصف الرئة.

وكان أيوب طارش يعاني من مشاكل في الفقرات القطنية بالعمود الفقري، وبروز عظام زائدة في يده اليمنى أصابتها بالشلل، في حين كانت زوجته تعاني من نزيف حاد في القرنية، ومن السكري والضغط ومشاكل في الكبد.

وكشف أيوب طارش عن تبدد الوعود التي قطعت له قبل سفره، وقال: لم تصلني أية مساعدة من السلطة وأنا في ألمانيا. قبل أن يستدرك: باستثناء السيارة والسائق اللذين وفرتهما لي سفارتنا في برلين. مضيفاً أنه تحمل كافة نفقات وتكاليف الرحلة العلاجية من المبالغ التي وصلت له من أصدقائه، خلافاً لمزاعم السفارة اليمنية في برلين التي قالت في بلاغ صحفي في الـ10 من ديسمبر، إنها سلمت أيوب 60 ألف دولار.

وبخصوص الوعد الذي قطعه محافظ تعز حمود خالد الصوفي لأيوب، أكد أنه لم يتلقَّ أي اتصال من المحافظ، وقال: اتصلت أكثر من مرة بتحويلة المحافظ، لكني لم أتمكن من التحدث إليه بسبب انشغاله، وكنت أبلغ موظف التحويلة بظروفي في ألمانيا، ووعدني بأنه سيخبر المحافظ.

وكان الفنان أيوب طارش أعرض عن فكرة السفر إلى ألمانيا بعد أن تبين أن المنحة العلاجية التي وجه بها رئيس الجمهورية اقتصرت على 10 آلاف دولار فقط، دون أن تشمل مصاريف العلاج وتذاكر السفر.

وكشف في حديث صحفي مع "النداء" نُشر في أكتوبر الماضي، أن محافظ تعز ألح عليه أخذ المبلغ والسفر إلى ألمانيا، بعد أن التزم له بتوفير كل ما سيحتاجه هناك.

وقال: بفضل الله أولاً، وبفضل صديقي العزيز عبدالقوي الشيباني –صاحب مخبازة الشيباني– تمكنت من تسديد تكاليف المستشفى وفواتير العلاج ومصاريفي في ألمانيا أنا وزوجتي.

وأضاف: كان يتصل بي يومياً، ويطمئن على صحتي وزوجتي، ويحول لي بالمبلغ الذي أحتاجه.

ومعلوم أن الشيباني هو أحد أصدقاء أيوب ومن معجبيه، وسبق أن تكفل بجزء كبير من نفقات علاج الفنان الكبير أثناء وجوده في الأردن في أغسطس الماضي.

وواجه أيوب ظروفاً صعبة عقب وصوله إلى ألمانيا، إلا أنه لم يبدِ أي تذمر حيال عدم التزام السلطة بوعودها، غير أنه عاتبهَا جراء إهمالها الطلاب اليمنيين في ألمانيا، وقال: الطلاب في ألمانيا يعانون، وظروفهم صعبة، وعلى السلطة تقديم المساعدة لهم.

واستقبل أيوب وزوجته في مطار صنعاء جمع كبير من أصدقائه ومحبيه ومندوب قناة السعيدة ومندوب وكالة سبأ للأنباء، في حين تخلف ممثلو ملتقى الرقي والتقدم الذي يرأسه يحيى محمد عبدالله صالح أركان حرب الأمن المركزي، وفق الترتيب الذي كان معداً مسبقاً لاستقبال أيوب طارش.

## النيابة...

وتمس بالوحدة الوطنية، وذلك في أعداد النداء الصادرة في شهري مارس وإبريل 2009. ومعلوم أن كل هذه الأخبار والتقارير والمقالات متصلة بتغطية الصحيفة للتطورات في المحافظات الجنوبية والشرقية، أو وجهات نظر لكتاب الصحيفة حول السلوك السياسي لكبار المسؤولين في الدولة حيال الحراك الجنوبي. وتم التحقيق مع محرري الصحيفة من قبل نيابة الصحافة في مايو الماضي بناء على مذكرة من وزير الإعلام. وفي ديسمبر الماضي بدأت محكمة الصحافة والمطبوعات النظر في القضية.

وإذ طالب ممثل النيابة بتشديد العقوبة على المتهمين وإنزال أقصى عقوبة ضدهم لزجرهم وردعهم عن العودة إلى اقتراف تلك الجرائم، فقد رأى- بعد أن استأذن من القاضي أن يسمح له بأن يترك لخياله العنان – أن العقوبة التي تنطبق على المتهمين هي أخذهم إلى الصومال او العراق ووضعهم في أكثر الاماكن اشتعالا وحروبا، بين دوي القذائف وأزيز الرصاص وأنين الجرحى ورائحة الموت تحاصرهم في كل مكان.

وواصل ممثل النيابة تلاوة مذكرته وسط اندهاش واستغراب الحاضرين، إذ قال: "وعندما يستغيث المتهمين( هكذا) لا أحد يسمعهم ولا يمد لهم يد العون والمساعدة عسى أن يقدروا نعمة والأمن والاستقرار والسلام والوحدة التي تنعم بها البلاد."

ورد المحامي نبيل المحمدي قائلا إنه تمنى لو أن النيابة أفرغت جهدها في تحديد واقعة الاتهام بدلا من إهداره في تخيل عقوبة للمتهمين على النحو الوارد في عريضتها.

وإذ أكد على تقاصر النيابة على بلوغ مستوى الجدل المثار في عريضة الدفاع وراحت تلوذ في ترديد ألفاظ عامة وجمل مرسلة لا علاقة لها بواقعة الاتهام ولا بمحمولات عريضة الدفاع، فقد طلب حجز القضية للحكم.

وقرر القاضي تأجيل النظر في القضية إلى يوم 5 إبريل المقبل للاطلاع وتقرير ما يلزم.

## الريال...

الوطنية.

وقالت الجمعية في بلاغ صحفي إنها تراقب التأثيرات المباشرة على أسعار السلع الأساسية، وتفاقم ظاهرة التضخم السعري، والذي سيضيف أعباءً غير محتملة على كاهل المستهلكين في اليمن، خصوصاً وأن أسوأ ما يرافق حالة التدهور الحادة في سعر العملة الوطنية، المحفزات السلبية على عدم الثقة بالعملة الوطنية وبالاقتصاد الوطني التي تأخذ أبعاداً سياسية وأمنية، يزيد من تأثيراتها السيئة، استشراء انتهازية المضاربين، وضعف الوازع الأخلاقي لدى المؤثرين في بنية السوق.

وطالبت الجمعية الحكومة بسرعة التدخل لوضع حد للاضطراب والارتفاع غير المسبوق وغير المبرر في أسعار الدولار. معتبرة أن التذبذبات في أسعار الصرف ستعطي مؤشراً سلبياً كبيراً لأي مستثمر خارجي يرغب بالاستثمار في اليمن حين يدرك أن استثماراته ستكون عرضة للتآكل نتيجة الارتفاعات المستمرة لسعر الدولار مقابل العملة الوطنية.

والسبت الفائت؛ أقرت لجنة الإدارة النقدية في البنك المركزي اليمني رفع سعر الفائدة على ودائع الادخار بالريال اليمني من 12 في المائة إلى 15 في المائة.

وحسب تصريح محافظ البنك المركزي أحمد عبدالرحمن السماوي لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، فإن البنك يسعى من خلال القرار إلى تشجيع المدخرين بالريال اليمني، وأن تكون الفائدة على الريال (موجبة) أكثر من التضخم بنسبة كبيرة.

ولفت السماوي إلى أن البنك يهدف أيضا من وراء رفع الفائدة إلى حصول المودعين على نسب فائدة أعلى.

ونص قرار البنك المركزي اليمني على أن يكون الحد الأدنى لسعر الفائدة على ودائع الادخار بالريال هو الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع بالريال لدى البنوك، وأن يترك تحديد سعر الفائدة على الآجال المختلفة للبنوك شريطة ألا يقل عن الحد الأدنى الذي حدده البنك البالغ 15 بالمائة.

واعتبر المحافظ السماوي أن أسعار الفائدة الواردة في القرار ملزمة لكافة البنوك باستثناء البنوك الإسلامية التي لها أدواتها الخاصة.. مؤكدا أن البنك المركزي سيتخذ إجراءات صارمة ضد البنوك التجارية المخالفة لهذا القرار.

والأسبوع الماضي؛ وقفت أحزاب اللقاء المشترك أمام الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والتي كان أبرز مظاهرها التدهور المخيف للعملة الوطنية (الريال) أمام العملات الأجنبية كأهم وأخطر مظهر للتدهور الاقتصادي والمالي، حسب بيان صادر عن المجلس الأعلى للمشترك.

وقالت أحزاب المشترك في بيانها إن تدهور سعر صرف الريال يضيف عبئاً كبيراً على كاهل المواطنين بسبب ما يقود إليه هذا التدهور في العملة الوطنية من آثار سلبية وخطيرة على الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

واعتبرت أن التدهور الخطير في سعر صرف الريال يضع حياة المواطنين ومعيشتهم في طريق المجهول، فالغلاء الذي يطحن المواطنين في معيشتهم سيزداد حدة وخطورة، حيث إن القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات ستنخفض إلى أدنى معدلاتها، مما ينذر بكوارث اجتماعية، خاصة وأن إصلاحات الأجور والمرتبات التي كان على الحكومة أن تسير فيها إلى النهاية قد توقفت عند المرحلة الثانية من استراتيجية الأجور، وبلامبالاة بالاستحقاقات التي ترتبت على رفع الدعم عن المواد الغذائية، وإطلاق حرية الأسعار العشوائية المنهكة والمهلكة للمواطن، والتي فاقت قدرة تحمله.

أحر التهاني والأماني
القلبية لأسرة الأستاذ
عبدالله الأصبحي
في عدن وبريطانيا بمناسبة عقد
قران نجله مدحت
على ابنة الأستاذ
عبدالله عبده ناجي
وقد تمت الأفراح في مدينة عدن
في حفل بهيج.
وبهذه المناسبة نتمنى للعروسين
حياة سعيدة ملؤها الحب والحنان..
فألف مبروك.
المهنئون:
د. محمد النعماني، د. مروان هائل،
الشيخ أنيس الشريك،
هشام الأهدال، وكافة الأهل
والأصدقاء في مدينة شفيلد

أصدق التهاني وأجمل الأماني للشاب
رضا عبده محمد قائد
بمناسبة عقد قرانه ألف مبروك
المهنئون:
عبدالوهاب الحسامي
صادق الحسامي
محمد اسماعيل عبدالرحيم
محمد منصور عبدالرحيم
جمال الحسامي
حمدي الحسامي

**• محنة أبناء الجعاشن تتوقف لدى ممثلي الشعب، بعد توجيهات رئيس الجمهورية لنائب رئيس البرلمان تشدّد على ضرورة عودة اللجنة وعدم الوصول إلى منطقة الجعاشن**
**• أوصت اللجنة بإغلاق سجون الشيخ منصور ومحاسبته هو وعدوله، وفرض هيبة الدولة، وحذّرت من تعطيل دور المجلس في أداء مهامه الرقابية من قبل السلطات العليا**
**• مطالبة الأحمر للجنة بحذف النقطة 6 من العراقيل والتي تكشف عن اتصاله بها وتعطيل مهامها، والوجيه ينبّهه: لا يحق لك أن تطلب منها حذف أو إضافة**

# صدمة حمير القلقة على منصبه

■ هلال الجمرة

ربما اعتقد أن ما نقله إلى اللجنة البرلمانية المكلفة بالنزول إلى منطقة الجعاشن بمحافظة إب، خلال حوار هاتفي، على إثره أوقفت عملها وعادت إلى صنعاء، لن يُذكر في التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى المجلس. وفي جلسة الأربعاء، طالب النائب علي العنسي، في حديث مرتّب، بإنزال التقرير إلى القاعة للقراءة، ويوم السبت يتم مناقشته. وأنضم إليه عبدالرزاق الهجري، وأيدتهما القاعة. لم يرفض حمير الأحمر، طلب العنسي، الذي يفرض احترامه على كافة الأعضاء، ويتمتع بشخصية محبوبة ومرحة لديهم. وطلب من سكرتارية الجلسات إحضار التقرير وتزويد النواب بنسخة منه.

لقد صُعق حمير الأحمر، نائب رئيس المجلس للشؤون التنظيمية، عندما سمع النائب عبدالوهاب معوضة يقرأ النقطة السادسة من المعوقات التي حالت دون نزول اللجنة البرلمانية إلى منطقة الجعاشن، وعادت من مدينة إب. لقد كشفت هذه النقطة مفاد الاتصال الهاتفي الذي أجراه الشيخ حمير مع اللجنة، إذ أطلعها على توجيهات صادرة من رئيس الجمهورية تشدّد على ضرورة عودة اللجنة إلى صنعاء، وتحذرها من النزول إلى منطقة الجعاشن، على أن تلتقي بالشيخ محمد أحمد منصور في صنعاء، وتتدارس معه الموضوع والخروج بحل لمشكلة الأسر المهجرة في صنعاء منذ أشهر، بسبب تعرضها لانتهاكات صارخة من قبل منصور.

حاول الأحمر نفي ما نسبته اللجنة إليه، وطلب منهم حذف الفقرة السادسة من المعوقات. وخاطب أعضاء اللجنة: "أرجو تصليح المعوقات السادسة... أنا لم أقل هذا الكلام". تدخّل النائب عبدالعزيز جباري معارضاً طلب حمير، قائلاً: "هذا تقرير أعدته اللجنة ولا يحق لك التعديل". بينما اكتفى علي العنسي بالعضّ على شفاه وهز رأسه متحسّراً على حمير، وهمس بصوت مسموع: "مسكين حمير.. ودّف". وابتسم نبيل الباشا وطلب -علناً- من أعضاء اللجنة تصحيح الواقعة، وعندما عارضه نواب بجواره غمز وقال: "قد وصلت حتى لو عدلوها". وأوضح حمير: "التقرير ما هو شي في جدول أعمال جلسة اليوم. أنتم أحرجتونا إحراج نزلناه".

واصل النائب عبدالوهاب معوضة القراءة، وأعقبه رئيس اللجنة سالم منصور حيدرة. وعندما انتهى الثاني من القراءة كان صخر الوجيه داخلاً من الباب وقد استقبله جباري إلى السكرتارية وأخبره بطلب حمير من اللجنة حذف النقطة السادسة من المعوقات.

كرر حمير طلبه للجنة فرفع الوجيه نقطة نظام، أوضح فيها مخالفة الطلب الموجه من رئيس الجلسة قائلاً: "لا يجوز للأخ نائب رئيس المجلس أن يطلب هذا الطلب، وما نزلت به اللجنة لابد أن يناقش..."، يقاطعه حمير: "يا أستاذ صخر.. هذا تصحيح واقعة أنا ماقلتش، هذا الكلام خاطئ، أنا الذي اتصلت أو أنت". يواصل الوجيه: لا يحق لك هذا، وإذا كان لك أي اعتراض، فأثناء النقاش وليس الآن، ثانيا: نريد أن نسمع من رئيس اللجنة لأنه لا يعقل لجنة مكونة من 4 أعضاء أن يخطئوا. نحن لم نسمع إلا من طرف واحد.. يقاطع حمير موضحاً: "يا أخي ذكروني بالاسم في البند السادس، قد قلنا في الثالث عادي، لكن السادس ليس صحيح.. وبعدين من بقل لك تتوكل للكل... يا أخ صخر ما يصلحش هذا الكلام". وإذ وجد أنه لا جدوى من مراجعته للجنة بوجود صخر، وأن مواصلة هذا للحديث قد تفجر الوضع أكثر، حرم صخر من مواصلة الحديث، ورفع الجلسة ساخطاً وقلقاً من التقرير الذي قد يؤثر على علاقته الجيدة مع رئيس الجمهورية.

وطبقاً لنواب فإن نائب رئيس المجلس حمير الأحمر قد تسّرع بإنزاله تقرير الجعاشن قبل مراجعته كما يفعل رئيس المجلس يحيى الراعي قبل إنزال التقارير البرلمانية، وأيضاً لقد أراد أن يوصل رسالة تنفي التهمة الموجهة إليه بأنه مؤيد لما يمارسه الشيخ محمد أحمد منصور من انتهاكات بحق أبناء منطقة الجعاشن، لكونهما من طبقة واحدة هي "الطبقة المشائخية". وكان حمير طلب إنزال التقرير مباشرة إلى القاعة، برغم غيابه من جدول الأعمال.

وفي ما يتعلق بأوضاع وتفاصيل الأسر المهجرة في صنعاء، جراء الاعتداءات التي تتعرض لها من قبل الشيخ وأعوانه، كشف التقرير أن عدد الطلاب المهجرين يبلغ 45 طالباً، فيما بلغ عدد النساء 33 امرأة، أما عدد الأطفال صغار السن، أي ما دون سن الدراسة، فهم 33 طفلا، علاوة على أن عدد المهجرين من فئة الرجال بلغ 68 شخصا يتواجدون حاليا في مخيم المهجرين، جوار جامعة صنعاء الجديدة.

وفيما توصل التقرير إلى أن الشكوى المقدمة من أهالي عزلة العنسيين وعزلتي الحبلة وحليان، لم تكن كيدية، ويؤكد ذلك منع اللجنة البرلمانية من الوصول إلى المنطقة، أوضح التقرير عمليات النهب للأبقار والخرفان وأثاث المنازل والذهب والجنابي والتلفزيونات وأدوات كهربائية وساعات وأدوات منزلية وتلفونات ومكائن خياطة، وثلاجات منازل، وتقطيع أشجار البن والطنب، التي يشنّها عدول محمد أحمد منصور ضد المواطنين، علاوة على قيامهم بهدم وإحراق 6 منازل ملكية خاصة للمواطنين بشكل جزئي وكلي، وسجن عديد أطفال مدارس في دار الحبلة، ما أثر على شغفهم وحبهم للدراسة، وتضاعفت حالتهم إلى أن تم حرمانهم من مواصلة الدراسة، وإطلاق النار على بعضهم من قبل عساكر الشيخ.

وإلى تلك الانتهاكات البشعة، اتهم التقرير الشيخ محمد منصور بفرض إتاوات على 21 شخصاً خارج القانون، ومعاقبة أهالي عزلة العنسيين بسبب محاولتهم تسليم الزكاة لمدير الواجبات بمديرية ذي السفال، وممارسة الحجز التعسفي ضد مواطني عزلة العنسيين في السجون التابعة للشيخ، وهي سجون: "الحنش، الحبلة، الهوة، ودور الزهور الأكمة".

وكانت اللجنة البرلمانية المكونة من 4 نواب، والتي يرأسها النائب سالم منصور حيدرة، أعدت تقريرها بناء على الاستماع إلى شكاوى المواطنين المهجرين في المخيم في العاصمة صنعاء، باعتبارهم الطرف الأول المدعي في القضية، واللقاء بمحافظ إب رئيس المجلس المحلي. كما التقت بأبناء الشيخ محمد أحمد منصور وعدوله، وهم الطرف الثاني في القضية، المدّعى عليهم.

وإذ تأكدت اللجنة من وجود سجون لحبس المواطنين خارج إطار القانون، وعدم تنفيذ ما ورد في توصيات مجلس النواب المقرة في 28 مارس 2007، بناء على ردود مسؤولي السلطة المحلية بمديرية ذي السفال للجنة، شدّدت في توصياتها للمجلس على ضرورة تعزيز قدرات السلطة المحلية في المحافظة ومديرية ذي السفال، لتتمكن من استعادة هيبة الدولة وتطبيق القانون في منطقة الجعاشن.

• حمير الأحمر

• صخر الوجيه

• سالم حيدرة

## سجون خاصة لم تصلها السلطة التنفيذية مطلقاً

بدا التقرير مقتضباً جداً، لكنه حمل في ثناياه توصيات قوية وحازمة.

لقد أكد وجود سجون خاصة مخالفة للقانون في الجعاشن، لم يصل إليها مسؤولو السلطة التنفيذية في المديرية والمحافظة، طبقاً لرد رئيس النيابة العامة في المحافظة ووكيل نيابة ذي السفال للجنة، ولفت مدير الواجبات أنه لم يبدأ باستلام الزكاة من بعض العزل إلا في شهر أغسطس 2009.

ولئن لاحظت اللجنة ضعف أداء السلطة المحلية بمديرية ذي السفال في القيام بواجباتها، وترك الأمر لعدول الشيخ محمد أحمد منصور للتصرف خارج إطار القانون، استنتجت أن التصرف في منطقة الجعاشن بمنأى عن السلطة المحلية بالمحافظة، وفي ظل غياب سيادة الدولة، وأنها تعتبر محمية خاصة لا يجوز لأحد التدخل في شؤونها، فأوصت بفرض سلطة الدولة على المنطقة التي أصبحت خطوطاً حمراء لا تستطيع سلطات الدولة الوصول إليها.

## محاسبة الشيخ منصور وبسط نفوذ الدولة في المنطقة

وطالب اللجنة بـ"محاسبة محمد أحمد منصور وعدوله وحراسته وفقاً للقانون، وذلك عن اعتداءاتهم التي ارتكبت بحق المهجرين من أبناء العنسيين والحبلة وحليان، وتعويض المواطنين المتضررين عما لحق بهم من أضرار في الممتلكات". فضلاً على إحالة كل من وردت أسماؤهم في شكوى المواطنين إلى القضاء للتحقيق معهم، وسرعة البت في قضاياهم.

وأكدت التوصيات على "فرض سلطة الدولة وقيام الدولة بواجبها" في تأمين المواطنين المهجرين من ملاحقة محمد أحمد منصور وأتباعه، وإعادتهم إلى قراهم، وتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية بين أبناء الوطن، وإخضاع الجميع لسلطة القانون ووفقا للدستور والقوانين النافذة.

أخذت العراقيل حيزاً في التقرير، وبلغ عددها 7 معوقات، لعبت هيئة رئاسة المجلس، بضغوط من رئيس الجمهورية، في خلق عراقيل وإحباط لعمل اللجنة في 4 نقاط، ليكمل أبناء الشيخ محمد أحمد منصور باقي العراقيل، لكن المعوق الأساسي كان الاتصال الهاتفي الذي أجراه حمير الأحمر نائب رئيس المجلس، للجنة بأنه تلقى توجيهات من الرئيس تؤكد ضرورة عودة اللجنة إلى صنعاء، وبناء على هذا الاتصال عقدت اللجنة اجتماعاً طارئاً وألغت برنامجها الذي كانت أقرته مع السلطة المحلية وقيادات أمنية في المحافظة بأن توفر لهم كل شيء لينزلوا إلى المنطقة المطلوبة، وقررت العودة.

بدت اللجنة البرلمانية جسورة وعصية على أن تُكسر، في تقريرها أيضاً، ورفضت القبول بالعودة معطلة من دور المجلس، لا سيما بعد أن توصلت في تقريرها إلى أن وضع مثل تلك العراقيل أمام ممثلي مجلس النواب، وللمرة الثانية، في القيام بدورهم الرقابي وتقصي الحقائق في منطقة الجعاشن، يضعف دور المجلس في القيام بمهامه كما حددها الدستور والقانون. إضافة إلى أن منع لجان المجلس للمرة الثانية من النزول إلى منطقة الجعاشن الواقعة ضمن خارطة اليمن لتقصي الحقائق، يدل على الرغبة في إخفاء الحقائق والممارسات الخارجة عن القانون تجاه المواطنين في تلك المنطقة، وغياب سلطة الدولة. وبنت على استنتاجها توصيتها المدوّية للمجلس بتجنّب تعطيل دور المجلس لأداء مهامه الرقابية من قبل السلطات العليا، لكي لا يتسبب ذلك في إضعاف مصداقية المجلس لدى الشعب في أحقية تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم.

المحرر: أشرف الريفي
al_rify@hotmail.com

الاثنين 13 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 29 مارس 2010 العدد (230)
Mon. 13/4/1431 - 29 March 2010

صفحة اقتصادية متخصصة برعاية منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف) والمركز الدولي للمشروعات الدولية (CIPE)

# الاستثمار في اليمن.. بيروقراطية وتحديات تنتظر الإصلاحات

**للاستثمار في اليمن واقع بأس رغم توفر فرص استثمارية متعددة تحيط بها مناخات غير إيجابية وعوائق كثيرة ليست التعقيدات والبيروقراطية الشديدة أولها، كما أن مشاكل الأراضي والأوضاع الأمنية ليست آخرها.**

**وهنا نناقش قضية الاستثمار ومشاكله، وآثار الإصلاحات الاقتصادية عليه، مع عدد من المختصين وذوي العلاقة.**

**ولأن الاستثمار دافع رئيسي للتنمية، ويعول عليه إيجاد مصادر دخل إضافية للاقتصاد، كان الاهتمام به ضرورة ملحة علنا نقدم تلخيصا مبسطا لمعظم مشاكله وكيفية التغلب عليها.**

**لن نسهب في سرد قصص توضيحية لمشاكل الاستثمار المعقدة في البلد، وسنورد قصتين معروفتين تلخصان مأساة الاستثمار وتعقيداته غير المبررة.**

**ربما لا تغيب عن الذاكرة قصة رجل الأعمال اليمني أحمد بن فريد (الصريمة) رئيس مجلس إدارة شركة خط الصحراء العمانية، الذي كسب حكماً دولياً ضد الحكومة في العام 2007، تعويضا عن الخسائر التي تكبدها بسبب حجز معدات شركته لفترة طويلة بدون مسوغ قانوني، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تعرض لها الرجل من نافذين وسماسرة، تضمنها ملف قضيته.**

**الحكم الدولي الصادر حينها بهذا الخصوص في العاصمة الفرنسية باريس، قضى بإلزام الحكومة اليمنية بدفع مبلغ 25 مليون و130 ألف دولار تعويضا لرجل الأعمال أحمد بن فريد (الصريمة).**

**هذه الواقعة قدمت صورة سيئة لواقع الاستثمار في اليمن، والأمر لا يختلف كثيرا في قضية سيدة الأعمال أروى الهمداني التي منعها نافذون من استثمار أراضٍ تملكها في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، ولم تشفع لها حينها توجيهات رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة.**

أشرف الريفي

● شيبان

● واعد

## واقع معقد

مشاكل الاستثمار في اليمن معقدة، وطرق المعالجة تحتاج لإرادة جادة وإصلاحات فعلية تُلمس آثارها في الواقع.

قبل توجهنا للجهات الحكومية لطرح مشاكل الاستثمار على طاولاتهم، ومعرفة ماذا تحققت من إصلاحات، وماذا في أجندة الحكومة لتحسين بيئة الاستثمار ورجال الأعمال، استقصينا آراء اقتصاديين متخصصين لتشخيص المشكلة وتوضيح علاتها.

البداية كانت مع الدكتورة لبنى حسين المسيبلي، وهي أستاذة اقتصاد بجامعة صنعاء، التي تحدثت عن الاستثمار الخاص، ومحدداته من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية ومؤسسية وإجرائية. وقالت إن المستثمر العربي والأجنبي عادةً يعتمد بشكل كبير على المؤشرات التي تصدر عن مؤسسات إقليمية ودولية، وتقرير التنافسية العالمية يصدر مؤشره حول التنافسية سنويا، وهو صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يعد من أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية التنافسية الدولية. موضحة أن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية أشار إلى أن هذا التقرير يعتبر بمثابة أداة لدى صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح، وخريطة تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني، ويعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية، ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

واعتبرت د. لبنى أن المفاجأة كانت في أن اليمن ليست مشمولة في هذا التقرير الذي يشمل 133 دولة، منها 14 دولة عربية. والأمر نفسه في تقرير جاهزية البنية الرقمية، حيث تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه من خلاله يتم تحديد نقاط قوة وضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، وكذلك تقييم مدى تقدمها في هذا الاتجاه، فتطبيق التقنيات وتطورها، له دور هام وأساسي كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي.

وتواصل أستاذة الاقتصاد حديثها بلغة الأرقام، وتشير إلى أن هذا التقرير لعام 2010/2009 شمل 133 دولة، منها 14 دولة عربية، معتبرة أن عدم تضمين اليمن في مثل هذا التقرير يوحي بأن اليمن لا يوجد بها تقنية الهاتف النقال والانترنت.

وتشير إلى أن تقرير التنافسية العربية 2009، الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط، والذي يستند إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية ومقارنة أداء 16 دولة عربية مع 8 دول أخرى هي تشيلي، التشيك، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، البرتغال، جنوب أفريقيا، وأيرلندا، جاء ترتيب اليمن في ذيل القائمة، وهذا يعني أن الجهود الإصلاحية المبذولة للنهوض بالتنافسية في اليمن غير كافية لتغيير الوضع التنافسي.

وقرأت المسيبلي تقرير أداء الأعمال 2010، الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، قراءة تختلف عن قراءة المسؤولين في الحكومة، وعلى رأسهم نائب وزير التخطيط للشؤون الاقتصادية ورئيس الهيئة العامة للاستثمار، اللذان أشادا بالتحسن الكبير في مؤشر أداء الأعمال، الذي احتلت فيه اليمن المرتبة 99 من 183 دولة، حسب الدكتورة لبنى.

وقالت إنها لا تقلل من الجهود المبذولة، لكنها طالبت بالتقليل من التهليل والتسبيح حول هذه المرتبة، وعليهم النظر في ترتيب رواندا الدولة الخارجة من الصراع والحروب، وكيف قفزت من الترتيب 143 عام 2009، إلى الترتيب 67 العام 2010، بينما اليمن كان ترتيبها عام 2009، 103، أي تقدمت 4 رتب فقط.

وحول قضايا الأراضي قالت لبنى إن لدينا الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، التي من مهامها "تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية بمجالاتها المختلفة، وحصر وتحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية على مستوى الجمهورية اليمنية بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار"، كما جاء على لسان رئيس الهيئة يحيى دويد في حوار صحافي بصحيفة "26 سبتمبر" في العدد 1341، إلا أن الهيئة العامة للاستثمار رأت أن تحول هذا التنسيق إلى استثمار من خلال تأسيس المؤسسة العامة القابضة للاستثمار (شبام)، التي عن طريقها يتم الشراكة مع المشاريع الاستثمارية التي أطلق عليها المشاريع الاستراتيجية بنسبة قيمة الأراضي المملوكة للدولة. متسائلة: كيف يمكن للمشاريع غير الاستراتيجية أن تحصل على أراض لمشاريعها..؟ وكيف إذا كانت هذه المشاريع لا ترغب بالشراكة مع الدولة..؟ وكيف يتم سحب الأراضي من المشاريع الوهمية..؟

وفي ما يخص عوائق الاستثمار تقول الدكتورة لبنى إنها تتمثل بعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في عجز الموازنة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، ناهيك عن ارتفاع معدل التضخم، وعدم استقرار سعر الصرف، وعدم استقرار قانون الاستثمار الذي كان آخر تعديل له في 2002، إلا أن هناك مشروعا جديداً لقانون الاستثمار جاهزٍ لمناقشته في مجلس النواب، معتبرة إياه اغتيالاً رسمياً لقانون الاستثمار رقم 22 لعام 2002.

ومن العوائق أيضا الفساد وعدم كفاية البنى التحتية، وارتفاع تكاليف الطاقة المستخدمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية وتحديداً الصناعة والزراعة، وعدم كفاءة العمالة، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وارتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بإجراءات الاستثمار كالإفراج الجمركي.

## فشل

الدكتور واعد عبدالله باذيب، أستاذ السياسة النقدية والمصرفية المساعد بكلية الاقتصاد بعدن، تحدث عن المظاهر الأساسية التي تقف عائقا لتحفيز وتنشيط الاستثمار وجذبه، سواء الداخلي أو الخارجي المباشر. ويرى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري الذي اعتمدته الدولة منذ مطلع 1995 بالشراكة مع صندوق النقد والبنك الدوليين، فشل في الوصول للأهداف المتوخاة منه.

ويرى باذيب أن تحفيز الاستثمار وجذبه، وخلق حالة من التوازن ما بين الاستثمار والادخار أو تخفيف الفجوة بينهما شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل بيئة سياسية طاردة ينخرها الفساد والمحسوبية والشخصنة والكانتونات العائلية المغلقة هنا وهناك، وعدم وجود الاستقرار والبنية التحتية التي لابد من توفرها كشرط أساسي يرتكز عليه بناء القاعدة الاستثمارية التي كان من الممكن أن توفر حلاً كبيراً للمشاكل الاقتصادية الاجتماعية السياسية المحدقة بالبلد؛ كظاهرة البطالة المتفشية تماما بكل صورها والمؤثرة تأثيراً مباشراً على وجود الفجوة الكبيرة بين الطلب الكلي والعرض الكلي. مشيرا إلى أن المشاريع الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة والمردود الإنتاجي الملح تساهم في تلبية حاجتنا، والتي كان من الممكن أن توفر فرص عمل للآلاف أو مئات الآلاف من العاطلين.

وقال إن عمل الدولة لا يقتصر على تحديد المحفزات بالقوانين والتصريحات الرنانة، وإنما بخلق عوامل ومحفزات للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الواعدة، مثل الزراعة والأسماك والسياحة، بحيث تؤمن تنمية المناطق الريفية وتخلق فرص عمل وتبني قاعدة اقتصادية تحد من تبعية الاقتصاد للخارج بكل احتياجاته، وتوفير موارد نقدية ضخمة تتسرب خارج البلد في قيمة الواردات، وكذا توفر فرص عمل واسعة، وتعمل على تحقيق التوازن في الميزان الخارجي قدر الإمكان.

وأضاف أن التدابير الحكومية للنمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق في ظل هذا التواضع الاستثماري. منتقدا غياب التخطيط والإرشاد الحكومي لتحديد قوة العمل وإعدادها بما يتناسب وحاجة السوق المحلية، وهو الذي يتطلب التخطيط الحكومي لمدخلات الجامعات والمعاهد والمخرجات التي ستدخل في سوق العمل، والتي يجب أن تكون -أي هذه المخرجات- جاذبة لاحتياجات سوق العمل في السوق الخليجية.

وانتقد باذيب الخصخصة التي نفذتها الحكومة دون دراسة، مشيرا إلى أن النظام في الجنوب كان يؤمم حق شخص ويعطيه لـ20 أسرة، أما عملية الخصخصة فقد منحت أصولاً عقارية وإنتاجية ضخمة مثل بعض عقارات مرافق الدولة لأشخاص مقربين وبالمجان، ومصانع كان يمكن لها أن تُرفد ميزانية الدولة كما رفدت مثلا في الجنوب، ولمدة 27 عاما، خزانة الدولة بإيرادات ضخمة، لكن ما تم هو بيعها والتصرف بها كأرض وخردة، وهي التي كانت تمتلك ميزة نسبية بأنها مشغلة بعمالة محلية 100%، فكانت النتيجة أن تصرف وتخصخص (العام) الذي يمتلكه 25 مليوناً لشخص أو جهة محسوبة، وبالمجان.

## نجاحات

وخلافاً للمسيبلي وباذيب، يرى عيسى الحنو أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة إب، أن نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي نفذته الحكومة في جانب الاستثمار وبيئة الاستثمار حقق عدداً من الإنجازات والنجاحات، خاصة في الجوانب القانونية والإدارية، غير أن ما تحقق في الجوانب المؤسسية الأخرى (القضاء، حماية حقوق الملكية، المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع المستثمر، ... الخ)، وهي الأهم بالنسبة للمستثمر، ما يزال محدودا وبحاجة الى الكثير من الجهد في مختلف المجالات.

وقال الدكتور عيسى إنه تم تعديل عدد من القوانين وفي مقدمتها قانون الاستثمار باتجاه تقديم المزيد من الحوافز والضمانات وتسهيل الإجراءات، وهي خطوة هامة بحاجة الى خطوات أخرى لتفعيل تلك الحوافز والضمانات.

هناك قضايا أخرى تعد أساسية وحاسمة بالنسبة للمستثمر المحلي أو الأجنبي في نظر الدكتور عيسى، مثل وجود نظام قضائي يتسم بالفعالية والاستقلال والشفافية، والتزام الجهات التنفيذية بتنفيذ أحكامه، وكذلك حماية حقوق الملكية، وتفعيل المؤسسات في هذا الجانب، خاصة قضية الأراضي والنزاعات عليها. كما تحتل مسألة رفع الكفاءة وتحقيق المزيد من الشفافية في المؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر أهمية بالغة لدى المستثمر.

وأضاف أنه تم إنشاء محاكم تجارية للفصل في المنازعات التي تهم المستثمرين، غير أنها لا زالت محدودة في عدد من المحافظات، وبحاجة إلى المزيد من التفعيل والتطوير. كما أن هناك الكثير من الإصلاحات التي تمت داخل جهاز القضاء والنيابات في إطار برنامج إصلاح النظام القضائي، والمطلوب الاستمرار في هذه الإصلاحات وتعزيز ما تحقق منها.

كما تم تنفيذ برنامج لإصلاح الخدمة المدنية، تمثل أحد أهدافه في إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة بشكل يضمن رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة الموظفين بشكل يشجع الاستثمار ويسهل إجراءاته، ولا يزال هذا البرنامج مستمرا، وإن كان يسير ببطء لأسباب قد يكون أهمها صعوبات التمويل، خاصة ما يتعلق بتحسين مستوى معيشة الموظفين، حسب الدكتور عيسى الحنو.

## تحديات كبيرة

بعد مناقشة جوانب الاستثمار وما تحقق فيه من إصلاح، وضعنا كل هموم الاستثمار على الطاولة الحكومية، فأحلناها إلى الأخ نبيل علي شيبان رئيس وحدة توثيق المساعدات الدولية بوزارة التخطيط، ومدير عام التعاون الدولي، الذي قال إن تحسين بيئة الاستثمار والأعمال تحتل أولوية خاصة في أجندة الإصلاحات، ومحوراً رئيسياً من محاور الإصلاحات الوطنية، لما للاستثمار من دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل واستثمارات في مجالات مختلفة، وبالذات في البنية التحتية والمشاريع كثيفة العمالة.

وعن الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال الاستثمار قال شيبان إن ترتيب اليمن في مؤشر بيئة الأعمال، وبالذات في ما يتعلق ببدء الأعمال، شهد تطورا كبيرا في ما يسمى بفهرس بيئة الأعمال وأداء الأعمال الخاصة بالبنك الدولي، حيث قفزت قفزة كبيرة في مجال بدء الأعمال والتسهيلات والإجراءات التي تمنح لتمكين رجال الأعمال للبدء بأعمالهم من خلال تسهيل إجراءات الأعمال وغير ذلك.

وحول موضوع الأراضي قال إن الخلافات والنزاعات في اليمن سببها الأراضي، ولا يزال تحدياً كبيرا لعدم وجود نظام للسجل العقاري دقيق ومبني على أفضل الممارسات الدولية، ولذلك سعت الحكومة منذ عام إلى مناقشة قانون جديد للسجل العقاري، وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء العام الماضي، وأحيل لمجلس النواب، متوقعا أن تتم مناقشته والمصادقة عليه خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

وتحدث شيبان عن حزمة من الإصلاحات التي ستعطي دفعة في مجال تحفيز الاستثمارات سواء الإقليمية أو الدولية، وهي: القانون الجديد للاستثمار المحال إلى البرلمان، وقانون ضريبة الدخل، والتعديلات التي أضيفت على قانون الجمارك. وستعمل دفعة قوية في مجال الاستثمار.

وقال إن الحكومة تسعى بشكل جاد لتمرير هذه الحزمة من الإصلاحات في مجال الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

ويقول نبيل شيبان إن التطبيق هو الأهم، فاليمن من الدول التي يشهد لها بامتلاكها أفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، إلا أن جانب التطبيق هو المحك والتحدي الكبير، فلابد أن تكون هناك مجموعة من الإجراءات لتفعيل هذه القوانين وتطبيقها على مستوى الواقع. لافتا إلى سياسات أخرى تتخذها الحكومة في ما يتعلق بتحفيز الاستثمار بدرجة رئيسية، مثل الجانب الأمني الذي يعد التحدي الكبير بالنسبة للاستثمار، مؤكدا أن لدى الحكومة أولويات ملحة في ظل الظروف التي تمر بها اليمن، تحتل فيها الأجندة الأمنية الأولوية، ناهيك عن جهود وخطط تعملها الحكومة للتعامل مع الملف الأمني، لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن.

شيبان يقول إن هناك تحديات كبيرة جدا، والموارد قليلة، والقدرات ضعيفة، وإننا نعيش في وضع لا نحسد عليه، إضافة إلى التغيرات الدولية التي أثرت على اليمن وأضافت عليه عبئاً ، مثل الأزمات الإقليمية سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية.

ويضيف أن اليمن تتحمل عبئاً كبيراً لا يقتصر على التحديات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد اليمني، ولكن هناك تحديات خارجية طرأت على اليمن سواء كان التدفق المستمر للاجئين أو الأزمة المالية العالمية، وضعف تدفق الاستثمارات والتحويلات إلى اليمن، وعوامل أخرى متعلقة بالجوانب المناخية، وتأثر اليمن بأزمة ارتفاع الغذاء العالمي التي لم تتغير بشكل كبير، وهناك توقع بأن تستمر.

وقال إن الحكومة تدرك أنه إذا لم تكن هناك إصلاحات إيجابية لن يحدث أي تغيير، والحكومة تعكف على وضع أجندة وطنية للإصلاحات في الفترة القادمة تتزامن مع الاستراتيجية الجديدة 2011 – 2015.

تطرق شيبان إلى وجود نية جادة لإحداث تغيير، وتنفيذ حزمة من الإصلاحات لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال، ناهيك عن إصلاحات تهدف لإيجاد تنوع لموارد الدخل للبلد من خلال القطاع النفطي الذي يعتمد عليه الاقتصاد كمورد رئيسي.

وقال إن هناك توجهاً في إطار الإصلاحات إلى فتح باب الاستثمار في الاستخراجات بالذات في قطاعات النفط والغاز، إضافة إلى وجود أجندة واضحة في ما يتعلق بتعزيز المساءلة والشفافية، واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد وتفعيل دور الهيئة، والحكومة وبالذات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تعكف على غربلة خطة مكافحة الفساد، وتمتلك قانوناً لمكافحة الفساد والذمة المالية.

وأضاف: ما نفتخر فيه في اليمن كحكومة هو وجود أفضل نظام للمناقصة، كون أكثر الفساد هو في المناقصات.

وحول البيروقراطية قال إن الإصلاحات وقانون الاستثمار الجديد، ستحول الهيئة العامة للاستثمار إلى هيئة ترويجية وليست هيئة للتصاريح، والإجراءات الرتيبة والتعقيدات، وسيحدث ذلك تطوراً إيجابياً.

## منتهى

وتبقى قضية الاستثمارات في البلد بانتظار استكمال الإصلاحات وتذليل التحديات، وإيجاد الإرادة الجادة لتأهيل الاستثمار، وإيجاد مناخات مناسبة تجعل منه رافدا غزيرا للتنمية في البلد.

## مسؤولون لا يحبون الصحافة

■ كتب – المحرر:

بنظرتها المعادية للإعلام والصحافة بشكل عام، تثبت الحكومة عدم جديتها في ما تدعيه من شفافية وانسياب للمعلومات، والتعامل اللائق مع وسائل الإعلام.

الأسبوع الماضي صدمت وأنا أجول في دهاليز الهيئة العامة للاستثمار باحثا عن مسؤول يزودنا بمعلومات عن واقع الاستثمار، وما تم تحقيقه من إصلاحات في هذا الجانب.

سكرتارية رئاسة الهيئة اعتذرت عن أخذ تصريح أو حديث مبسط مع رئيس الهيئة صلاح العطار، بحجة توجيهه بعدم إدخال أي شخص، وتجهيزاته للسفر خارج اليمن الأربعاء الفائت.

ليتم إحالتي إلى مدير عام الهيئة الذي لم نستطع اللقاء به، لتعتذر السكرتارية أيضا، ولكن بعذر دائما يغضب الصحافة كان مفاده أن المدير لا يحب الحديث للصحافة.

توجهت بعدها إلى إدارة الترويج في الهيئة لألتقي بنائب مدير الإدارة الذي واجهني ببيروقراطية معقدة، وطلب مني أن أضع الأسئلة لدراستها، ومن ثم تحديد الفترة الزمنية للرد عليها، معتبرا ذلك عملا مؤسسيا.

كان ذلك يوم الثلاثاء الفائت. طلبت منه الرد على الأسئلة يوم السبت، إلا أنه اعتذر متذرعا بحججه الواهية السالف ذكرها. كان ذلك في هيئة تدعي أنها تسهل إجراءات الاستثمار.. تصوروا!

المؤسف أن الحكومة لا تتعامل مع الصحافة بشفافية، وتصر على عدم تسهيل إجراءات الحصول على المعلومات والتعامل الجيد مع وسائل الإعلام.

الأربعاء الفائت، توجهت إلى البنك المركزي اليمني لجمع معلومات ومعرفة رأي البنك في إطار تحقيق صحافي حول السياسة النقدية. وعند استئذان استعلامات البنك رد الموظف المختص بأن المحافظ وجه بعدم التصريح للصحف المعارضة، والاكتفاء بالصحف الرسمية، حاولت إقناعه أن "النداء" ليست صحيفة معارضة، فرد: حتى المستقلة..

تشعر الحكومة بالزهو وهي تتحدث عن تقديمها مشروع قانون خاص بالمعلومات إلى مجلس النواب، رغم عيوبه، لكن ما يحصل على الواقع يؤكد أننا نعيش في ظل نظام ديكتاتوري ترعبه الصحافة وتخيفه المعلومات.

**• لا يمكن التصديق أو التأثير من أجل الموافقة على مشاريع الاستثمار الرئيسة في اليمن بدون الموافقة الشفهية أو المكتوبة من الكيانات السياسية الأكثر قوة، أو من بضعة شخصيات سياسية رئيسة، مثل الرئيس بالنسبة للمشاريع النفطية**

**• الشركات النفطية الأمريكية تتحايل باستئجار وكلاء محليين لها، لتقديم الرشاوى إلى المسؤولين المحليين**

# الفساد في اليمن.. هيمنة البيروقراطية.. تشابك المصالح وغياب المساءلة

■ وضاح الجليل

لتحافظ دولة عظمى على عظمتها تلك، يلزمها أن تُطالب بإخلاء عهدة لا تزيد عن 3 أحذية و3 بدلات عسكرية، صرفت لـ3 أفراد قاموا بحراسة سفارتها، وعليهم إعادة الملابس التي استخدموها لمدة عام. وبالمقابل فإن على دولة صغيرة أن تستمر صغيرة، أو تتجه إلى التقزم والتشرذم لأن مسؤوليها يسخرون من طلب الدولة العظمى.

يفتتح الباحث يحيى صالح محسن دراسة له حول الفساد في اليمن بطرفة حول مطالبة وزارة الدفاع الأميركية نظيرتها اليمنية بالأحذية والبدلات العسكرية الـ3، والاستغراب الذي قابل به المسؤولون اليمنيون ذلك الطلب، ومن ثم إصرار الوزارة الأميركية على طلبها، ليؤكد على البون الشاسع بين دولتين أولاهما تزداد قوة، والأخرى تنزلق يومياً باتجاه هاوية سحيقة.

ولأجل ذلك يشترط الدكتور يحيى وجود الديمقراطية لمناهضة الفساد، فهو يجد أن البيروقراطية تمثل مصدراً رئيساً لتفشي الفساد، بسبب غياب المساءلة والمحاسبة، وتشابك المسؤوليات والتعقيدات المقصودة للروتين، وإغراق المعاملات في دهاليز ومستويات إدارية متعددة، ما يزيد من غموض النظام، ومساعدة الفاسدين على طمس مخالفاتهم الإدارية وخروقاتهم القانونية، وبالتالي تعذر تحديد المسؤولية المباشرة عن الممارسات الفاسدة، وهي التي تسهم أيضاً في إبعاد المسؤولين عن واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه المواطنين، وعن قضايا واحتياجات الناس، وتعمل على تعطيل القرارات وسير المعاملات.

يقترح الدكتور محسن في كتابه "خارطة الفساد في اليمن.. أطرافه النافذة"، إعادة النظر في البنية التنظيمية للإدارة المؤسسية، باعتماد نظام الحكومة الإلكترونية، واتباع نظام إداري يقلص من المتطلبات والإجراءات الإدارية غير اللازمة، ومن تعدد الحلقات الإدارية، ويقلل من فرص الاحتكاك أو اللقاء المباشر للموظف بأصحاب المصالح من الجمهور، واستخدام التقنيات الحديثة كبرامج الكمبيوتر التي تحد من تدخل الموظف، وبالتالي من احتمالات الرشوة، وتسهيل المعاملات وتبسيط الإجراءات الإدارية، بتحديد الخطوات والمراحل الإجرائية وآليات سير المعاملات، من حيث طريقة تقديم الطلبات، والوثائق أو المستندات المطلوب إرفاقها، والمدة الزمنية المطلوبة لإنجاز المعاملات بأنواعها، ونشر كل هذه المعلومات في دليل، على بوابة كل مرفق حكومي، وتعميم صناديق الشكاوى في المرافق الحكومية كافة، لتمكين المواطنين أصحاب المصالح من تقديم شكاواهم بالمخالفات الإدارية والقانونية، وعمليات الابتزاز التي يواجهونها من قبل الموظفين، واتباع آلية شفافة في فتح تلك الصناديق دورياً أمام الجمهور، ومن ثم اتخاذ المعالجات والإجراءات الإدارية والقانونية المناسبة، بصورة علنية، وتفعيل عمل الإدارات الرقابية داخل كل مرفق حكومي، بما يكفل تأمين التزام الموظف العام بالقوانين والإجراءات الإدارية السليمة، والتقييم المستمر لأدائه الوظيفي، واقتراح المعالجات والإجراءات التبسيطية للروتين وفقاً لذلك، شريطة ألا تضيف مثل هذه السياسة عبئاً إضافياً، أي عدم معالجة البيروقراطية بمزيد من البيروقراطية.

ويشدد في الكتاب الذي صدر مؤخراً عن المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ويقع في 432 صفحة؛ على ضرورة حظر الجمع بين العمل الحكومي والرسمي والنشاطات الاستثمارية والتجارية والمالية، أياً كانت، محلية أو خارجية، بالأصالة أو الوكالة، والعمل على تعديل المادة 136 من الدستور، ليشمل الحظر، إضافة إلى رئيس الوزراء والوزراء، كلاً من: رئيس الجمهورية ومستشاريه، ونائب رئيس الجمهورية، والمحافظين ووكلائهم ونوابهم، ورؤساء السلطتين التشريعية والقضائية، ونواب ووكلاء الوزارات، ورؤساء المؤسسات والأجهزة الرسمية، وكذلك كبار ضباط القوات المسلحة والأمن، مع تشديد القيود والضوابط المنظمة لذلك، لوضع حدٍّ لسياسة ما يسميه البعض بـ"الدولة -المزرعة"، ومنع استمرارية بقاء السلطة مصدراً للثروة والإثراء، ووقف الارتجال في توزيع مشاريع التنمية والخدمات العامة كهبات، عبر رموز السلطة العليا، لمحافظات ومديريات البلاد، خارج إطار الموازنات والخطط المدروسة وبرامج التنمية المعتمدة رسمياً، وتحريم استغلال وتسييس الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة أو سياسية، ومنع عمليات التعيين والترقية للأقارب، وكذلك المحاباة والمحسوبية والوساطة، والتعيينات التي تتم على أساس الولاء السياسي أو الانتماء الحزبي أو الأيديولوجي أو الأسري أو القبلي أو المناطقي، على حساب المعايير الموضوعية للكفاءة العلمية والعملية، مع مراعاة تدوير المناصب والوظائف الحكومية، على الأقل الوظائف الحساسة ذات العلاقة بمجالات الفساد المحتملة.

يعتمد الدكتور يحيى صالح محسن في توضيح مفهوم الفساد على عدد من التعريفات، وعلى هذا الأساس يستعرض في الدراسة الصادرة مؤخراً نماذج من التعريفات المختلفة لظاهرة الفساد، بدءاً بالتعريفات النمطية الأكثر شيوعاً، كتعريف منظمة الشفافية الدولية التي تعرف الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة"، ويضيف إلى ذلك ما يسنده إلى الفيلسوف الألماني ماكس ويبر من أن الفساد "هو سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام، بسبب مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة مالية أو لمكانة خاصة أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة.

يعدُّ كتاب الدكتور صالح الفساد نقيضاً للحكم الرشيد، ويتعارض مع قيم النزاهة والشفافية، وإنه كلما اتسعت رقعة الفساد -وخاصة في البلدان النامية- كان ذلك على حساب الاستثمار والتنمية والاستقرار. ويحدِّد مستويين للفساد؛ أولهما الفساد الفوقي الذي يصفه بالكبير، أي فساد النخبة في هيكل السلطة العليا، التي تمتلك علاقات وشبكة مصالح واسعة مع ممثلي الشركات والمؤسسات التجارية والاستثمارية الكبرى، محلية كانت أم خارجية، وتسيطر على مراكز القرار السياسي والاقتصادي، وعلى مصادر المعلومات والأجهزة الأمنية، وتؤثر سلباً على استقلالية وأحكام القضاء، كما أن سطوتها ونفوذها القوي يظهران بشكل واضح ومباشر في الاستثمارات الحكومية والمقاولات الكبيرة، وفي نهب الأراضي والقروض والأملاك العامة، والآخر تحتي يعرّفه بالفساد الصغير أو الفساد في المستويات الأدنى، والذي يتغلغل في المفاصل الإيرادية لأجهزة الدولة، كالإدارات الضريبية والجمركية والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى أو الخاصة، وإدارات منح التراخيص وأجهزة الرقابة والتفتيش ومؤسسات الخدمة المدنية، إضافة إلى الفساد "المقيم" في أروقة المحاكم وإدارات الأمن والشرطة.

ويشير الباحث إلى أنه من الصعب أحياناً الفصل بين مستويي الفساد الفوقي والتحتي (الكبير والصغير)، بحكم التقاطعات وحالة الترابط والتأثير المتبادل في ما بين المستويين، غير أن الفساد الكبير، كما هو في البلدان النامية -ومنها اليمن- يكون واضحاً وأكثر خطورة من حيث ارتباطه بالنخب الحاكمة وبالصفقات الكبرى كالمقاولات والتوريدات الضخمة وصفقات السلاح والتوكيلات التجارية الكبيرة التي تكون الشركات الدولية طرفاً فيها.

تذكر الدراسة أن الشركات النفطية الأمريكية تتحايل باستئجار وكلاء محليين لها، يقومون نيابة عنها بتقديم الرشاوى إلى المسؤولين المحليين، حتى تكون صفحتها بيضاء أمام القضاء الأميركي، وجهات الرقابة والمحاسبة الأميركية التي تحظر عليها ممارسة الرشوة في الخارج، وفقاً للقانون الأميركي.

وتستند إلى ملاحظات تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن مناخات الاستثمار في اليمن، الذي يعتبر الهيئة العامة للاستثمار نموذجاً غير فاعل، وهيكلية غير منتظمة، وأصبح جلياً أن الهيئة العامة للاستثمار لا تستطيع التصديق أو حتى التأثير من أجل الموافقة على مشاريع الاستثمار الرئيسة في اليمن بدون الموافقة الشفهية أو المكتوبة من الكيانات السياسية الأكثر قوة، أو من بضعة شخصيات سياسية رئيسة، مثل الرئيس بالنسبة للمشاريع النفطية.

يلعب الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) دوراً سلبياً، عبر الفساد واستخدام المال العام، في الاستقطاب السياسي وتوسيع دائرة الموالين للسلطة الحاكمة، وربما يظهر دوره أيضاً في توزيع العطايا والمكافآت والاعتمادات المالية، سواء للأفراد أو للشخصيات العامة أو للأحزاب الصغيرة (الديكورية) لإبقائهم في الحظيرة السياسية. وتبين الدراسة جزءاً من الدور السلبي الذي يلعبه الحزب في تشويه الحقائق عبر وسائل إعلامه العديدة، وتفريخ الأحزاب وشقها، واستنساخ الصحف الأهلية والحزبية المعارضة، وإضعاف المجتمع المدني بما يفضي إلى مسخ التعددية السياسية والعملية الديمقراطية الناشئة، فضلاً عن تسييس الوظيفة العامة والتعيينات والترقيات والامتيازات الوظيفية، وحصرها فقط على المنتمين إلى الحزب الحاكم دون غيرهم، وإقصاء الآخرين.

ينعت الكاتب يحيى محسن صالح قطاع النفط بالمرتع الخصب الأول لفساد السلطة ومراكز النفوذ بمستوياتها العليا، وما يرافق ذلك من ممارسات شديدة التعتيم على معظم البيانات الأساسية المتعلقة بالقطاع النفطي، فالقطاع لا يعرف شيئاً ولا يتلقى أي بيانات عن حجم الصادرات الفعلي من النفط، ولا مقدار عائداته (باستثناء البيانات المسموح بإعلانها)، والتي تصل بعد مرور أسابيع عديدة، إذ إن موانئ ومراكز تصدير النفط محظور دخولها أو الاقتراب منها حتى على الأجهزة الرقابية الرسمية، ومنها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

كما لا يعرف قطاع الإيرادات في وزارة المالية شيئاً عن سياسة أسعار الصادرات وآليات احتسابها، وكذلك الأمر بالنسبة لكيفية تدفق أو توزيع مشتقات النفط إلى مناطق ومحافظات البلاد، وهو الأمر الذي أكده أيضاً عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب السابق، بأن السلطة التشريعية والرقابية، وكذا رئاسة البرلمان لا تعلم شيئاً عن البيانات الحقيقية للنفط، وأن مجرد الحديث والمطالبة ببيانات ومعلومات عن القطاع النفطي يثير ردود فعل سلبية وغاضبة، ولا يتم التجاوب معها، وهو ما يعني أن بيانات النفط الحقيقية لا يعرفها سوى أنفار قلائل، وتمر فقط عبر قناة ضيقة تقتصر على الشركات النفطية وموانئ التصدير، ويصل طرفها إلى أعلى هرم السلطة.

يستنزف فساد الشريحة العليا في النظام الحاكم والمراكز النافذة في السلطة الأرقام الفلكية الناجمة عن فوارق أسعار النفط بعكس الحال القائم في دول الخليج والدول النفطية الأخرى التي تعمل حكوماتها على توظيف تلك الفوارق في برامج استثمارية إضافية حقيقية، فيما تستأثر رئاستا الجمهورية والوزراء ووزارتا الدفاع والداخلية، والأمن بشقيه السياسي والقومي، والمؤسسة الاقتصادية اليمنية بالاعتمادات الإضافية المركزية، وجميع تلك الجهات لا يقترب منها مفتشو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ولا يرد ذكرها في تقارير الجهاز، رغم أنها عملية شكلية، وقد رفضت الحكومة، وعلى مدى السنوات الماضية، توصيات مجلس النواب المتكررة بإلزام الحكومة فتح صندوق أو حساب خاص في البنك المركزي تورد إليه المبالغ الناتجة عن فوارق أسعار النفط، وألا تقوم الحكومة بالصرف منه إلا بعد موافقة البرلمان، بحسب القانون، وهو ما وعدت الحكومة وتعد بالالتزام به في كل عام، دون أن تنفذه.

---

### بينهم وزراء وسفراء ومحافظون و337 مسؤولاً

## هيئة مكافحة الفساد تهدد باتخاذ إجراءات قانونية ضد عدد من المسؤولين لامتناعهم عن تقديم إقرار بذممهم المالية

أمهلت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد محافظي إب، عمران، الجوف، الضالع، والمهرة، فضلاً عن 337 من كبار المسؤولين، أسبوعين لتقديم إقراراتهم بالذمة المالية.

كما أمهلت الهيئة سفراء اليمن لدى كل من السودان صلاح العنسي، مصر عبدالولي الشميري، الإمارات العربية المتحدة عبدالله الدفعي، إثيوبيا درهم عبده نعمان، والتشيك عبدالرحمن الحمدي، شهراً لتقديم الإقرارات بالذمة المالية.

وفي بلاغ للهيئة طالبت نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية رشاد العليمي، ووزير الخارجية أبو بكر القربي، في رسائل موجهة لهما، بإبلاغ هؤلاء المحافظين والسفراء والمسؤولين في مختلف المحافظات والمديريات بضرورة تقديم الإقرارات إلى الهيئة خلال المدة المحددة.

وذكرت الرسائل أن محافظي المحافظات الأخرى والوزراء وكثيراً من المسؤولين المشمولين بقانون الإقرار بالذمة المالية بدأوا بتقديم إقراراتهم للمرة والمرحلة الثانية في حين تأخر المسؤولون المذكورون في تلك الرسائل عن تقديم إقراراتهم للمرة الأولى حتى الآن.

وقالت الهيئة "نرجو التأكيد بضرورة تقديم هؤلاء إقراراتهم خلال المدة المحددة، ما لم فسنضطر إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون".

ووفقاً لـ"مأرب برس" شملت الرسالة الموجهة لنائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن كشوفات للمتخلفين عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية، شملت 56 من وكلاء المحافظات والوكلاء المساعدين، 85 من مدراء عموم المديريات، 67 أمناء عموم المجالس المحلية في المديريات، و129 من رؤساء اللجان في المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات وأعضاء لجان المناقصات.

يذكر أن المادة 24 من قانون الإقرار بالذمة المالية تنص على "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر كل من تخلف دون عذر مشروع أو امتنع عن تقديم الإقرارات الخاصة بالذمة المالية بعد إبلاغه بذلك وفقا لأحكام القانون، وفي حال التكرار تكون العقوبة الفصل من الوظيفة وبما لا يخالف القوانين النافذة".

---

## مجلة "الاستثمار" تتعرض لعملية سطو على اسمها وحقها الفكري

شكت مجلة "الاستثمار" الصادرة عن مؤسسة المستثمر للصحافة، من تعرضها لعملية سطو على اسمها وحقها الفكري الذي كفله القانون منذ صدورها وفق ترخيص رسمي من وزارة الإعلام منتصف العام 2004.

وقالت في بلاغ تقدمت به إلى نقابة الصحفيين اليمنيين والمؤسسات الإعلامية والصحفية، وكافة الزملاء والعاملين في الأسرة الصحفية في اليمن، إنها وبعد 6 سنوات من الجهود المضنية في العمل والتأسيس لأول مؤسسة صحفية متخصصة في حقل الصحافة الاقتصادية في اليمن، فوجئت المجلة بالسطو على اسمها واسم المؤسسة التي تصدر عنها من خلال استنساخ اسم "الاستثمار" و"المستثمر" لمطبوعات جديدة أقدم على إصدارها اثنان من المنتمين للأسرة الصحفية، بالرغم من أن كلا الاسمين مسجلان في قطاع الملكية الفكرية بوزارة الثقافة منذ سنوات، ولا يجوز منح ذلك في قانون الملكية الفكرية.

وأضافت أن هذا العمل يؤسس لثقافة السطو والاعتداء بعيداً عن القانون، حيث قام عدد من الأشخاص بتوزيع مذكرات وخطابات باسم مجلة "الاستثمار والتنمية" التي تشير خطاباتها بأنها تصدر من محافظة إب، مستغلة نوعاً من التضليل على المتلقين باسم فرع مكتب الهيئة العامة للاستثمار بالمحافظة. ولعل الأخطر أن طاقم عمل الجهة المعتدية لا يملك ترخيصاً من وزارة الإعلام، وهو ما قد يعرض مجلة الاستثمار ومؤسسة المستثمر لتشويه السمعة بسبب التباس الاسم واستنساخه، الأمر الذي يجعل المؤسسة تتعرض لخسارة فادحة مادياً ومعنوياً بصورة مضرة للغاية.

وأهابت المجلة بكافة الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية في البلد أنها صاحبة الحق الفكري لاسم: (مجلة الاستثمار، ومؤسسة المستثمر) بناءً على تراخيص عملها القانونية المسجلة. وتحذر من خطورة هذا السطو في الوسط الصحفي اليمني، مطالبة نقابة الصحفيين بسرعة التحرك حيال ما تتعرض له المجلة، ووضع حد تأديبي لهذا الاعتداء، كي لا تصبح مؤسسات الصحافة الأهلية عرضة للابتزاز، والاحتيال من قبل دخلاء على مهنة الصحافة، يعملون خارج إطار القانون، مستندين على سرقة جهود الآخرين.

وناشدت مؤسسة المستثمر للصحافة نقابة الصحفيين وكافة الزملاء في الصحف والمنظمات والمؤسسات الإعلامية الوقوف معها وإدانة هذا السلوك الذي بدأ بالنفاذ إلى أوساط المهنة، وهو أمرٌ بعيد كل البعد عن انتهاج مبدأ المنافسة الجادة التي يحترمها الجميع.

## رأي:

# النموذج العماني والشأن اليمني!

**نعمان الحكيم**

■ مـا أحوجنا في هذا الوقت بالذات إلى التسـامح ورأب الصدع في المدماك الوطني المتصدع. ما أحوجنا إلى سـمو الأخلاق ومعافاة المجروحين من أبناء الوطن، ممن عصفـت بهم الأحداث السياسـية إلـى الهاوية، فصاروا مشكلات تضاف إلى مشاكل الوطن الذي يكاد يبتلع أبنـاءه، دون مراعاة لمكانتهم وإنسـانيتهم، وكذا انتمائهم لتربته. وهذه مشـكلات لو كانت الدولة تعيها، وتعـي بالمقابل مواقفهـا إزاء قضايا أخرى كادت تدمر الوطن، فلو وازنت بين الأمور بدون حساسـية وبميزان العـدل، لـكانٍ لها مواقف تجعـل النـاس مؤيدين لها وداعمين، بعيداً عـن الموالاة الكاذبة من قبل المصلحيين والنفعيـين الذيـن لا يهمهم إلا أنفسـهم حتى ولو كان الوطن هو الخاسـر، ورجالاته من ساسـة وأكاديميين وصحافيين وكتاب ومحامـين ومثقفين ورجال فكر، هم الوقود الذي يذهب في غير موقعه، ليشعل حرائق سببها الكراهيـة والأثـرة، وخلق جو متوتـر، لا يفيد إلا هؤلاء الشياطين إن جاز التعبير!

■ لقـد رأينا كيف قدمت الدولـة تنازلات في "حرب صعدة – 6"، على أمل أن يعود هؤلاء إلى جادة الصواب، وإلى حظيرة الوطن كما ترى السلطة، وهي محقة في أن تحقن الدماء وتنقي الأجواء، وأن تجعل الوطن خالياً من الويلات والحروب، حتى ولـو قلنا إن ذلك كان يفترض أن يحـدث من الأول، لكن وقد حصل ما حصل، ويلزمنا سـنوات ومليارات لإعادة الإعمار، برغم أن ذلك كله لن يعيد صفاء النفوس، (المشوهين نفسياً) والمصابين جراء التصادم، ثم الموتى –القتلى –الشـهداء.. ولكن مع هذا وذاك، كلنا يتوق للسـلام والوئـام، وكلنا يرفض إراقة الدمـاء، والفتنة، والمكيدة، ونحب جميعـاً أن نرى وطناً حراً سعيداً وجيشاً للإعمار والبناء، لا للحرب والدمار، إلا في حالة الدفاع عن الوطن والشعب.

■ وإزاء قضايا كهذه ما أحوجنا إلى إطلاق الأسرى والمسجونين الذين لا ترتقي قضاياهم إلى قضايا أسلفنا ذكرها، لأن بقاء هـؤلاء لا يولد إلا كراهية وحقداً، حتى ولـو حوكم هؤلاء، فيجب أن يكـون ذلك بعدل وحيادية، وجل مـن لا يخطئ، وخير الخطائـين التوابون. ولننظر إلى سلطنة عمان الشقيقة، كيف كانت في سنوات القرن الماضي، وكيـف هي اليوم، بعد أن ضمـتْ كل أبنائها الذين حاربـوا في صفوف الجبهة (سـابقاً)، وصاروا اليوم من أهم رجالاتها، وذهب الشر، وتحسنت الأمور، وانتهى زمن الاعتقال، وحـل محله زمن البناء والإعمار والرقي والازدهار!

■ نحـن لا نتمنى على قيـادة الدولة، بل نطلب منها بصوت العقل والدين والانتماء.. نطلب منها ألا تسـمح بأعمال مخلة بالمواطنة وطرد الناس من قراهم وأرضهم وبيوتهم، والكيد للمعارضين لزجهم في السـجون، وألا تمكن الشـيوخ والقبائل (ليسـوا كلهم بالطبع) من أن يحلوا محل الدولة، بل ليكونوا عاملاً مسـاعداً للسلطة والقانون بما عُرف عنهم من كرم وأخلاق وشـيم.. كما نطلـب من قيادة الدولة فك المأسـورين على ذمة قضايا الإضرابات والمسيرات والحراك والمطالب الأخرى، بدون تمييـز، وأن تلغي الأحكام التي قـد صدرت (بعفو عام رئاسي) من منطلق "عفا الله عما سلف"، وعلى ألا نعود إلى التكرار المدمر والمقيت أبداً!

■ لقـد لاقى الإفـراج عن عميد الصحافـة العدنية الأستاذ هشام باشراحيل، رئيس تحرير وناشر "الأيام" التـي يكاد العـام لإقفالها يكتمل (مايـو القادم)، لاقى ترحيبـاً حاراً، لما للرجل مـن مكانة في نفوس أهل هذا الثغر الباسـم خاصـة والوطن عامة، رغـم معاناته من مضاعفات الأمراض، وتقييد حريته لشهرين و20 يوماً، وبقاء نجليه (هانـي ومحمد) في الحجز رغم الوعد بأن يفرج عنهما في الأيام القادمة، وربما أفرج عنهما.. أقول إن ذلك يرتبط بآخرين كثيرين مقبوض عليهم في قضايا رأي ومواقف، قـد يكونون أخطأوا في حق وطنهم، لكن المبالغة في الأحكام وتضييق الهامش لا تخدم الدولة ولا المجتمع، على أننا لا ندعو للفوضى والعصيان، بل ندعو لممارسة الديمقراطية بما كفلها لنا القانون سواء بسواء، وعليه نأمل أن نرى كل المحجوزين والمعتقلين في وطنهم أحراراً، وأولهم محمد المقالح، وقاسم جبران، ود. حسين العاقل... وغيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم..

■ إن الوطن بحاجة لأبنائه، كفاءاته، ليكونوا السياج الواقي له من الكوارث.. والله يوفقنا.. آمين!

# المنتدى القضائي اليمني واقع أم خيال؟

**وضاح سلطان أمين القرشي***

عقدت الهيئة التنفيذية للمنتدى القضائي اجتماعها يوم الأحـد قبـل الماضي، برئاسـة رئيس مجلـس القضاء الأعلى رئيـس المحكمـة العليـا رئيـس المنتـدى القضائـي (بحكـم منصبه) القاضي عصام عبدالوهاب السماوي... الخ.

فـي البـدء اسـمحوا لـي أعزائي القـراء الكـرام أن أبدي دهشـتي الكبيـرة واسـتغرابي الشـديد لمـا شـاهدت فـي الفضائيـة اليمنية من عرض صور رئيـس المنتدى وأعضاء الهيئـة، فقـد عرفت البعض منهم بصعوبـة كبيرة برغم أني قـد عملـت في مجـال القضـاء قرابـة 20 عامـاً، ولـم أعرف بعضهم.. إنني سـوف أبرر لكم سـبب دهشـتي واستغرابي عليهم، ذلك أنهم لم يجتمعوا منذ قرابة 14 عاماً، أي منذ عام 1996، وحتـى يـوم الاجتماع، فأين كانوا منـذ ذلك الحين؟! وهـل اجتماعهم هذا شرعي؟ وهل ما زالـوا يمثلون أعضاء السـلطة القضائية الذين انتخبوهم في 1996؟! وهل النظام الأساسـي للمنتدى القضائي يسـمح لهم باستمرار صفتهم كهيئـة تنفيذيـة للمنتدى، برغم كل هـذا الانقطاع غير المبرر دون اجتمـاع دوري للهيئـة التنفيذيـة أو مجلس المنتدى أو الجمعيـة العمومية للمنتدى؟ وهل هذا المنتدى ما زال قائماً رغم مرور السـنين دون تفعيل؟ هذه عدة أسـئلة أضعها عبر صحيفتكـم الغراء للقراء الكرام وأعضاء السـلطة القضائية والمهتمـين من القانونيـين المختصين للرد عليهـا للتأكد من مشـروعية منتدانا القضائي أو من عدمها، عدا من ميزانيته التي تكتظ بعشـرات الملايين من اشتراكات الأعضاء من عام 1991، وحتى الآن، أو مما يُخصم من ميزانية القضاء بصفة شـهرية أو الهبـات، أو مـا يملكه مـن أراض كما أشـار إليه فضيلة القاضي رئيس المنتدى في اجتماعهٍ مؤخراً الذي أكد للنا أثناء الحوار أن كافة هيئات منتداهم القضائي أصبحت منحلـة وغير شـرعية، وأنه الشـرعي الوحيد بشـخصه في المنتـدى كونـه معيناً تعييناً بحكم منصبـه القضائي وليس منتخباً.

نعم إنني أتساءل عن مشروعية كل هذا، وهل توجد جدية لدى قيادة السلطة القضائية لتفعيل المنتدى على الواقع، أم أن كل هذا من نسـج الخيال؟! سـأحاول أن أجتهد برأيي ولا آلـو كون لكل مجتهد نصيب، فإننـي أقول إن تفعيل المنتدى جزء من الخيال، وذلك لسـبب بسـيط جداً وهو لو كان لدى قاضينـا الجليـل عصـام السـماوي جديـة لتفعيـل المنتدى لأعلن رسـمياً دعوة الجمعية العمومية للاجتماع الطارئ أو الاجتماع السـنوي (ولو أن الدعوة جاءت متأخرة بعد مرور 14 عاماً)، وأن الاجتماع سوف يتم بعد شهر أو شهرين على الأقـل، ويحدد يـوم وتاريخ ومكان انعقـاد اجتماع الجمعية العمومية لتشكيل هيئات المنتدى بانتخابها وتعديل النظام الأساسـي له وإقراره، وبعد ذلك يتم اجتماع الهيئة الإدارية الجديـدة والمجلـس الجديد. فحينها فقط ممكـن أن نقول إن هناك جدية لتفعيل المنتدى لخدمة أعضاء السلطة القضائية.

أمـا غير هـذا فإن ذلك مجرد إضاعة للوقت وتشـتيت جهود أعضـاء السـلطة القضائية التي أثمرت سـابقاً عن تشـكيل رابطتهـم المهنيـة (نـادي) القضـاء اليمنـي التي تأسسـت هيئتهـا التحضيريـة عـام 2008، ويخطـو خطـوات قويـة لتشـكيل هيئته الإدارية بناءً على اجتماع مؤتمر التأسـيس الـذي يحضر لانعقـاده في القريب العاجل، والذي سـبق أن تمت عرقلته في بداية شهر مارس من قبل وزير العدل عندما أرسـل أطقماً عسـكرية بمعيـة وزير الداخلية إلـى قاعة درة الليالـي لمنع القضاة البواسـل من أعضـاء النيابة والقضاء مـن دخـول القاعـة لعقـد مؤتمرهـم التأسيسـي لتشـكيل هيئتهم الإدارية للرابطة (النادي) الخاص بأعضاء السـلطة القضائيـة اليمنية.. ولم يحرك المنتدى القضائي أو رئيسـه أو هيئته التنفيذية ساكناً.

وكلمـة أخيـرة أوجههـا إلـى قيـادة السـلطة القضائيـة بأنـه إذا لم توجـد لديكم القدرة والعزم علـى تفعيل المنتدى القضائي بالدعوة الجادة للجمعية العمومية للانعقاد خلال شـهرين علـى الأقـل، وأن عليكـم ضغوطاً لا نعلـم مصدرها بالامتناع عن الدعوة للجمعية العمومية للمنتدى للانعقاد.. فإنني أنصح بأن تتركوا أعضاء السلطة القضائية ينضمون في إطار رابطتهم المهنية (نادي القضاء اليمني) لاستيعابهم فيهـا حتى يكون متنفسـاً طبيعياً لهم ولأولادهم أسـوة بما هو معمول به في الدول العربية، وخصوصاً جمهورية مصر العربية، فأعضاء السـلطة القضائية اليمنية ليسوا بالقصر وليسـوا ناقصـي الأهليـة وليسـوا ممـن سـيضحك عليهم لجرهـم للعمـل الحزبي، ليـس انتقاصاً مـن العمل الحزبي، ولكـن كـون أعضاء السـلطة القضائية لا يحـق لهم الانتماء الحزبي، فهم يدركون كل هذا، ويدركون بوعي كافة حقوقهم وواجباتهم وفقاً لمبادئ الدسـتور اليمني والقوانين النافذة والقواعد القانونية والاتفاقات الدولية..

كمـا أرجـو مـن قيـادة السـلطة القضائية عدم الإشـارة باسـتمرار إلـى إبقـاء القضـاء اليمنـي بعيداً عـن الحزبية والانتماءات السياسية، كوننا نعي هذا جيداً، فلو كنا حزبيين أو سياسيين لما كان حالنا قد تدهور هكذا في القضاء، وربما والله أعلم كنا قد أصبحنا في قيادة السلطة القضائية مثلكم أيام التقاسـم للمناصب بعد الوحدة المباركة في 1990، عند تقاسم السلطة بين المؤتمر والاشتراكي، وحتى الآن، إلا أننا نؤكد أن القضاء يجب أن يكون مستقلاً وغير حزبي وعادلاً، وهـذا مـا نطمح إليـه جميعاً عنـد وجود كيـان مهني يمثل حقوقنا وطموحاتنا المشروعة وفقاً للدستور والقانون.

أمـا في حالة عـدم الدعـوة للجمعية العمومية للانعقاد خـلال شـهرين، فإننـا نطلب مـن قيـادة السـلطة القضائية إعادة اشـتراكات الأعضاء التي قُطعت شهرياً خلال السنين الماضيـة إليهم، وتحويل باقي ميزانية المنتدى القضائي من مخصصاتـه من الأراضي وغيرهـا لصالح الرابطة (النادي) اليمنيـة لأعضاء السـلطة القضائية، كونها الممثل الشـرعي الوحيد لأعضاء السلطة القضائية اليمنية في الوطن، لدعم الإصلاح القضائي وتحديثه.

والله الموفق،،،

* رئيس الدائرة الإعلامية باللجنة التحضيرية للرابطة اليمنية لأعضاء السلطة القضائية

### كشفت عن هياكل تنظيمية غير قادرة على تحقيق الصالح العام

# دراسة حديثة توصي بإعادة تأهيل الجمعيات والعاملين فيها مؤسسياً وتنظيمياً

في بلـدان اعتناق التطـور الديمقراطي والبذخ التنموي، تجد المجتمع المدني يقف رافعة أساسية خلف هذا التطور المتصاعد، وحامـلاً اجتماعيـاً لـكل قيـم التغييـر الإيجابـي، وهـي حالـة مغايرة لما تعيشـه بلـدان الديمقراطيـات الناشـئة والمتعثـرة كاليمن التي تمثل باسـتحقاق رجعي بيئة طاردة لكل تطور وما هو جميل واسـتنبات ما هو أقبح.

وكنتيجـة طبيعيـة لهـذا التعثـر الديمقراطـي الناجـم عن معثرات تسـتمد وجودهـا وحيويتها من السـلطة الحاكمة المهيمنـة على كل مفاصل الدولة والمجتمع، تحولـت مؤسسـات المجتمـع المدنـي إلـى هيـاكل تنظيميـة شـكلية غيـر قـادرة على تحقيق المصالح والقيـام بدورها المفترض (إلا ما ندر ولا حكم له).

ما سـبق كانـت خلاصة دراسـة حديثة تقييميـة اسـتشـرافية، ذهبـت تستكشـف سـكون المـرأة ضمـن مدخـلات التأسـيس والتوجـه والاهتمـام الأولـي والمسـتقبلي والاسـتعداد لعـدد مـن منظمـات المجتمع المدنـي غيـر الحكوميـة متعددة المشـارب، فعـادت بفاجعة بأن لا وجـود حقيقياً لهذه الجمعيـات علـى الواقع سـوى مسـميات ودون مقـرات، فضـلاً عـن سـكون المـرأة فيهـا، فقد كانت فاجعة أخرى لم تقل أسـى وإحباطاً عن سابقتها.

الدراسـة التـي نفذتها المؤسسة اليمنية للدراسـات الاجتماعيـة بالشـراكة مـع صنـدوق الوقفيـة الأمريكيـة (NED)، وأطلقتها الاثنين الماضي في ندوة تقييمية بعنـوان "تنمية ثقافة الديمقراطية وحقوق المـرأة فـي المجتمعـات المحليـة: إشـهار وتقييـم نتائـج دراسـة دور الجمعيـات الأهليـة الحالـي والمفترض"، فـي مرحلتها الأولى كشـفت عن هوية مشـوهة تعيشها الجمعيات الأهليـة، وتصدعات في وعيها، خاصة في ما يتعلق بحقوق المرأة المرتبطة بالـذات الإنسـانية، وفي سـياقها القيمي، وهـو ما عكس آثاره السـلبية علـى أدائها وتفاعلها مع الاحتياجات المجتمعية.

فمـن بـين 7045 منظمـة تقـول عنهـا الدراسـة وفقاً لإحصائية رسمية حتى 31 ديسمبر 2009، اختار الباحثون الميدانيون 36 جمعيـة أهليـة غيـر حكوميـة فـي 4 محافظـات هـي: عـدن، تعز، لحـج، وأبين، أظهـرت جميعهـا تناقضـات واضحـة في أجوبتهـا، وكذا تفاعلها مـع قضايا النوع الاجتماعي. ففي بحث أسـباب التأسـيس للجمعيات محل الدراسة، أظهرت الجداول أسـاس القرابـة ضمن أسـس التأسـيس، إلـى جانب التنموي والخيري الذي حصل علـى أعلـى النسـب (26٪ و20٪)، إلـى جانـب الحقوقـي (15٪)، ثقافـي (13٪)، تعاونـي 9٪، وهـي تكـرارات –بحسـب الدراسـة– متناثرة تفتقر إلـى التكامل ولا تحمـل وضوحاً، واعتبـرت المرأة موجودة ضمـن هذه الأسـباب، لكـن عندما تم بحث الدوافـع الذاتيـة والموضوعية لنشـأة هذه الجمعيـات تماهـت المـرأة، وظهـر بنـاء وتوعيـة قدرات الشـباب أولاً بنسـبة هي الأعلـى (17٪) لـدى 12 جمعيـة، فيما حل دافـع مكافحـة الفقـر ثانيـاً بنسـبة 15٪ لـدى 11 جمعيـة، ثـم احتياجـات المنطقة ثالثـاً بنسـبة 10٪، وهكذا أخـذت الدوافع تتفاوت من جمعية لأخرى بشكل متناقض مع أسـباب التأسيس، وهو ما عكس وعياً غائباً في فهم القائمين على هذه الجمعيات في ماهية العمل المدني وكيفية إدارته.

وفـي ما يخص المرأة في دوافع النشـأة الحقيقيـة للجمعيات المبحوثة، لم تظهر إلا بنسبة 4٪ لدى 3 جمعيات في دافع التمكين الاقتصـادي للمـرأة بعيـداً عـن الجانـب الحقوقي، ويزيـد الأمر ظرافـة أن من بين الجمعيات المبحوثة 13 جمعية نسوية.

وحـل دافـع تحقيـق حقـوق المواطنـة المتسـاوية ودعـم المـرأة ثقافيـاً وتنمويـاً ومناهضـة العنـف ضدها، وإيجـاد حراك ثقافـي بنسـب هـي الأدنـى فـي جـداول الدراسة بلغت 1٪.

الدراسـة التـي تركزت على مسـتويين، كما أشار الدكتور عبدالباقي شمسان الذي قـام باسـتعراضها فـي النـدوة؛ المسـتوى الأدبي الوثائقي، والآخر المستوى الميداني، خرجـت بفـوارق بـين نسـبة المرجعيـات الحقوقيـة التـي تسـتند إليهـا الجمعيات وأنشـطتها، حيث بينت المؤشرات احتلال الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان المكانة الأولـى بنسـبة 22.22٪، يليـه بنسـبة 14.41٪ الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء علـى كافة إشـكال التمييز ضد المرأة (السـيداو) الصـادرة 1979، وبالمقابل نجـد تدنياً في الاسـتناد على منهاج بيجـين (5.6٪)، فيما لم يجب على هذا السؤال وفقاً للدراسة 13 جمعية، بما يشـير إلى أميـة معرفية بهذه الاتفاقيـات الدوليـة وأهميتها في شـرعية انتزاع الحقوق والدفاع عنها.

وفي جانب الأولويات الحقوقية الحالية والاهتمامـات المسـتقبلية، ذكـرت الدراسـة حضور هيمنـة قضايا المرأة لـدى أولويات الجمعيات، وهو ما أعطى انطباعاً إيجابياً، لكن هذا الانطباع –بحسـب الدراسـة– انهد تمامـاً فـي جانـب الاهتمامات المسـتقبلية، حيـث تغيـر بكيفيـة فارقـة وصلـت إلـى اهتمامـات خـارج النشـاط الجمعياتي؛ كإيجاد مقـر للجمعية وإيجـاد مصدر دخل لهـا، فيمـا مـا شـغلت المـرأة فيه حيـزاً في أولويـات العمـل المدنـي لـدى الجمعيـات المدروسـة، أظهـرت النتائـج هيمنـة العمل الخيري الذي يقف عند حدود تقديم المساعدة المادية والمعنوية، ولا يتجاوز إحداث تحول جوهـري فـي أوضاع النسـاء والأسـر، بما أعطـى للجمعيات دوراً تهميشـياً وسـيطاً بين أهل الخير والمحتاجين.

وعندمـا وضعت الجمعيـات أمام خيار اسـتهداف المـرأة فقـط، وفتـح مجـالات لاستهدافها، خلصت الإجابات إلى ما يشبه الظرافـة والفكاهـة، حيث تركـزت بالغذاء والكسـاء والإفطـار في رمضـان وتعليمها الكوافيـر بنسـب أعلـى مـن اسـتهدافها بالتعليم ومحو أميتها والصحة الإنجابية والتوعيـة بمخاطر الـزواج المبكر وتنظيم النسـل والتسـرب من المدارس، وهي ميزة متأخـرة قدمـت الجمعيات بـدور التموين البطنـي والاهتمـام بالبطـن أكثـر مـن العقـل، وهـو مـا لا يتناسـب مـع الحاجة القائمـة والملحة للمـرأة اليـوم التي تمثل فـي الإحصـاء السـكاني للعـام 2004 مـا نسـبته 51٪ مـن إجمالي عدد السـكان في الجمهورية، وتحتاج إلى الحقوق والحرية وإيقاف التهميش والتمييز والعنف ضدها أكثر من حاجتها إلى المأكل والمشرب.

وأشارت الدراسة إلى التباس كبير لدى أغلـب الجمعيـات الأهليـة بقضايـا النوع الاجتماعي.

وذكـرت الدراسـة عـدداً مـن المعوقـات الأساسـية التـي تعيق مشـاركة المـرأة في الشـأن العـام، وجـاءت فـي مقدمـة هـذه المعوقـات المواقـف السـلبية تجـاه المـرأة وتبعيتهـا للرجـل بنسـب 25٪، و22.6٪، إلـى جانـب عزوفهـا الذاتـي عن ممارسـة النشاط في الشأن العام وخاصة السياسة، ومعوقات أخرى.

وكانت المعطيـات الإحصائية للدراسـة أشارت إلى معوقات رئيسية لهذه الجمعيات غير الحكومية، أهمهـا صعوبات التمويل، وغياب ثقافة العمل الطوعي بشكل خاص، ومعـوق آخـر يتمثـل بالمؤسسـي المتعلق بعـدم قدرة المنظمات على إيجاد دعم ثابت، وصعوبـات الحصول علـى المنح، وضعف المهـارات، وارتفـاع نسـب الجمعيات التي تعتمد على التبرعات وفاعلي الخير.

وخرجت الدراسة بعـدد من التوصيات أهمهـا ضـرورة إعـادة تأهيـل أغلـب الجمعيـات الأهليـة فـي مجـالات متعـددة مؤسسـياً وتنظيمياً، ورفع قدرات العاملين فيهـا بمـا يسـهم فـي رفـع جـودة الأداء وبراكمـه، منبهـة إلـى أن التخلـي عن ذلك يجعل من هذه الجمعيات عبئاً ووجوداً غير مؤثر، إلـى جانب إعداد برامج توعوية عن العمـل الطوعي لرفـع روح العمل الطوعي والتزاماته لدى الناشطين المدنيين.

وأوصت بتعزيـز التعـاون والتكامل بين الجمعيـات الأهلية الناشـطة في مجال الخير والمجـال التنمـوي في إطـار شـبكات وطنية وإقليميـة ودوليـة، فـي إشـارة إلـى مـا بات يمثله التشـبيك فـي العمل المدني مـن أهمية فـي التأثير، باعتبار العصر الحالي هو عصر التكتلات، وهو ربما ما استجابت له الجمعيات محل الدراسـة، والتي حضرت الندوة بسواد نسـائي تميـز به الحضـور مقارنـة بالذكور، ليتم إطلاق شبكة في ختام الندوة حملت اسم "شـبكة تنمية ثقافة الديمقراطية وحقوق المرأة فـي المجتمعـات المحليـة"، ضمت فـي بنيتها التكوينية 30 جمعية قابلة للإضافة والزيادة والتنوع التخصصي.

وكان المدير التنفيذي للمؤسسة اليمنية للدراسـات الاجتماعيـة بشـير المقطـري، ألقـى فـي مسـتهل النـدوة كلمة دعـا فيها إلـى الاعتـراف بحقـوق المـرأة كإحـدى ركائـز الدولـة المدنيـة الحديثـة، ومغـادرة المربـع الجدلـي في تصريف هـذه الحقوق الإنسـانية، مبدياً أملاً فسـيحاً في أن تنال المرأة كافة حقوقها.

وأشـار إلى أهمية الدراسة كأول دراسة نوعية قامت بها المؤسسـة اليمنية تعمقت بالنـوع الاجتماعـي لأدبيـات وأنشـطة الجمعيـات الأهليـة في المحافظـات الأربع (عدن، تعز، أبين، ولحج)، في إطار مشـروع متكامـل لتنميـة حقـوق المـرأة حـد قوله، مضيفاً أن الدراسة عملت على التركيز على الدور الذي تلعبه ويمكن أن تلعبه مستقبلاً الجمعيات المحلية المختلفة عند حديثها عن حقوق المرأة في مجتمعها المحلي.

واسـتعرض المديـر التنفيـذي المراحـل التـي تم بهـا إنجـاز الدراسـة التـي مرت –حـد تعبيـره– علـى الكثيـر من المسـائل والمعطيـات المؤديـة إلـى فكـرة واضحـة لموضوع الدراسة.

# التعليم العالي ومدشنو الحروب

وليد البكس
alboox@gmail.com

حينما تستمع إلى هذا الرجل يتحدث؛ ستدرك أنه يمكن لهذا البلد أن يتحرك قليلا صوب النجاح؛ لكن الحقيقة تتجلى كلما تعمق صالح باصرة في أحاديثه، وبصورة أكثر واقعية لا يتوانى عن سرد المواقف التي تسير عليها وزارته على نحو مؤلم؛ وليس لتقصير في أداء الوزير الناجح؛ لكن هناك في تفاصيل مبطنة تراكم فيها عطن الفاسدين وتكاثروا بفعل توافق المصالح الصغيرة؛ حتى إنك حينما تصادف أحدهم في ردهات المبنى تشعر بفرط رقته وهو يتحرك وينظر إليك وكأنه سيقول لك أعمل في إدارة التقبيل إلحقني؛ ويزيد أن يصرخ في وجهك لتدرك أن الأمر مختلف تماما؛ لم يكن أكثر من مجرد صوت ناعم يأتي من مطبخ ربة بيت سيئة الصيت.

في الحقيقة لا تختلف هذه الوزارة كثيرا عن أخواتها المشوهات المتقرحات البغيضات؛ وحينما يكتفي الوزراء والمسؤولون الآخرون في معالجة فسادهم وفساد موظفيهم بالنظر فقط، ويواصلون إغراق هذا البلد في المجهول؛ لا تخلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من العمليات الجراحية على الدوام، ومؤخرا تستغني الوزارة عن 6 من أصل 11 شخصاً شملهم التغيير في إدارة البعثات ورؤساء أقسام ومختصين اتضح أنهم -أي الستة- يعملون كلوبي مالي داخل الوزارة ومع بعض مسؤولي الملحقيات الثقافية التي يتم تعيينهم من قبل وزارة التعليم العالي.

في اجتماع لموظفي الوزارة يتحدث الوزير: "تماطلون في إنجاز معاملات الملحقيات التي هي في الأصل متعلقات مالية تخص مستحقات شهرية بالطلبة، وعُهد مالية لتلك الملحقيات، مع أنكم تسافرون إليها. وأنتم حينما تذهبون إلى الخارج يقيمون لكم العزائم ويدفعون حتى ثمن "البيبسي" وغير ذلك. تستلمون مقابل سفركم وتعودون تتحكمون بمصائر الناس". تحدث باصرة في ذلك الاجتماع، وأقل ما يمكن أن يوصف بأنه لقاء اضطراري توبيخي لتستغني عنهم الوزارة وتعاد ملفاتهم إلى وزارة الخدمة المدنية. فيظهر بعدها بأيام قليلة ويتحدث في حوار تلفزيوني عن محاور عدة أبرزها أسباب تأخر مستحقات الطلبة الدارسين في الخارج التي عزاها إلى تأخير في الميزانية الرئيسية للدولة، وواقع الجامعات الخاصة التي تنتشر بصورة ملفتة، وإغلاق برامج التعليم عن بُعد في معظم هذه الجامعات لعدم التزامها بضوابط وشروط التعليم عن بُعد، وإلزام الجامعات المستمرة بتوفير مقومات حقيقية للتعليم عن بُعد، أيضا توجيه إنذار نهائي للجامعات الأهلية لاستكمال متطلبات كليات الصيدلة والمختبرات، ومنحها شهرين كفرصة أخيرة. كما أنه لم يتجاهل الحديث عن قضية جامعة ذمار التي حدثت الشهر الفائت.

في هذا اللقاء المصور لم يُجد المحاور اختيار لحظات مقاطعة الضيف؛ وهذا لا يعني خصما من غباء أحد؛ لكنني كمستمع وددت لو تجاوز المذيع 20 ثانية حينما كان الرجل يجيب على سؤال يتعلق بحادثة اقتحام مسلحين الحرم الجامعي والبحث عن عميد كلية العلوم في جامعة ذمار، الذي أصدر قرارا بفصل نجل نائب

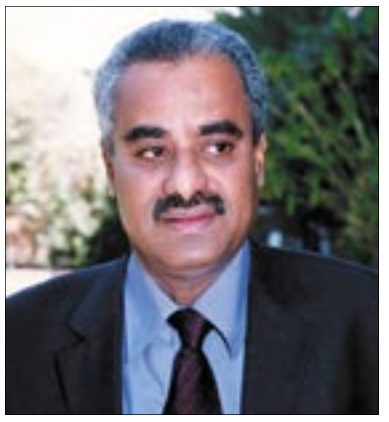

● د. باصرة

مدير أمن المحافظة، لتآمره مع شخص آخر لتأدية الاختبار بدلا عنه. عرف الناس كل ما ترتب على الحادثة؛ خاصة ما أثاره محافظ ذمار العمري من تصريحات ضد وزير التعليم العالي، بأن الأخير "يريد نقل الحراك من المحافظات الجنوبية إلى المحافظات الشمالية".

في اعتقادي، لم تكن هذه المحاولة أكثر من تدليس في وجه الحقيقة، وكيل التهم بقبح الانفعالات السياسية التي جبلت عليها نفس مسؤول غبي؛ لا أعرف باصرة، ولم ألتق العمري؛ غير أن تاريخ الرجلين يطفو على السطح كلما استدعينا حضور الحقيقة وغلبنا مصلحة البلاد. حاربنا الفساد بأدواته الفعالة، وزجرنا أبناء الذوات وخدام خدام المحسوبية والعنصرية والمناطقية القذرة.

المحافظ الذي يجب أن يمثل قيمة إضافية لمحافظة ذمار كونه من أبنائها، وضع كل قضايا المحافظة جانبا وذهب لملاحقة الناس بتهمة مخلفات القراطيس في الشوارع؛ ما جعلهم يوبخونه بيحيى قراطيس؛ انتقاصا لضحالة قضيته الرئيسية. كان الأهم من ذلك أن تبحث عن التغيير الذي ينشده أبناء المحافظة في رئاسة الجامعة التي تملكها رئيس الجامعة حتى بتنا نخشى عليها التوريث كما قال أحد المواطنين.

لا يعرف أبناء ذمار أن محافظهم هو من يتمترس خلف قرار تغيير رئيس الجامعة الذي عفا عليه الزمن، ما الذي يمكن لأبناء هذه المحافظة وغيرها وصفه على أنه عمل إيجابي قام به هذا الرجل؛ حينما نتذكر المحافظ لن تغيب عن أذهاننا الحروب الست في محافظة صعدة، ولا يمكن نعته بأكثر من مدشن حرب، فالمحافظ الذي ما تزال تداعيات تلك الحروب تلحق أضرارها وكوابيسها بالناس والبلد حتى الآن جراء سياسته الغبية وضغائنه منذ أن كان محافظاً في صعدة، وبعدها في محافظة البيضاء؛ لا تنتهي صراعاته ولن تنتهي؛ ليس لأنه ذكي بل لأن البطلجة من سمات هذا النظام وكروت تعبئة العقلية القبيلة المنتهية، فيما الدكتور الذي يجلس أعلى هرم أهم مؤسسة علمية وبحثية في البلد، يتلقى يوميا العديد من الخطابات وقصاصات الرسائل كما قال: من مسؤولين في الدولة ونافذين ومشائخ وأعضاء برلمان.

في آخر لقاء تلفزيوني في قناة السعيدة، استمعت للوزير وهو يتحدث عن وضع الوزارة والسلم الوظيفي المهزوز بأصحابه من بعض الموظفين المغشوشين. كان يبتسم بأسى وهو يقول: "أحتاج لسلاح القانون" لأنه -كما يضيف- اكتشف مؤخرا طلاباً يدرسون في الخارج مع أنه رفض وثائقهم أكثر من مرة، ولأسباب تدنٍ في المعدلات مثلا، أو أنهم لا يستحقون هذه المنح إطلاقا. ويواصل: لذلك أسقطنا عن أغلبيتهم المنح، وتجري الإعدادات للبقية.

والأسبوع الفائت فقط تأكدت من معلومات إضافية هي في الأصل تغذي نقطة الحقيقة قبل أن تسند مادة صحافية أو مقال رأي، بدأت الوزارة منذ مطلع العام وحتى الآن في إسقاط مستحقات 721 طالباً وطالبة مبتعثين للدراسة في الخارج، بسبب تعثر هؤلاء -بحسب الوزارة- دراسيا، أو انقطاعهم وغيابهم وتجاوزهم لمدة السنوات المحددة للإيفاد، بالإضافة إلى أن معظم الطلاب المتعثرين والمنقطعين والمتجاوزين هم من الذين يحصلون على منح بالتوجيهات العليا والتوصيات والوساطة نظرا لتدني معدلاتهم ومستواهم العلمي. كما أصدرت الوزارة توجيها تضمن إنذاراً ومنح فرصة أخيرة لـ426 طالباً وطالبة مبتعثين لإنهاء إيفادهم، ومعظم الذين حصلوا على هذه الفرصة بحسب الوزارة "هم من الطلبة الذين تعثروا عاماً أو عاماً ونصف وقد أوشكوا على التخرج"، أو مستمرين بالطريقة التي نعرفها جميعا بتوجيهات عليا وتكابدها الوزارة كل عام بما يكفي.

لا أفضل امتداح أحد، ولكن حينما تدار إحدى مؤسسات الدولة بهذه الطريقة يجب أن نصفق لمسؤول كهذا؛ ببساطة لأن هذا المواطن غرق ولم يعد يقوى حتى على الحديث عمن يحسن أو يسيء. في الغالب لن تجد أي مسؤول هنا يتحدث في هذه التفاصيل سرا، فما بالك حينما يتحدث وزير بها في وجه الكاميرا.

البلد في أمن وأمان واستقرار، والفساد قصة أسطورية دفنت وشبعت موتاً، وكأننا لم نعش فسادهم في الشارع والبيت والبر والبحر. أعرف طالباً يدرس في أمريكا على نفقته الشخصية ويدفع 15.000 دولار للفصل الواحد، كما أنني أعرف تماما المستوى المادي لأسرته؛ ومع أن "محمد" الذي سافر قبل سنتين لدراسة البكالوريوس هندسة صناعية، ويلقى الآن عناء كبيرا في الجانب المادي الذي يتهدده بعدم القدرة على مواصلة التعليم؛ وهو في المراتب الأولى على مستوى دفعته؛ أعرف أيضا بل وأنا على يقين أن أصغر مسؤول في الدولة لديه 2 إلى 3 أبناء يدرسون في أرقى الجامعات خارج البلد، وتمنحهم خزينة الدولة مستحقات شهرية عن فشلهم الدراسي لسنين، ومع ذلك فهم مستمرون بكل حذلقة في دراسة السنة بـ3 سنوات، لطالما المالية تنفق، والآباء يدافعون بأظافرهم عن الجباية التي يحصل عليها الأبناء رغماً عن أنف التعاليم العالي، رغماً عن أنف اليمن.

### ناشدوا رئيس الوزراء والنواب بسرعه البت في قضاياهم

## الطلبة اليمنيون في الجزائر يعتصمون أمام السفارة لصرف مستحقاتهم المالية

نفذ العشرات من الطلاب اليمنيين في جمهورية الجزائر، الأربعاء الماضي، اعتصاماً أمام مبنى السفارة اليمنية، مطالبين السفير والملحق الثقافي بالسفارة بسرعة صرف مستحقاتهم المالية للربع الثالث من العام المنصرم.

المعتصمون الذين قدموا من ولايات متعددة، طالبوا مسؤولي السفارة بسرعة مخاطبة الجهات المعنية في الداخل لإرسال ما تبقى من مستحقاتهم، خصوصا بعد أن وعدهم وزير المالية بعد زيارته إلى الجزائر بإرسالها بأسرع وقت ممكن، مؤكدا أن على الملحقية متابعة الأمر.

وقال الطلاب إن مسألة متابعة مستحقات الطلاب لم تتم بالشكل المطلوب، وإنما أخذت منحى آخر وطريقا مختلفا، إذ جعل الملحق الثقافي ومساعده من القصة طريقا للتسول عبره وتلميع نفسيهما لدى الجهات المعنية وعلى رأسها مكتب رئيس الجمهورية وهيئة مكافحة الفساد ووزارة التعليم العالي، بحثا عن مناصب أكبر، والزج بالطلبة في دهاليز الصراع غير المبرر وغير المجدي. وتحولت المسألة إلى صراع بين الملحقية ومسؤولها المالي السابق، وبين الطلبة أنفسهم، وبين الطلبة والملحقية من جهة أخرى، كي يتذرعا بذرائع لدى المسؤولين في وزارة التعليم العالي، ويحاولا إثبات أنهما قد أغلقا أبواب الفساد المالي والإداري أمام جهات فاسدة متمثلة في المستشار المالي السابق.

واتهم الطلاب الملحقية بممارسة أسوأ أنواع الفساد الأخلاقي والمالي والإداري بشكل يشوه المشهد الدبلوماسي ويوسع الهوة بين الطلبة وسفارة بلادهم، ويزج بأخبارهم في الصحف الدولية بشكل مشين ومسيء إلى الوطن وأعلامه ورموزه القومية والوطنية، الأمر الذي يدعو لإجراء التحقيق في ذلك بشكل جاد وسريع من كافة الجهات الحكومية في اليمن وخصوصا المسؤولة عنها بشكل مباشر.

وقال الطلاب إنهم وعند مطالبتهم بسرعة البت في قضاياهم وحسمها بأية طريقة كانت قبل انفلات الأمور وتوسعها وانتشارها في الصحف الجزائرية كالعادة، قوبل الأمر من قبل السفير والملحق ومساعده للشؤون الأكاديمية بسخرية واستهجان، وكأن الأمر مجرد دعابة أو مزحة أو فقاعة صابون كما قالها الملحق الأكاديمي المساعد.

وأضافوا أنهم جادون هذه المرة، وليس الأمر مجرد أمر عابر كما يحدث كل مرة، سيما وأن باصرة وكل موظفي وزارة التعليم العالي على معرفة ودراية بما يدور وما يحدث من كوارث يتسبب بها الملحق الثقافي ومساعده، ومخالفات يعاقب عليها القانون، إلا أن الأمر يتم السكوت عليه وكأنه لم يكن.

وناشد الطلاب رئيس الوزراء ومجلس النواب ووزير التعليم العالي ووزير المالية وهيئة مكافحة الفساد سرعة البت في قضيتهم وقضايا زملائهم العالقة، والنظر في مآسيهم التي تمرر بشكل لاأخلاقي من قبل السفارة بكل طاقمها منذ فترة طويلة، وبمغالطات من الملحقية. كما طالبوهم بمحاسبة المتسببين في كل إهمال يطالهم ويطال قضاياهم، كونهم في بلاد الغربة، وعلى رأس المتسببين الملحق الثقافي ومساعده، وكذا السفير الذي لا يحرك ساكنا كعادته منذ أن تولى المهمة في الجزائر.

## أزمة مياه خانقة في منطقة حسي بردفان تهدد الأهالي بكارثة إنسانية

تزداد مخاوف أهالي منطقة حسي مديرية حبيل جبر بردفان -محافظة لحج، يوماً بعد يوم، من كارثة إنسانية قد تحل بهم بسبب أزمة المياه الخانقة التي تشهدها المنطقة.

أزمة المياه التي تعاني منها المنطقة حملت -كما يقول مازن شعفل- إلى نزوح بعض الأسر عن المنطقة، وترك الفتيات الدراسة للبحث عن المياه.

وأضاف شعفل من أهالي حسي، أن البئر الوحيدة والأمل الأخير بالنسبة لفتيات المنطقة للتزود منها بالمياه، قد طمست وهدمت من جراء التشققات التي أصابتها.

وناشد أهالي المنطقة السلطة المحلية بالمحافظة وفاعلي الخير إيجاد حلول سريعة وطارئة لأزمة المياه قبل أن تحل الكارثة.

# نقابة العاملين بجامعة صنعاء تمهل السلطات المعنية في الحكومة أسبوعاً لتلبية مطالبها

■ محمد عبدالمجيد

أمهلت نقابة العاملين بجامعة صنعاء السلطات المعنية في الحكومة فترة أسبوع لتلبية مطالبها الخاصة بتحسين أوضاع العمل لمنتسبيها، مهددة في حالة عدم الاستجابة بدء مرحلة جديدة بما أسمته النضال السلمي الذي كفله الدستور والقانون اليمني، قائلة في بيان لها إنها "لن تسمح بمزيد من الانتهاكات للحقوق، وكافة الخيارات مفتوحة أمامها لانتزاع حقوق موظفيها".

وقال بيان النقابة الذي صدر عن اجتماعها الذي حضره نحو 1800 موظف وموظفة من منتسبي الجامعة "إن أعضاءها أبدوا تذمرا واضحا مما وصلت إليه أوضاعهم المعيشية وما يمارس على الكادر الإداري والفني من تمييز وسلب مستمر للحقوق"، مؤكدا أن النقابة "لم ولن تتهاون عن حقوق موظفيها وإن الصبر قد نفد، وأنها لن تسمح بمزيد من الانتهاكات للحقوق، وكافة الخيارات مفتوحة لانتزاع حقوق موظفيها".

وحذرت النقابة في بيانها كلاً من مجلس النواب ومجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي من أي تجاهل أو استهانة بحقوق موظفي الجامعات، وتطالبهم بتحمل مسؤولياتهم، كما تحملهم المسؤولية في استمرار مثل هذه السياسات العنصرية التي لا تخدم العملية التعليمية، معربة عن رفضها "أي تشريعات أو قوانين أو لوائح أحادية الجانب لا تؤدي سوى إلى زيادة الشرخ بين منتسبي الجامعة، ولا تقدم معالجة شاملة لكافة منتسبيها، مع الكف عن الاستهانة بحقوق الموظفين ومطالبهم".

وناشدت كافة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية ورجال الصحافة وأصحاب الأقلام الشريفة "التضامن مع قضايا الموظفين العادلة وإيصال صوتهم، وتدعوهم للنزول لتغطية كافة الفعاليات الاحتجاجية وعمل البحث والتحقيق اللازم واتخاذ كافة السبل لإنصافهم".

الجدير بالذكر أن مطالب نقابة العاملين بجامعة صنعاء تندرج ضمن مطالب منتسبي نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية، والتي بحسب البيان تتمثل في:

- أن يكون لمنتسبي الجامعات الحكومية (مدرسي، موظفين) في إطار المؤسسة الواحدة نظام تشريعي موحد يبين مهامهم واختصاصاتهم وواجباتهم وحقوقهم، وذلك عبر تطبيق نظام موحد للوظائف والأجور يتوافق مع استقلالها المالي والإداري.
- بالنسبة لمشروع قانون التعليم العالي المقدم للمناقشة في مجلس النواب، نطالب بأن يتحمل رؤساء الجامعات مسؤولياتهم عن الجميع (مدرسين وموظفين) على حد سواء ويكونوا ممثلين عنهم في المجلس الأعلى كحق من حقوقهم أسوة بإخوانهم في المشروع آنف الذكر، أو يتم إضافة ممثل نقابة الموظفين في عضوية المجلس كحق من حقوقهم أسوة بإخوانهم المدرسين.
- تطبيق قانون الجامعات في ما يخص منح صلاحيات رؤساء الجامعات صلاحية الوزير المختص في ما يخص ترقيات وتسويات العاملين بالجامعات في تاريخ استحقاقها والتي توقف العمل بها في ما عدا المدرسين منذ العام 2005.
- منح العاملين بالجامعات بدل المخاطر والعدوى المقر بفتوى الخدمة المدنية بسبب تعاملهم اليومي أو قربهم من المعامل والورش والملوثات الكيماوية والإشعاعية والعضوية والجرثومية، وهو البدل الذي أجل عند تنفيذ الإستراتيجية.
- تثبيت جميع المتعاقدين في الجامعة بحسب توجيهات رئيس مجلس الوزراء، ومنحهم كافة حقوقهم أسوة بالموظفين الرسميين.
- تصحيح الاختلالات التي رافقت النقل للإستراتيجية نتيجة مخالفة نص المادة 7 الفقرة 6 من قانون الأجور والمرتبات، ومنح العاملين بالجامعات أو تعويضهم عن الحقوق والامتيازات والبدلات التي توقفت بعد الإستراتيجية.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والإنسانية التي تعتبر روح القانون، وتمكين الموظفين من الحقوق التالية:
- حق الموظف وأفراد أسرته في الحصول على نفس التأمين الطبي ومبلغ المساعدات العلاجية المقرر لعضوية هيئة التدريس أو أحد أسرته.
- حق الموظف في الحصول على أجور الدفن وتعويضات الإصابة والإعاقة الدائمة والعجز.
- حق الموظف في الحصول على تعويضات عن الأعمال الإضافية التي تفوق ساعات العمل الرسمي.
- حق الموظف في الحصول على البدلات الإشرافية التي تمنح لنظرائهم من المدرسين.
- حق الموظف في الحصول على بدل طبيعة العمل والتحديث والبدلات التي تتناسب مع طبيعة المهام والأعمال الجامعية والأعباء الإضافية كنسبة من راتبه الشهري أسوة بعضو هيئة التدريس.
- حق الموظفين في الإجازات الدراسية والعلمية وحق التفرغ.
- حق الموظفين بالجامعات في الحصول على إجازة العطل الجامعية وتعويض العاملين فيها.
- حق الموظفين بالجامعات في الحصول على بدل سكن وقطعة أرض وفق التوجيهات.
- تشكيل لجنة قانونية موحدة ومستقلة للتحقيق والتأديب في القضايا والمنازعات الناتجة عن علاقات العمل بين المدرسين والموظفين.
- استيعاب الإداريين الحاصلين على مؤهلات عليا في وظائف وأعمال إدارية بما يعود إيجاباً على عملية تطوير العمل الإداري والفني والرقي به لمستوى أفضل مع منحهم الأجور والمستحقات المناسبة لمؤهلاتهم أسوة بأمثالهم من المدرسين.
- الحقوق المتساوية في ما يخص المحالين للتقاعد والمرتبات التأمينية.

# مذكرة رد نيابة الصحافة على مرافعات الدفاع في قضية «النداء»

فضيلة الأخ القاضي العلامة رئيس محكمة الصحافة والمطبوعات المحترم
تحية طيبة وبعد:

يسرنا أن نتقدم لفضيلتكم برد النيابة العامة على ما ورد بمذكرة الدفاع المقدمة من محاميي المتهمين سامي غالب القدسي وفؤاد مسعد ضيف الله وعبدالعزيز المجيدي وشفيع محمد العبد، في القضية رقم 99 عام 2009 غير جسيمة وعلى النحو التالي:

– إن المتهمين المشار اليهم بما فيهم المتهم الخامس ميفع عبدالرحمن قد ارتكبوا الجرائم المبينة في قرار الاتهام وهي الجرائم المعاقب عليها استناداً إلى نصوص المواد (21، 22، 24، 100، 7، 11، 13، 192، 198، 1، 201، 202) من قانون العقوبات، والمواد (3، 4، 5، 6، 13، 14، 15، 20، 24، 103، 3،4، 9، 104، 106، 108) من قانون الصحافة والمطبوعات والمواد (34، 1، 36، 1، 6، 9، 137، 139، 147، 153، 154، 155) من اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة والمطبوعات، من خلال قيامهم بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم العام، وإثارة النعرات المناطقية وبث روح الشقاق والكراهية والتفرقة وإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد وبما يمس الوحدة الوطنية والتحريض على استخدام العنف والإرهاب، في صحيفة «النداء» بالأعداد رقم 187 وتاريخ 2009/3/10، ورقم 189 بتاريخ 2009/3/25، ورقم 192 بتاريخ 2009/4/22، ورقم 194 بتاريخ 2009/4/29.

سيدي القاضي: إن المتهمين في مقارفتهم لتلك الافعال وقيامهم بنشر تلك المواضيع، قد ارتكبوا جرائم من أخطر الجرائم التي تهدد أمن وسلامة المجتمع واستقراره وأمنه كما تهدد وحدة الوطن أرضاً وإنساناً وتؤدي إلى ما لا يحمد عقباه من سفك للدماء وإزهاق للأرواح وإثارة للظغائن والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد والدم الواحد والدين الواحد كما أن تلك الجرائم التي ارتكبها المتهمين (المتهمون) ليست خروجاً على نصوص قانون العقوبات وقانون الصحافة والمطبوعات ولائحته التنفيذية فحسب وإنما مخالفة صريحة وخرقاً واضحاً لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء، التي تأمر الامتين العربية والاسلامية بالوحدة وتنبذ العنف وسفك الدماء، وتنهي عن التباغض والتحاسد والتقاطع، وتدعو إلى التسامح والمحبة والسلام بين جميع المسلمين، وأنهم كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر.

سيدي القاضي: إن الجرائم التي ارتكبها المتهمين (المتهمون) تقتضي تشديد العقوبة عليهم وإنزال أقصى العقوبة ضدهم لزجرهم وردعهم عن القيام أو العودة إلى اقتراف تلك الجرائم، واسمحوا لي سيدي القاضي بأن أطلق لخيالي العنان ليحدد العقوبة التي يرى أن تطبق على المتهمين ألا وهي أن يتم أخذهم إلى إحدى الدول التي تعاني من مشاكل وحروب أهلية وطائفية ومناطقية في الصومال أو العراق ويتم وضعهم هناك في أكثر وأشد الاماكن اشتعالاً وحروباً، بين دوي القذائف وأزيز الرصاص وأنين الجرحى ورائحة الموت تحاصرهم من كل مكان، وصراخ الاطفال الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم وأسرهم وأصبحوا ضائعين مشردين ينهشهم الجوع والخوف وتحتضنهم عصابات القتل والدمار والاغتصاب، وعندما يستغيث المتهمين (المتهمون) لا أحد يغيثهم وعندما يصرخون ويستنجدون لا أحد يسمعهم ولا يمد لهم يد العون والمساعدة، عسى أن يقدروا نعمة الأمن والاستقرار والسلام والوحدة التي تنعم بها البلاد، نعم هذه هي العقوبة الكفيلة بردعهم طالما وهم يسعون إلى شق الصف الوطني وإثارة المشاكل بين أبناء الوطن الواحد وإزهاق الأرواح وإراقة الدماء.

سيدي القاضي: لقد قرأت مذكرة دفاع المتهمين (المتهمون) أكثر من مرة وعدت إلى ملف القضية المقابل لعلي أجد لهم مبرراً فيما قاموا بنشره أو التمست لهم عذراً كما أني أطلعت على المواضيع التي نشرها المتهمين (المتهمون) فلم أجد إلا أخباراً كاذبة خالية من الممارسة الطبيعية لحق مهني مكفول كما يدعي محاميي المتهمين (المتهمون) بل وخروجاً صارخاً على نصوص الدستور والقانون، وأن كل ما ساقه المتهمين (المتهمون) في مذكرة دفاعهم مجرد ترهات وكلام مرسل لا سند له ولا أساس من القانون، وما الاخبار التي قام المتهمين (المتهمون) بنشرها (نسوق أمثله بسيطة على جرائم النشر التي ارتكبها المتهمين (المتهمون) عن المواجهات مع الجيش ولجوّ (لجوْ) المواطنين إلى خوض مواجهات معه استخدم فيها المحتجين (المحتجون) أسلحة ثقيلة، وحدوث ضحايا جراء ذلك، الا أخباراً كاذبة الهدف منها تكدير السلم العام والنيل من الوحدة والدعوة إلى الاقتتال وشق الصف اليمني الواحد، وماذا يمكن أن نسمي الاخبار التي قام المتهمين (المتهمون) بنشرها عن المطالبة باستقلال الجنوب وأن النضال السلمي لن يكون الخيار الوحد لتحقيقه، والمطالبة برحيل الاحتلال الشمالي وأن أوضاع البلد باتت مهياة لانقسامات أعمق وأشد خطراً من الانقسام إلى شمال وجنوب، وأن الديمقراطية التي يتم الاحتفال بها عاجزة عن تأمين الحماية لبلد يقول رئيسه أنه مهدد بالانقسام إلى دويلات سوى أنها أخبار كاذبة الهدف من نشرها هو تكدير السلم العام واثارة النعرات الطائفية وبث روح الشقاق والكراهية والتفرقة وإثارة الفتنة بين أبناء الوطن والدعوة إلى الانفصال وبما يهدد أمن واستقرار الوطن أرضاً وإنساناً، وكان على المتهمين إن كانوا حريصين على الوطن كما يدعون أن يتجنبوا نشر مثل تلك الاخبار الكاذبة وأن يقوموا بنشر المواضيع التي تدعو إلى ترسيخ الوحدة وإحداث تنمية شاملة في البلاد وإلى أهمية تعاون الجميع لإحداث نقلة نوعية في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لأبناء الشعب اليمني.

إن المتهمين في مقارفتهم لتلك الأفعال وقيامهم بنشر تلك الأخبار في الصحيفة المشار اليها قد عمدوا إلى ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم بقرار الاتهام بكامل أركانها المادية والمعنوية.

لذلك فإن كل ما ورد في مذكرة دفاع المتهمين ليس له أي سند من القانون ولا يبرر ارتكاب المتهمين لتلك الجرائم بارادتهم وعلمهم وهو ما نطلب معه من عدالة المحكمة عدم الالتفات لما طرحه المتهمين (المتهمون) في مذكرة دفاعهم، وإنزال أقصى العقوبة في حقهم وفقاً للقانون. قال تعالى: «وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون» صدق الله العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نسأل من الله لنا ولكم التوفيق

**عثمان محمد العزي**
**عضو النيابة**

# تظلم قاض

بسم الله الرحمن الرحيم القائل: "وإذا قلتم فاعدلوا" (الأنعام: الآية 152).

إننا كقضاة، يجب أن نكون عند مستوى المسؤولية، وأن نرتقي بلغتنا ونبتعد عن لغة المناطقية المقيتة، وأن نطالب باستحقاقاتنا القانونية بالوسائل التي تجمعنا ولا تفرقنا، وأن نعدل في القول امتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى، خصوصاً وأن الكثير منا لم يحصل على درجته المستحقة، فأنا على سبيل المثال لا الحصر حُرمت من درجتي المستحقة، ولم أحصل على درجة رئيس نيابة حتى الآن، رغم أن مدة خدمتي تقترب من إكمال عقدين (20 سنة)، أي منذ عام 1991، مع أن هيئة التفتيش القضائي تشهد لي بالكفاءة والنزاهة وبالمستندات.

ولا شك أن الكثير من الزملاء على علم بعدد التظلمات التي قُدمت إلى مجلس القضاء الأعلى في العام 2008، والمقدرة بأكثر من 800 متظلم، ثم كان الرد من مجلس القضاء على تلك التظلمات سلبياً ومخيباً للآمال.

والحقيقة أن هذه مسؤولية مجلس القضاء الأعلى في ضرورة إنصاف المتظلمين جميعاً، ومنحهم الدرجات المستحقة بحسب المدة، طبقاً لنص المادة 83 من قانون السلطة القضائية، باعتبار أن مدة الثلاث السنوات هي من عمر القاضي، ولا يسقط حقه في الترقية إلا إذا أخل بواجبات الوظيفة، وبقرار من مجلس المحاسبة، طبقاً لنص المادة 115 من قانون السلطة القضائية، وهذا ما هو معمول به في جميع أجهزة ومرافق الدولة.

أما اشتراط كفاءة فوق المتوسط فلا يعتد به قانوناً إلا عند إجراء المفاضلة للمناصب القضائية. وفي اعتقادي أن نزاهة القاضي هي أساس الكفاءة وتحقيق العدل.

**القاضي أحمد أحمد صالح غالب الآنسي**
**وكيل نيابة المخالفات بأمانة العاصمة**


## استقبل رسائلك وهاتفك مغلق

في إطار سعينا المتواصل لمواكبة الابتكارات العصرية، نقدم لكم من سبأفون خدمة تحويل الرسائل القصيرة التي قمنا بطرحها مؤخراً تلبية لمتطلبات عملائنا وسعياً وراء إرضائهم.

تتيح هذه الخدمة للمشتركين تحويل رسائلهم القصيرة الواردة SMS إلى رقم هاتف آخر أثناء إغلاق الهاتف أو عندما يكون خارج نطاق التغطية.

يمكن إستخدام خيارات الخدمة في غاية السهولة عبر إرسال أحد الأوامر التالية من اليمين إلى اليسار برسالة قصيرة إلى الرقم ٦٦٨٨

- لتحويل الرسائل، *FWD (فراغ) رقم الهاتف المحوّل إليه
- لإلغاء التحويل، #FWD
- للاطلاع على حالة تحويل الرسائل، *#FWD

يجب على المشتركين إلغاء التحويلات السابقة قبل البدء بتحويل الرسائل إلى رقم آخر، ويمكنهم دائماً طلب المساعدة عبر إرسال رسالة فارغة إلى الرقم ٦٦٨٩ مجاناً. تحتسب تعرفة الرسالة القصيرة SMS حسب الوجهة المرسل إليها.

## مبروك جمال

احتفل الشاب **جمال** نجل الأستاذ القدير
**عبدالحفيظ المحبشي**
الأسبوع الماضي بالخطوبة وعقد القران ألف مبروك.
المهنئون:
**القاضي زيد جحاف، عبدالعزيز الزارقة، علي الحريبي،**
**عبدالباري طاهر، وأسرة "النداء"**

## مبروك الزفاف

أجمل التهاني وأطيب التبريكات
ممزوجة بعطر الفل والريحان نزفها
للشاب الخلوق
**بسام سالم باحشوان**
بمناسبة الزفاف فألف مبروك.
المهنئون:
**والدك سالم باحشوان، محمد سالم باحشوان،**
**أحمد سالم باحشوان، أكرم الشرجبي، نصر سعيد**
**وكافة موظفي وكالة شهاب**
**وكافة الأهل والأصدقاء**

## مبروك الخطوبة

أجمل آيات التهاني وأطيب التبريكات
القلبية ممزوجة بعطور الفل والورد
والرياحين نزفها للشاب الخلوق
**أحمد زكي الشيباني**
وذلك بمناسبة الخطوبة فألف مبروك.
المهنئون:
**والدك زكي الشيباني وكافة أسرة الشيباني**
**وأسرة سالم باحشوان، عمر أبو بكر بارحيم**
**سامح عبدالله ناجي، أكرم فؤاد،**
**محمود جميل، راجي ألطاف**
**وجميع طلبة وأصدقاء**
**كلية الهندسة – عدن**

**قال لي مصدر موثوق إن ديون التلال هذا الموسم توازي مائتي مليون ريال ولازلنا في منتصف الموسم والفريق بعيد عن مركز الصدارة، فكيف سيكون الحال نهاية الموسم؟ ومن أين سيدفعون تلك المبالغ المهولة التي تثقل كاهل النادي وتجعله أسيراً لإدارة مجنونة لا تعي ما تفعله؟ وما أخافه بيع أصول النادي للبنك الشهير وعندها نقول: باي باي يا تلال!**

## الرياضة أخلاق قبل أن تكون كؤوساً وألقاباً:

# إنـــهـــم يـــشـــوهـــوووون الـــتـــلال..!

■ علي سالم بن يحيى

يرتبط عارف الزوكا –رئيس الإدارة المؤقتة لنادي التلال– بصداقة قديمة مع عمليات بيع وشراء ذمم والقفز فوق النظم واللوائح ونسفها (إن كنت ناسي أفكرك) منذ عقدين من الزمن وتحديداً منذ تعيينه نائباً لرئيس فرع المؤتمر الشعبي بشبوة وانتخابه رئيساً للفرع، وهذه الصداقة القديمة والأزلية ارتبطت به أثناء الانتخابات النيابية مروراً بانتخابات المجالس المحلية والرئاسية، وأخيراً وليس آخرا انتخابات المحافظين والانتخابات التنظيمية لحزب المؤتمر.

ولأنه استطاع كسب الجولات بالضربة القاضية وكأنه (مشعود) يستميل القلوب ويتحكم في الأشخاص الذين يقفون أمامه بكل سهولة وللكاريزما التي يمتلكها وللإمكانيات الهائلة التي وضعها تحت تصرفه الحزب الحاكم، صدّر خبراته ومهاراته إلى الجانب الرياضي، وأظهر براعة فائقة في إدارة انتخابات الأندية والاتحادات الرياضية العام 2000، وأطاح بالأستاذ علي الأشول رحمه الله، ومهد الطريق لجلوس محمد عبداللاه القاضي ليحكم الكرة اليمنية بـ"القبيلة"، وأبعدوا الرجل الرياضي لأنه لا يسير في فلك خصومه. ولا بد من التذكير هنا أن الزوكا وجّه لطمة قوية للشرفاء في شبوة كافة بترشيحه حافظ معياد ليكون مندوباً لنادي ريدان، حينها قال الفقيد الأشول: "وهل شبوة ما فيها رجال؟!".

ومنذ ذلك الزمن (الأغبر) فرض الزوكا نفسه بقوة على الساحة الرياضية رغم أنه في ذلك الوقت وأجزم بذلك لا يعرف شيئاً عن كرة القدم أهي مدورة أم مربعة، ولكنها ترضي غروره بالفوز على خصومه بطريقة غير شريفة، ليظهر في الصورة كرجل لكل المهمات و"سوبرمان" المرحلة.

ولأن الشيء بالشيء يذكر فإن الزوكا نتيجة للفهلوة و"شيلني أشيلك" جنب تضامن شبوة من هبوط مستحق إلى دوري الدرجة الثانية لكرة القدم، وضحى بـ(الغلبان) وحدة شحير وفقاً لطبخة كروية في مطبخ الاتحاد ونادي سبأ ذمار.

وكان للزوكا دور بارز في تبوؤ صديقه أحمد العيسي مقعد رئاسة اتحاد كرة القدم وفوزه بسهولة في انتخابات الاتحاد العام بفرضه لأول مرة اليمين على الأعضاء للتصويت للعيسي وتوزيع أوراق البنكنوت الخضراء ليسيل لعاب الأعضاء الذين لهثوا وراء رجل الأعمال وجروا خلفه جري الوحوش. وما إن جلس على كرسي رئاسة نادي التلال (بقرار سياسي) وليس قراراً رياضياً ما انفك ليفتح خزائن النادي على مصراعيها في سبيل حصول فريقه على كل ألقاب الموسم، واهتم بكرة القدم فقط وترك بقية الألعاب تستجدي من يعينها، وهذا يوضح خلفية الرجل الرياضية بأنها ضعيفة جداً. أتى بالمدرب العراقي بمبلغ كبير وجرجر المحترفين من كل حدب وصوب حتى أصبح التلال (ريال مدريد)، وأفرغوا النادي من مضامينه العدنية وحولوه بقدرة قادر إلى مرتع خصب للفساد والإفساد!

قال لي مصدر موثوق إن ديون التلال هذا الموسم توازي مائتي مليون ريال ولازلنا في منتصف الموسم والفريق بعيد عن مركز الصدارة، فكيف سيكون الحال نهاية الموسم؟ ومن أين سيدفعون تلك المبالغ المهولة التي تثقل كاهل النادي وتجعله أسيراً لإدارة مجنونة لا تعي ما تفعله؟ وما أخافه بيع أصول النادي للبنك الشهير، وعندها نقول: باي باي يا تلال!

هذه واحدة من مصائب التلال، والمصيبة الأعظم أنهم

مجتمعين يشوهون تاريخ التلال النظيف من خلال عمليات البيع والشراء في المباريات إكراما لخاطر (شهبندر) التجار أو صديق أو (حبيبة) من خلف الكواليس. لا تهم الأخلاق والمبادئ في سبيل نصرة الصديق ورد الدين، وليذهب التلال (عيال عبده) وأمجاده ومبادئه وجماهيره إلى الوحل، وليشرب المعترضون ماء البحر.

قال مصدر موثوق آخر إن حافظ معياد نائب رئيس الإدارة المؤقتة للنادي، حث اللاعبين قبيل المباراة إياها أمام هلال الحديدة (النادي الملكي) المهدد بالهبوط على الخسارة كرد للدين، في إشارة لكرم الهلال الحاتمي في الدوري الماضي عندما ضحى بنقاط المباراة للتلال لتقيه شر الهبوط، وكاد أن يضحي ببطولة الدوري إكراماً لرضا عارف وحافظ، و(طز) في الرياضة وشعارها النبيل المتمثل في الفن والأخلاق قبل أن تكون كؤوساً وألقاباً.

التلال خسر بسهولة أمام الهلال لرد الدين، ولم يعملوا حساباً لتطلعات الجماهير ومشاعرها.. وهو ما حدث في مباراة أهلي صنعاء حيث غابت عن الحضور إلا قلة قليلة أتت بـ(الأمر) والدفع المسبق لكاسر النفوس في زمن الزلط الغلط! ومن شاهد مباراة التلال ووحدة عدن والتمثيليات الفاضحة المرسومة من قبل المخرج وفرقة الكومبارس سيضرب كفا بكف، وسيلعن اليوم الأسود الذي دخل فيه أرض الملعب.

يصر الزوكا في أحاديثه على أن السياسة لعبة (قذرة)، وهذا رأيه ومعه كثيرون، ولكن هذا لا يتناسب أبداً مع الواقع الرياضي الشريف الخالي من الشوائب والموبقات والفضائح التي ترى بالعين المجردة. لا ننكر أن هناك عمليات بيع وشراء تحدث في دول عديدة، ولكن بطرق فنية لا تستطيع رؤيتها بالعين المجردة. أما ما يفعله فطاحلة زمن التلال الجديد فهو الفضيحة بعينها!

التلال وإدارته الحالية المؤقتة يوجهون الطعنات للجماهير العريضة في الداخل والخارج، بتلك الحركات الفاضحة البعيدة عن التنافس الشريف، وفيها إلغاء للمنافسة الحقة طالما ونتائج المباريات تدار بـ(التليفون)! وعلى الجماهير والجمعية العمومية الانتفاضة وإعلان ثورة تصحيحية حتى يحافظ التلال على اسمه الجميل والنبيل المحفور في الوجدان والمتواجد في حدقات الأعين والشرايين والأوردة، أو يتركوا المجال (للرياضيين الجدد) لينخروا في جسده ويحولوه إلى الخاسر الأكبر... وآه يا تلال لما حبيتك...!

**الكشف عن أعداد وصفات من سيمثلون البلد خارجياً ينبغي أن يكون قبل انطلاقة البطولة المحلية بما يرفع من وتيرة الأداء ويوسع مساحة التنافس، دون الانتظار إلى أن تحط البطولة رحالها وبعد أن يتم التعرف على هوية البطل، وعندها يتم التحديد والانقلاب على القرارات السابقة!**

## بعد أن عرف هوية البطل قرر مشاركة الوصيف!

# "العذري" يتلاعب برقعة الشطرنج..!

■ شفيع العبد

يدير عبدالكريم العذري أمور وشؤون لعبة الملوك "الشطرنج"، منذ الانتخابات الرياضية عام 96، حتى عندما حاول أبناء اللعبة التخلص منه في انتخابات 2004، التي أقيمت بعد موعدها الرسمي، لم يتم لهم ذلك، وتمت إعادته وفرضه رئيساً برغم حصوله على 5 أصوات فقط، حيث لم يحالفه النجاح والفوز، ولكنه كان يحظى بدعم ورعاية وزير الشباب والرياضة آنذاك عبدالرحمن الأكوع، الذي كانت كلمته فوق القانون واللوائح، وما قراره (الشفوي) بحل اتحاد الإعلام الرياضي إلا دليل واضح.

في تلك الانتخابات التي لم يحصل فيها عبدالكريم العذري سوى على عدد أصابع اليد من أصوات الجمعية العمومية، على أن صوته واحد منها، نلاحظ أن من تبنى الوقوف ضده هم اللاعبون الدوليون للعبة وأيضاً زملاؤهم المحليون، الأمر الذي يكشف أن الأمور قد وصلت إلى مرحلة لم تعد تحتمل بقاء الرجل على هرم الاتحاد، ولأسباب لا علاقة لها البتة بالشخصنة وتصفية الحسابات، بقدر ما هي مرتبطة بطريقة إدارة أمور اللعبة وتسييرها والإشراف عليها، وعلاقة قيادة الاتحاد باللاعبين، وغيرها من الأمور التي طفح معها كيل أهل اللعبة، وجعلتهم يفكرون جدياً بالتغيير على مستوى القيادة وضخها بدماء جديدة يكون لديها ما تقدمه للارتقاء باللعبة!

اتحاد الشطرنج يعاني كثيراً برغم البهرجة الإعلامية التي يحاول البعض أن يجعلها ملازمة لأنشطة الاتحاد كون "أمورهم طيبة"، فالأندية تعاني، واللاعبون كذلك، على أن آخر تقليعات العذري انقلابه على القرار الذي اتخذه اتحاده بشأن مشاركة بطل بطولة الجمهورية الفرقية فقط في البطولة العربية للأندية المزمع إقامتها خلال الفترة المقبلة في قاهرة المعز بجمهورية مصر العربية، وإقراره المشاركة بفريقين البطل والوصيف!

حتى لا يفهم البعض فحوى الكلام على أنه ضد إتاحة الفرصة أمام الأندية للمشاركات الخارجية طالما واللوائح المنظمة لهذه البطولة أو تلك تسمح بذلك وتتيح الفرصة، لسنا كذلك، بل نحن مع المشاركة على قاعدة المساواة في التمثيل والمشاركة بين جميع الفرق والأندية دون الكيل بمكيالين أو بحسب لون الفريق الفائز أو نطاقه الجغرافي أو مدى نفوذه وثقله على الخارطة الرياضية المحلية التي باتت تعج بالغث والسمين، وباتت هي معايير المفاضلة والثقل والنفوذ.

الكشف عن أعداد وصفات من سيمثلون

البلد خارجياً ينبغي أن يكون قبل انطلاقة البطولة المحلية بما يرفع من وتيرة الأداء ويوسع مساحة التنافس، دون الانتظار إلى أن تحط البطولة رحالها وبعد أن يتم التعرف على هوية البطل، وعندها يتم التحديد والانقلاب على القرارات السابقة!

ذلك ما حدث بالضبط مؤخراً في اتحاد العذري الذي بات إمبراطوراً للشطرنج اليمني دون أن يجد من يفغر فيه، أو يرفع وجهه أمامه مبدياً اعتراضاً ما، أو حتى ممارسة حقه في التساؤل!

فبعد أن أسدل ستار بطولة الجمهورية الثامنة للدرجة الأولى للشطرنج التي اختتمت الأسبوع المنصرم، على قاعة بيت الشباب بمحافظة الحديدة، بمشاركة 70 لاعباً يمثلون 14 نادياً، هي: الشعلة –كمران –شمسان –هلال الحديدة – اتحاد إب –تعاون بعدان –سهام المراوعة –شعب صنعاء –وحدة صنعاء –أهلي تعز –تضامن شبوة –ريدان شبوة –شباب رخمة.

وكشفت النتيجة النهائية عن تمكن فريق الشعلة بنجومه (صبري عبدالمولى، صالح العقربي، يحيى فرج، عبدالرحمن نواس، وسالم الشرفي) من فرض نفسه بطلاً متوجاً بعد إحرازه 16 نقطة، وحل فريق كمران في المركز الثاني بلاعبيه (زندان الزنداني، بشير القديمي، حاتم الحضراني، خليل الصبيحي، ومحمد جميل) بـ15 نقطة، وجاء فريق شمسان في المركز الثالث.

وهبطت فرق هلال الحديدة وتعاون بعدان واتحاد اب وسهام المراوعة إلى مصاف أندية الدرجة الثانية.

عندها سارع العذري إلى إقرار مشاركة الوصيف فريق كمران إلى جانب البطل! مما جعل الأسئلة تتطاير هنا وهناك، ومن نوع: لو فاز فريق كمران بالبطولة.. هل سيقدم العذري على اتخاذ قرار بمشاركة الوصيف؟

دعوني أجزم بأن أمراً كهذا لن يحدث لولا أن فوز الشعلة قلب الطاولة في وجه العذري ولخبط أوراقه وجعله يسارع إلى إقرار مشاركة الوصيف.

في بطولة العام المنصرم أقر الاتحاد اقتصار المشاركة على البطل فقط، ولم يحدث أي تغيير كون النتيجة سارت وفق المأمول، وفاز بالبطولة فريق كمران وحل الشعلة ثانياً، وتقدم الشعلة بطلب السماح له بالمشاركة في البطولة العربية التي أقيمت آنذاك في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكان له ما أراد بشرط أن يتحمل النادي نفقات المشاركة دون انتظار أي دعم من الاتحاد، وعند قبول الشعلة بذلك وتحمل نفقات مشاركته أبى العذري إلا التدخل في شؤونهم من خلال اشتراطه تعيين الإداري المرافق لبعثة الفريق ممثلاً بنائب مدير مكتب الشباب والرياضة بمحافظة لحج، وهكذا تمت مشاركة الشعلة في البطولة.

الأمر يختلف اليوم، فإقرار مشاركة الفريق الثاني لم تأت بناءً على طلب منه، وإنما بناءً على قرار اتحادي، وأظن الاتحاد أيضاً سيتحمل نفقات مشاركته لأنه ليس الشعلة بل كمران، وهنا يكمن الفرق وتقف الحقيقة عارية أمام الجميع لتفضح الصمت الذي انتهجه البعض في مواجهة الواقع الرديء!

في أجواء بهيجة احتفل الصديق العزيز
**محمد عبدالرحمن باغفار**
بخطوته
وفي هذه المناسبة أتقدم إليه بأحر التهاني، وعقبى الفرحة الكبرى.
المهنئ:
**محمد عمر البار**

يحتفل الزميل الأستاذ **فؤاد عبدالقادر**
بزواج نجليه «**وائل**» و«**شريف**»
وستقام الزفة بعد المقيل غداً الثلاثاء أمام
منزله الكائن في شارع الرقاص
جوار مدرسة هائل سعيد.
وبهذه المناسبة نتقدم للزميل وللعريسين بأصدق التهاني وأجمل الأمنيات وللجميع دوام المسرة والأفراح
أسرة "النداء"

أصدق التهاني وأجمل الأماني
للزميل العزيز
**توفيق عبده**
بارتزاقه مولودة جديدة
أسماها "**شريفة**"
ألف مبروك وجعلها الله
قرة عين والديها
أسرة "النداء"

أسمى آيات التهاني والتبريكات
نتقدم بها إلى الدكتور
**محمد حسين الكبسي**
بمناسبة ارتزاقه المولود الجديد الذي أسماه "**خليل**"
جعله الله من مواليد السعادة ويتربى في عز والديه.
المهنئون:
**سليم الخطيب، علي ناصر راشد**
وجميع الأهل والأصدقاء

# الحرب على الصحافة

عبدالباري طاهر

هل يستشعر الحكم ويدرك خطورة الحريات الصحفية أكثر من المعارضة السياسية؟ أم أنه يتعامل معها بكراهية وبزراية وانتقاص كطبيعة البدوي الذي يحتقر المعرفة ويزدري المهن والحرف، ولا يؤمن ولا يركن إلا إلى القوة وقانون الغاب! أم إن ما يجري في اليمن ضد الصحافة والصحفيين مزيج مركب وهجين من التفكيرين: مزيج مركب من الزراية والكراهية والخوف معاً؟

إن الجردة التي تقوم بها المنظمات والهيئات الدولية إزاء أوضاع الحريات الصحفية في اليمن، تصل تخوم الخطورة. فالحال مأساوي بكل المقياس، فمنذ حرب صيف 94، وهي الحرب الإجرامية التي أحاقت بالوحدة السلمية والديمقراطية، وألغت مشاركة الجنوب، ونجم عنها وترتب عليها التضييق على الحريات العامة والديمقراطية، وبالأخص "الحريات الصحفية"، فبدأ التنكيل بصحف المعارضة السياسية، وامتد القمع إلى الصحف الأهلية والمستقلة.

فما إن وضعت الحرب "جرائمها"، حتى بدأت المحاكمات والجرجرة إلى النيابات الصحفية. فعقب الحرب مباشرة جرى اختطاف الدكتور عبدالعزيز السقاف رئيس تحرير صحيفة "يمن تايمز"، والصحفي نعمان قائد سيف، والدكتور محمد المخلافي، وفقيد الصحافة عبدالله سعد محمد رئيس تحرير صحيفة "الشورى"، وأحمد عبدالله الصوفي رئيس معهد تنمية الديمقراطية، وعز الدين سعيد الأصبحي رئيس مركز المعلومات والتأهيل، جرى اختطافهم، والاعتداء عليهم والتحقيق مع بعضهم، ورميهم خارج المدينة. حينها كان هذا الاختطاف رسالة قاسية ومكشوفة توجه للصحفيين كإعلان للعودة إلى سيرة الـ"ج. ع. ي" وارثة قيم وتقاليد وأعراف القبيلة المعادية للحرية والديمقراطية.

القراءة المتابعة للأوضاع الصحفية منذ حرب 94، سوف تكشف الترابط الجدلي والعميق بين تدهور الأوضاع واشتداد الأزمة، وتفشي الفساد، والعجز الفاضح عن الإجابة على أسئلة غياب هيبة الدولة تحت صولة القبيلة المنتصرة والمتغلغلة.

خلق الانتصار المدمر على الوحدة الطوعية والسلمية تحالفاً ثلاثياً بين القوة العسكرية المنتصرة الخارجة من رحم القبيلة، والدين المؤدلج والسياسي، والرأسمالية الطفيلية. ومثل هذا التحالف الجهنمي رأس التنين الخرافي في المينولوجيا.

فالتنين ذو الرؤوس المتعددة جائع لا يشبع "هل امتلأت فتقول هل من مزيد" الآية، فهو مسكون بجوع التاريخ كتوصيف صانع الحركة الوطنية أحمد محمد نعمان. والنهب العريان المسلح للجنوب، وإلغاء شراكة الناس ومعاناتهم خلف بذور الاحتجاج الجنوبي. بدأ الاحتجاج في صور مطالب حقوقية ضداً على إلغاء الوظيفة العامة في الجيش والأمن والحياة المدنية للمئات والآلاف من أبناء الجنوب، وليسوا كلهم اشتراكيين، واستطاعت "الأيام" وصحف حزبية وأهلية مستقلة الإشارة إلى طبيعة ما يجري في الجنوب. وإذا كان الخير يخص والبلاء يعم فإن النهابين لأراضي الجنوب وحقوق أبنائه راحت أذرعهم التنينية تمتد إلى الجسد اليمني كله. أعطى "الانتصار" بين مزدوجين للتنين شهوة مواصلة الابتلاع معززاً بزهو تعميد الوحدة بالدم. لتتكرر المأساة المهزلة في صعدة، فتفجرت حروب متصاعدة حتى اليوم.

ولم تكن الصحافة الحزبية والأهلية المستقلة بعيدة عما يجري، فرغم منعها من حضور أرض المعركة التي بدأت في مران وحيدان، وامتدت سريعاً إلى العديد من مديريات صعدة وعمران والجوف، ووصل لهبها إلى صنعاء، فقد راحت الصحف تكشف حجم جرائم الحرب وكارثها، وانفجر خلاف الفيد والغنائم بين فريق المنتصرين على إخوانهم، وبدأ القاعديون والسلفيون الجهاديون يتصرفون كمنتصرين، فرد عليهم بضربات وقائية محدودة "تأديب الابن العاق". أما قيام القبيلة بالخطف وقطع الطريق والثأر وسط العاصمة والمدن، فكان الرد عليه بالمساومة والنزول على العرف القبلي وإرضاء الخاطفين بالمال والسلاح والتوظيف أحياناً، فهم في نهاية المطاف يطالبون بتصييهم من فيد الانتصار! وحلفاء أساسيون.

كانت الصحافة والصحفيون "الشاهدة والشهود"، وهم إما أن يسكتوا ويزيفوا الحقائق مشيدين بالانتصارات، فينالهم بعض الفتات، وإما أن يشيروا إلى حقيقة كارثة ما يجري، فيدفعون ثمن صدقهم وفدائيتهم. والحقيقة أن الصحافة في الجانب المهم كانت عين الناس وضميرهم اليقظ في فضح "قميص الملك"، فنالهم العقاب.

كانت العلاقة ترابطاً عميقاً؛ يزداد التفلت والفساد والاستبداد، فيزداد الانتقاد وترتفع وتيرته، فيواجه الانتقاد بالمزيد من القمع والتنكيل. تتصرف السلطة بقدر من الاستهانة والاستخفاف بالحرية والرأي، وترى مخطئة أن السلاح الذي (حسم) الأمور، قادر على إسكات الأصوات المحتجة والناقدة. وبمقدار تزايد التضييق على الاحتجاجات السلمية، وتجريم العمل السياسي والحزبي، وقمع المعارضة وحرية الرأي والتعبير، بمقدار إفساح السبيل أمام العنف والإرهاب والتمردات المسلحة هنا وهناك. والعكس صحيح أيضاً، فتعزيز الحريات العامة والديمقراطية، وعدم فرض القيود على حرية الرأي والتعبير، وتوفير المناخات الآمنة والطبيعية للعمل السياسي الحر والديمقراطي، يقطع الطريق على العنف والإرهاب، أو يحاصره ويميته.

تعالج السلطة أو تغطي فشلها في تزايد الاحتجاجات المدنية وتغول الفساد والإرهاب والحروب المتناسلة كالأرانب، والعجز عن حل مشكلات المعيشة ومياه الشرب، بمزيد من قمع الحريات الصحفية. ومنذ حرب 94 جرت محاكمات جائرة وتنكيلية لعشرات الصحف والصحفيين. كما جرى الاعتداء بالخطف والضرب على أدباء كبار ومفكرين مهمين: د. أبو بكر السقاف الأستاذ الأكاديمي والمفكر العربي المهم، والفقيد الكبير زين محمد السقاف، وجمال عامر، ونبيل سبيع، واعتدي بالاختطاف والضرب على الصحفيين: محمد صالح الحاضري، وعبدالكريم الخيواني، وسالم أحمد العبد، وحسين اللسواس، وغيرهم. أما الاعتقال والتحقيقات والمحاكمات والأحكام، فحدث ولا حرج..

ورغم ذلك، فلم يفقد الصحافيون شجاعتهم، ولا الصحافة لياقتها، فتواصل القمع وتصاعدت وتيرة الانتقاد لتصل إلى أنف الحكم، وبلغت الذروة بإغلاق الصحف ومصادرتها: "الأيام"، "المصدر"، "الوسط"، "النداء"، "الديار"، "الوحدوي"، "الثوري"، "الأهالي"، "الناس"، "الطريق"، وكان نصيب "الأيام" وافراً حد إعلان الحرب واستهداف مبنى الصحيفة وسكن الناشرين هشام وتمام باشراحيل، واعتقال هشام ونجليه: هاني ومحمد كأسرى حرب. أما الصحفي القدير الأستاذ محمد محمد المقالح، فكان مرشحاً للتصفية أو الإعاقة على الأقل. ورغم خروج هشام والمقالح إلا أن سيف الإرهاب ما يزال مصلتاً على رقبتيهما بسبب التهم الكيدية.

هناك تقرير مهم أطلقته منظمة صحفيات بلا قيود، وهو التقرير الصحفي الخامس الذي تصدره الصحفية والناشطة الحقوقية الشجاعة توكل كرمان عن انتهاكات العام 2009، وهو تقرير يتسم بالاستقصاء والدقة والتحري والشمول. وقد ترصد التقرير من بدايات العام الماضي الانتهاكات التي بلغت 256 حالة انتهاك، وهو رقم قياسي يضع اليمن في مقدمة الدولة المنتهكة والمصادرة لحرية الرأي والتعبير، والمعادية للصحافة، وهو ما دفع الاتحاد الدولي للصحافة لتسميتها "بالوحشية".

غابت النقابة الصحفية، وتراجع دورها. وللأسف لم يكن التضامن في الجسم الصحفي بالمستوى الذي شهدته أعوام ما بعد الحرب.

لا شك أن تراجع دور النقابة وغياب النقيب وأعضاء المجلس عن المحاكمات الكاثرة، وبالأخص التضامن مع المحكومين والمهددين بالإعدام: نائف حسان، نبيل سبيع، محمود طه، والمحكومون في قضايا رأي: حسين زيد بن يحيى (10 أعوام)، وأنيسة محمد علي عثمان (سنتين)، وفتحي أبو النصر، ويحاكم معاذ الأشهبي أو بالأحرى محكوم بالسجن بتهمة "التجديف" والإساءة للقرآن الكريم.

كما يحاكم الزملاء: فؤاد راشد، وإياد غانم، وأحمد الزبيري، وصلاح السقلدي، في غياب النقابة التي اقتصر دورها على إصدار البيانات وحضور الندوات التي تقيمها منظمات مدنية محتفية.

دور النقابة الصحفية يحضر ويغيب، أما دور اتحاد الأدباء والكتاب فغائب لولا بعض التحركات للأمينة العامة والأستاذ أحمد ناجي أحمد اللذين كانا لهما دور في التصدي للانتهاك الذي استهدف مؤخراً القاص والروائي وجدي الأهدل الذي منع من السفر إلى الخليج للمشاركة في فعالية ثقافية بذريعة أن اسمه مايزال في القائمة السوداء!

اشتداد القمع ضد الصحافة والصحفيين يضع الحكم موضع المساءلة والإدانة الدولية، ولكن تلجيم وحش العنف والحروب والإرهاب وتغول الفساد والاستبداد، لن يواجه إلا بإرادة يمنية شاملة يكون الصحفيون والمحامون والأدباء ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات طليعتها.

# "معا مع حسن البنا ضد الحداثة"!

إلهام مانع
elham_manea@bluewin.ch

لم يكن شيخاً.

أعني حسن البنا.

لا.

كما لم يكن إماماً، لا أكبر ولا أصغر.

كان معلماً في مدرسة ابتدائية بمدينة الإسماعيلية في مصر..

ووجهته الدينية بدأت عندما أصبح من مريدي شيخ الطريقة الحصافية الصوفية، عبدالوهاب الحصافي. ذاك الذي كان يوصي مريديه دوماً، بألا يرددوا كلام "الملاحدة والزنادقة والمبشرين".

فتأثر الشاب. ثم خرج علينا بحزب سياسي: الإخوان المسلمين.

حسن البنا عاش في بدايات القرن العشرين.

فترة مخاض.

العالم يتغير بسرعة تسرق الأنفاس.

الأفكار تتوالد وهي تلهث، ثم ترفس ما كان قبلها كي تحل محلها، عادات وتقاليد تزول، تزيحها أنماط أخرى بقيم جديدة، ودول عظمى تتهاوى، لتحل محلها أخرى.

العالم كان يتغير، ويعيش فترة مخاض.

وحسن البنا عايش هذه الفترة. بكل ما فيها من تغيير. بكل ما فيها من تجديد. وبكل الخوف والفزع الذي يثيره التغيير.

بكل الخوف والفزع الذي يثيره التغيير.

---

عايش فترة بدأت فيها نساء الطبقة الوسطى والعليا في مصر في الخروج من الحرملك.

خرجن من الحرملك -تقليد وعادة أخذتها مصر عن أتراك الدولة العثمانية.

يفصل فيها المقتدرون نساءهم ويعزلونهن عن العالم.

كسرن القيد. وبدأن في خلع النقاب، الواحدة بعد الأخرى. خرجن من الظلام إلى الحياة.

أردن أن يتعلمن، أردن أن يعشن. يتنفسن هواءً طلقاً، ويمارسن دورهن في مجتمعهن.

أردن أن يكُنّ.

ما أجمل الحياة عندما نعيشها.

وأقول المقتدرين من المصريين عامدة.

فالغالبية الساحقة من الشعب المصري، التي كانت تعيش في الأرياف، لم تكن لتفكر في مثل هذا "الترف الإقصائي"، في فصل نسائهم في حرملك. ما كانت قادرة على ذلك. فالمرأة والرجل كانا يعملان معاً في الحقل، يزرعان الأرض بأيديهما، ولأنهما جزء من الطبيعة، لم يكن من الطبيعي أن ترتدي المرأة الفلاحة رداء أسود يقيد حركتها وهي تعمل، كما لم يكن من الطبيعي أن تغطي وجهها وتخنق

● حسن البنا

أنفاسها، وهي تنحني على الأرض تبذر، تزرع، تسمد، وتحصد. وفوق كل هذا ترعى أسرتها وأطفالها.

كانت عادة، عادة غير طبيعية. ضد طبيعة الإنسان. تخنق المرأة. تقيدها في شرنقة. وتمنعها من أن تمارس حياتها كما أراد الخالق لها أن تُمارس. فنبذتها المرأة المصرية الفلاحة.

ما أجمل الحكمة عندما ندركها بالفطرة.

فقط المقتدرون كانوا قادرين على عزل نسائهم. لم يكونوا حكماء. كانوا مقلدين. قلدوا غيرهم دون أن يفكروا. ففرضوا التعاسة على نسائهم.

لكن الزمن كان يتغير، والنساء أدركن بعد أن تعلمن وقرأن أن عزلهن قيدٌ يتناقض مع الطبيعة. وأنها عادة. فقط عادة، يمكن تغييرها، وإدانتها أيضا.

فخلعن النقاب.

---

أنت أيضاً قادرة اليوم على خلعه.

اخلَعيه أنت أيضاً.

واخرجي إلَى الحياة.

وكوني.

كوني ما تريدين.

---

حسن البنا عايش هذه الفترة.

كان يرى تغييراً اجتماعياً يتجسد أمام عينيه.

لم يرَ فقط النساء يخرجن من الحرملك. بل رأى المجتمع كله يتغير.

المرأة تخرج لتتعلم، والأسر معها تتغير.

والقيم تتغير.

فزعٌ يتغلغل في نفس حسن البنا. عالمه يتهاوى. يتمدن. الحداثة تمتد إليه. وهو يقف جامداً. لا يريد أن يتغير. لا يريد أن يتمدن. يريد عالمه كما كان.

---

الأهم، أن حسن البنا كان يرى العالم السياسي كما فهمه يتهاوى أما ناظريه.

الدولة العثمانية، الخلافة الإسلامية كما كان يسميها، تنهار.

انقسمت أجزاؤها، تبعثرت، بعضها استقل، وغيرها استُعمر، أو وُضع تحت وصاية.

والدولة العثمانية نفسها، انكمشت لتصبح الدولة التركية.

والدولة التركية، أمله، تلك التي كان يأمل أن ترفع لواء الخلافة، رفضت رفع ذلك اللواء. كانت حكيمة هي الأخرى.

أدركت، لحسن حظها، أن الزمان غير الزمان، وأن المستقبل لدولة حديثة، لا لخلافة عثمانية مهترئة متهالكة.

المستقبل للحداثة.

كمال أتاتورك جاء، ألغى منصب الخلافة، عزل الخليفة، وأحل محل نظام الخلافة نظاماً جمهورياً يقوم على مبدأ القومية الوطنية: "نحن اتراك. ومسؤوليتنا تجاه وطننا تركيا".

فتهاوى النظام السياسي الذي اعتبره حسن البنا نموذجه.

كان أتاتورك رجلاً طموحاً لديه رؤية للمستقبل، أدرك أن تركيا التي يحلم بها لن تكون قوية ما لم تكن مهيأة للمستقبل، ولكي تكون كذلك، عليها أن تتبنى نظاماً سياسياً جديداً، يُمكّنها من الدخول إلى الحداثة.

فجعل العلمانية أساس الدولة التركية الحديثة.

فَصلَ الدين عن الدولة.

لم يقل للناس كفوا عن الإيمان بالله.

كل ما قاله، إن الدين مكانه الحيز الخاص.

---

أن تؤمن أو لا تؤمن شأنك أنتَ وأنتِ. شأنكما الخاص.

لكن الحيز العام لا يحكمه الدين. الدين ينظم علاقة الإنسان بالله. لكن علاقة الإنسان بالدولة يحكمها القانون. والقانون يجب أن يكون علمانياً كي تستطيع الدولة أن تتعامل مع مواطنيها بحياد، أياً كان هذا المواطن: مسلماً، ملحداً، سنياً، صوفياً، شيعياً، مسيحياً، يهودياً، رجلاً، امرأة...

المواطنة هي المحك.

لا الدين.

الدين لا يجب أن نقحمه في تنظيم حياتنا السياسية والقانونية والاجتماعية (قوانين العائلة).

مكانه الحيز الخاص. حيث تؤمن أو لا تؤمن. وعندما تضعه في ذلك الحيز، يمكنك بالفعل أن تكتشف معنى الروحانية. إذا رغبت في اكتشاف تلك الروحانية.

---

ولهذا أعتبرُ العلمانية الجوهر الذي لا يمكن الاستغناء عنه لبناء دولة مدنية حديثة.

لا أعتبرها شتيمة. لا أعتبرها بعبعاً يخيف.

بل أقولها ببساطة: أنا علمانية.

علمانية.

ثم أضيف عبارة: علمانية مدعمة باحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، كي لا نسقط في الفخ الذي سقطت فيه تركيا بعد أتاتورك. كانت علمانية، لكنها لم تحترم حقوق أقليتها الكردية، وكانت شرسة في العقود الأولى في قمعها لحرية التعبير.

---

أتاتورك لم يكتفِ بذلك.

زاد على ذلك بأن أدرك، وكان على حق مرة أخرى، أن التغيير إلى الحداثة كي يتجسد يبدأ مع المرأة.

منع النقاب.

وسن القوانين، الواحد تلو الآخر.

منح المرأة حقوقها السياسية، ثم غير قوانين الأسرة، وحولها إلى قوانين مدنية بعد أن كانت مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية، وتبنى القانون السويسري للعائلة، الذي وإن كان أبوياً في رؤيته وقواعده، إلا أنه مهد الطريق لمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في العلاقات العائلية.

لم يعد من حق الرجل أن يطلق زوجته بكلمات ثلاث: طالق، طالق، طالق.

بل أصبح من حق الرجل والمرأة الطلاق من خلال تقديم طلب إلى محكمة مدنية محايدة.

كمال أتاتورك كان يرى المستقبل بعينيه.

يراه.

وكان يدري أن الدولة العصرية تحتاج إلى أسرة مكونة من رجل وامرأة، وعددٍ من الأطفال، حبذا لو كانا طفلين.

الدولة القبلية في المقابل، تحتاج إلى رجل و4 زوجات وجيش من الأطفال.

لكن دولة القبائل لا تحمي الإنسان فيها.

دولة القبائل تقتل الإنسان فيها.

ولأن المستقبل للحداثة، أرادها أتاتورك معاصرة.

---

وحسن البنا كان يتابع كل هذا.

من بعيد.

من مصر.

يرى العالم كما يتمناه، كما يتصوره، ينهار، يتغير، يتبدل.

وهو لا يريده أن يتغير.

لا يريد المرأة كما أرادها أتاتورك.

لا يريد الدولة كما نظمها أتاتورك.

لا يريد المجتمع والأسرة كما تصورهما أتاتورك.

فخرج علينا ببدايات فكر حزب الإخوان المسلمين السياسي.

هو حزب. وسياسي. يستخدم الدين كغطاء. غطاء فقط.

وفكره في الواقع لم يكن أكثر من محاولة يائسة من شخص متدين للوقوف أمام زحف الحداثة.

لا يريدها دولة حديثة، لا يريدها وطناً لمواطنين متساوين أمام القانون، تماماً كما لا يريدها امرأة حديثة.

أساس ذلك الفكر، كما روج له حسن البنا، يتلخص ببساطة في كلمات ثلاث: "الشريعة، الجهاد، الأمة".

---

■ في المقال القادم سأبدأ بكلمة الشريعة كما وصفها حسن البنا، ثم أعرض لكما موقفي الذي يتلخص في عبارة "حان الوقت كي نكف عن استخدام الشريعة في تنظيم شؤون الأسرة والحياة".

## سيبيل قابلت 5000 شخص في 75 دولة حول العالم

# "6 مليارات آخرون"

■ محمد الشلفي

ما كانت أول ذكرى في حياتك؟ ما كان حلمك وأنت صغير؟ ما الذي تعلمته من أهلك؟ ما الذي تريد أن تعلمه أطفالك؟ ما هي أسعد تجربة عشتها في حياتك؟ ما يعني الحق من وجهة نظرك؟ ما يعني لك الحب؟ ماذا تعني الحرية؟

40 سؤالاً كهذه بنى عليها الفيلم الوثائقي "6 مليارات آخرون". ستشعر وأنت تشاهده أن الأسئلة موجهة إليك أيضا، لابد أن تجيب عليها. بالنسبة لمخرجة الفيلم سيبيل، عندما يبدأ الآخرون بطرح أسئلة عليك، تساعدك إجابتك في معرفة نفسك.

بدأت سيبيل وصديقتها المخرجة مايتست في 2003، ثم عرضتا الفكرة على فرانس بنك، ليقوم بتمويل المشروع الذي استغرق تصويره 5 سنوات في 75 دولة حول العالم، صورت خلالها مقابلات مع 5000 شخص، غالبا كان الإشخاص ممن يسكنون قرى نائية لا تتوفر لديهم أحياناً الكهرباء والتلفزيون، وكان الوصول إليهم يتطلب جهداً أكبر.

تقول سيبيل إنهم وظفوا معهم 4 صانعي أفلام ليتم إنجاز الفيلم نهاية 2007، ويتم كل ما خططنا له، بعدها كنا نقوم بمشاهدة المقابلات التي أجريناها لنقوم بوضع اللمسات الإخراجية للفيلم.

كانت 40 سؤالاً تدور حول التجارب الشخصية في الحياة حول القيم؛ كيف يفهمها الناس بشكل شخصي، فتم إخراج 30 فيلماً عن التواصل، يصل مدة الفيلم الواحد نصف ساعة.

مرت سيبيل بصعوبات كثيرة، فالحديث يتركز حول ما يمكن أن نسميه شؤوناً خاصة "الناس عندما كنا نسألهم، بطريقه ما يودون الحديث عن الأشياء الإيجابية دون السلبية، ويريدون أن يظهروا بصورة جميلة"، وتلك بنظرها "طريقة غير صحيحة أن يقوموا بإخفاء السلبيات، مما يعني أنك لن تقوم بالتفكير في حلها".

عادة ما يخاف البعض من أن تعكس الصراحة انطباعاً سلبياً عنهم، مثل أولئك الأشخاص كانت تستغرق وقتاً لإقناعهم بالحديث بصراحة.

يظهر الفيلم امرأة بغية من دولة آسيوية، تجيب على سؤال: ما الذي تريدين تغييره في حياتك؟ قائلة: أريد أن أتزوج رجلاً آخر.

من الدول العربية التي قابلت فيها الجزائر، فتقول إنها رأت وضع المرأة فيها صعباً للغاية، فقد سمعت قصصاً كثيرة "قضيت أوقاتاً كثيرة مع نساء يردن الكلام، لكنهن يخفن من الوضع الذي يعشن فيه. في المقابل عرفت قصصاً لنساء حاربن كثيراً من أجل إثبات أنفسهن.

في أفغانستان، كماه هو في الجزائر، قابلت نساء هربن من منازلهن، من منازل أزواجهن، لأنهن يُضربن، وكان المجتمع يعاملهن بقسوة، قبل أن تأتي مؤسسة لإيوائهن. كان ينتهي بهن الحال للضياع، وكان البعض منهن يعدن إلى بيوتهن في حال لم يجدن بعد الهرب من يرعاهن، عندها يتعرض للضرب.

ذات مرة سألت سيبيل واحدة من النساء: ماذا علمتك والدتك؟ أجابت: أن أكون صبورة مهما حدث، وعليَّ أن أتحلى بالصمت دون إحداث مشاكل ودون اعتراض.

كان "6 مليارات آخرون" هو العمل الرابع لـ"سيبيل"، بعد 3 أفلام وثائقية؛ الأول بعنوان "العالم من خلال درجة"، والثاني "الأحصنة في العالم"، والثالث بعنوان "البحيرة في الشتاء".

شعرت سيبيل بأن فيلمها الأخير "كان مختلفاً، جعلنا نفهم العالم ونشعر أننا جزء من هذا العالم، وحاولنا إيصال رسالة إيجابية مفادها أن هناك من يعيش في العالم غيرنا، كيف يمكن أن نقدم المساعدة لهم ونكون قريبين منهم، وألا ننغلق على مشاكلنا".

وتمت ترجمة الفيلم إلى لغات مختلفة، وأنشئ له موقع على الانترنت: www.6billionothers.org.

لكن ما يزعج سيبيل أن هناك أشخاصاً ممن سجلت معهم لن يروا الفيلم بسبب أنهم لا يملكون تلفزيوناً في قراهم.

رغم أن سيبيل درست الاقتصاد إلا أن صناعة الأفلام الوثائقية هي عشقها الحقيقي، تقول: درست التسويق لأني من المهم أن أدرس، به تعلمت كيف أتعلم. أنا سعيدة كوني صانعة أفلام وثائقية، فهو عشقي".

زارت سيبيل اليمن في بداية 2010 لدراسة العربية لشهرين، بعد زيارتين من قبل. ما يلفت نظر سيبيل في اليمن هو طريقة عيش الناس "اليمني يتعامل ببساطة، والناس يعيشون في الجبال ويكتسبون منها قوة الشخصية".

لن يمر الشهران على سيبيل (عاشقة التسلق) في اليمن دون أن تتسلق الجبال، وسيكون 1 أبريل موعداً مع التسلق.

## الروائي وجدي الأهدل: في القائمة السوداء سوء فهم

حظ عاثر لا أكثر واجهه الروائي وجدي الأهل حين مُنع من السفر لحضور مؤتمر أدبي في دبي، والسبب تعود حكايته إلى العام 2001 حين صدرت روايته "قوارب جبلية"، ثم بعدها بأشهر سحبتها وزارة الثقافة في عهد عبدالوهاب الروحاني، من المكتبات. يومها سافر الأهدل إلى الخارج هرباً من بطش السلطة بجميع مكوناتها، الذي وصل حد تكفيره. أما نهاية الحكاية فتعود لعام 2002 حين عاد الأهدل إلى اليمن إثر عفو رئاسي حضره الأديب العالمي جونتر جراس، حين كان في زيارة لليمن.

يمكن أن يُقرأ منع وجدي من السفر من ناحية أخرى، فمن وجهة نظر الداخلية هو "سوء فهم"، أو "التباس"، خاصة أن وجدي سافر من قبل دون أن يتعرض له أحد.

قراءة وزارة الداخلية تعدها هدى أبلان، الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، أسوأ ما في الأمر، فلو كان الأهدل أخطأ ضد أحد لاستطاع الطرفان أخذ حقهما بالطرق القانونية.

تقول هدى إنها التقت كممثلة للاتحاد السكرتير الإعلامي لوزير الداخلية، طالبة منه رفع اسم الروائي من القائمة السوداء، وإعادة جوازه وإعادة الاعتبار والاعتذار له بحضور إعلاميين.

فما حدث تطاول على أديب يمارس عمله الإبداعي، وليس له أي أعمال مخلة.

تضيف هدى "إن عليهم الاعتذار لرئيس الجمهورية الذي يبدو أن سوء الإدارة والإهمال الذي تعانيه الداخلية جعل من توجيهاته غير نافذة". كما تقول "إن الداخلية وعدت برفع اسم الأهدل من القائمة السوداء وإطلاق جوازه، وبتقديم الاعتذار له السبت الفائت.

## رواية "اليهودي الحالي" تترجم إلى الفرنسية

يستقبل الشاعر والروائي اليمني علي المقري أصداء عمله الروائي الثاني خلال عامين "اليهودي الحالي" التي استقبلها النقاد بحفاوة واضحة.

حققت الرواية مبيعات عالية بحسب دار الساقي التي صدرت عنها، في أكثر من دولة: السعودية، الإمارات، القاهرة، بيروت، كما أنه تم ترجمتها حالياً إلى الفرنسية.

في اليمن الأقل مبيعاً تباع الرواية في مكتبة دار الشروق بصنعاء، لكن مبيعاتها تبدو أقل لأسباب يرجعها القراء إلى سوء التوزيع، فالرواية موجودة في مكتبة واحدة فقط، ولا يلتزم أصحاب المكتبات لدور النشر، فلا يمكن القياس برأيها، لكن يمكن أن نضيف أن الرواية سعرها غالٍ بالنسبة للقارئ اليمني، رغم أنها عربياً تعد من الإصدارات الأكثر مبيعًا.

أهلاً «رشاد»

طارق السامعي وولده أحمد
يهنئان الصديق العزيز عارف الهلالي
بالوافد الجديد شقيقه «رشاد»
جعله الله من مواليد السعادة

### نجحت في صنعاء وعدن وستعرض في ألمانيا

# فرقة خليج عدن في مسرحية «معك نازل».. تجربة إبداعية ناجحة ومواهب ترتقي سلم النجومية

■ عدن - فؤاد مسعد

**تأسست فرقة خليج عدن الفنية في مدينة عدن عام 2005، بجهود وإمكانات ذاتية متواضعة دون أن تحصل على أي دعم. وعلى الرغم من قيامها بأداء 4 أعمال مسرحية سابقة (عائلة دوت كوم، سيدتي الجميلة، بشرى سارة، حلا حلا يستاهل)، إلا أن عملها الأخير "معك نازل" لاقى صدى واسعا بين الجمهور سواء من خلال العرض الأول (صنعاء أكتوبر 2009) أو العرض الثاني (عدن ديسمبر 2009) أو عبر قناة السعيدة الفضائية أكثر من مرة.**

ويرجع رئيس الفرقة سبب ذلك الإعجاب إلى ما توفر للمسرحية من تراكم سابق لدى الفرقة والممثلين، ويقول المخرج المسرحي عمرو جمال في حديثه لـ"النداء" إن الفرقة من خلال السنوات الماضية استطاعت أن تصنع لها اسما في عالم المسرح، وهو ما ظهر في العمل الأخير، مشيرا إلى ما تميزت به مسرحية "معك نازل" من تركيز على القضايا الاجتماعية الحية والموجودة في كل بيت يمني، وطرحها في قالب فني ممتع.

وكانت فرقة خليج عدن دشنت في أكتوبر الماضي على خشبة المركز الثقافي بصنعاء عرضها الأول لمسرحية "معك نازل"، ضمن فعاليات الأسابيع الثقافية اليمنية الألمانية، وذلك بالتعاون مع البيت الألماني. ونالت المسرحية إعجاب المشاهدين الذين حضروا الفعالية. وبعد حوالي شهرين كانت الفرقة تقوم بالعرض الثاني للمسرحية في كريتر بعدن، خلال أيام عيد الأضحى المبارك.

ويتجلى تركيز المسرحية على قضايا اجتماعية رئيسية من خلال المشاهد التي حفلت بقصص متعددة، وفي كل واحدة منها تبرز قضية أو أكثر، إضافة للنجاح الذي حققه الممثلون في أداء أدوارهم، وهو ما أثار إعجاب المشاهدين ونال استحسانهم بعد ما أوشك الجمهور اليمني على اليأس من إمكانية نهوض المسرح وقيامه بالدور المأمول.

والحقيقة أن كثيرين ممن شاهدوا ذلك العمل المسرحي انتعشت آمالهم في تشكل تجارب واعدة قد يكون لها إسهامها في المسرح اليمني مستقبلا إن وجدت من يمد لها يد العون والمساعدة.

يقول عمرو جمال رئيس الفرقة: توجد كثير من المعوقات أهمها أن الفرقة لم تقف بعد على أرضية صلبة يمكن التحرك عليها، إضافة لعدم وجود حماس وتفاعل تجاه المسرح من قبل الرعاة، ويضيف: نحن نجحنا -إلى حد ما- في لفت الانتباه نحو المسرح.

وعن افتقار الفرقة وعدن عموما لوجود مسرح يقول رئيس الفرقة: المثير للدهشة أن عدن التي كانت أول مدينة في الجزيرة العربية عرفت السينما والمسرح، هي اليوم بلا مسرح، وأضاف: نضطر لاستئجار قاعات العرض والسينما، مع أنهم متعاونون معنا، إلا أنها غير مجهزة. مؤكدا أن وجود مسارح مجهزة يسهم في تقديم أعمال أكثر إبداعا.

ومن جهته، يقول الممثل الشاب عدنان الخضر، عضو الفرقة: نحن نعاني من عدم وجود خشبة مسرح، وفي البداية لم نجد لا مسرحاً ولا جمهوراً. مؤكدا صعوبة العمل لإيجاد مسرح ومسرحيين.

وإبان العرض الأول للمسرحية قال السيد غيدو تسيبيش، مدير البيت الألماني بصنعاء، إنه من الجيد العمل مع فرقة جيدة كفرقة خليج عدن التي وصفها بالشبابية المتميزة، وأشار إلى أنها تختلف عن غيرها بأنها تعتمد في عملها على وجوه شابة، مؤكدا أنه متحمس منذ البداية مع الفرقة، خصوصا وأنها كانت تتطور في أدائها أثناء البروفات، وهذا ما جعلها تتميز حسب قوله.

وحين عرضت المسرحية للمرة الثانية أيام عيد الأضحى المبارك، اكتظت سينما "هريكن" في عدن بالمشاهدين لما يقارب أسبوعين، لاحظ فيها الجمهور قدرة الممثلين الشباب على محاكاة الواقع بأدوار مختلفة وبخفة ظل وحرفية أكسبت العمل طابعا خاصا.

وقال أحد أبناء عدن إن تلك الأجواء أعادت إلى أذهانهم الماضي الجميل للمسرح في عدن.

وقال عمرو جمال إن الفرقة ستتوجه إلى ألمانيا في يونيو القادم لعرض المسرحية، بناء على دعوة تلقتها الفرقة من مسرح جريبس والبيت الثقافي الألماني في اليمن.

الجدير ذكره أن مسرحية "معك نازل" عمل مقتبس من نص مسرحية ألمانية شهيرة تحمل اسم "الخط رقم 1" التي عُرضت لأول مرة على مسرح "جريبس"، وترجمت لعدة لغات، ومن خلال فرقة خليج عدن، وبالتعاون مع البيت الألماني في اليمن، تم تحويل النص إلى اللغة العربية، هذا من حيث الفكرة العامة للعمل، فيما قام المخرج المسرحي عمرو جمال بكتابة النص والسيناريو بنسخته اليمنية المحلية التي ظهرت محاكية للواقع اليمني بما يعتمل فيه من قضايا وما يعيشه المجتمع من مشاكل. وإلى ذلك تولى المخرج محاكاة الأغاني والمؤثرات الموسيقية وتأليف كلمات مناسبة تخدم الهدف العام للمسرحية، مع الإبقاء على الألحان والموسيقى كما وضعها مؤلف النص الألماني الأصلي، وتم تسجيل الأغاني في صنعاء من خلال الفنانين معاذ خان، شروق، هديل همشري، ياسر شان، وقد أشرف على تنفيذها فؤاد الشرجبي، وتولى التوزيع الموسيقي مروان الحمادي، وقد أضفت على المسرحية طابعا جماليا مميزا.

ويقول جمال: "استمرت البروفات 8 أشهر، وحضر وفد ألماني لمشاهدة البروفات، وتحمس كثيراً لما نقوم به".

وشارك في المسرحية 18 شخصا، بعضهم مثّل أكثر من دور، وشارك فيها من خارج الفرقة الفنانون: هدى حسن ونور عبدالله وفؤاد هويدي، وسمير سيف، وخالد حمدان عوض، إضافة للفنانة منى علي من صنعاء، بينما شارك من أعضاء الفرقة عدنان الخضر، رائد طه، قاسم رشاد، وغيداء جمال، بالإضافة للوجوه الجديدة سعاد ناصر، مازن خالد، ماهر، وصقر عقلان.

وتوزعت المسرحية على 5 مشاهد تضمنت حوالي 15 قصة مترابطة مع بعضها، حيث تتداخل خيوطها دون تعقيد، ثم تنفصل بسلاسة وحيوية.

تناقش المسرحية في وقت يناهز ساعتين عددا من القضايا والهموم المعيشية الرئيسية، من دون إغفال الإشارة إلى بعض الظواهر السلبية والعادات السيئة التي من شأنها إعاقة حركة المجتمع، ومن صميم عمل الفنان -والمسرحي بشكل خاص- التنبيه إلى تلك الظواهر من غير أن يعني ذلك الإخلال بالعمل المسرحي وقوالبه الفنية، وهو ما فعله شباب "خليج عدن" في "معك نازل"، حيث تحضر بقوة قضايا مجتمعية مثل غلاء المعيشة والزواج السياحي وزواج الصغيرات والعنف ضد المرأة وتسرب الطلاب من التعليم، وإهمال تربية الأطفال من قبل الآباء والأمهات حين ينشغل كل منهما بمشاغله وأصدقائه عن القيام بما يجب عليه نحو أبنائه، بالإضافة إلى معاكسة النساء في الشوارع والأماكن العامة، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الجامعيين، وتدهور الأوضاع العامة بدءا بتردي الحالة المعيشية، مرورا بالصحة والتعليم، وليس انتهاء بالرياضة والفن وغيرهما. وإن غاب التناول المباشر لبعض القضايا إلا أن التلميحات العابرة من قبل الممثلين تتولى إبرازها ولفت الأنظار نحوها، مثل الوساطة الموصوفة بفيتامين (و).

وكما يظهر في المسرحية عدد من الأشخاص المستهترين بقيادة شخصية تدعى "ببيو" التي جسدها المبدع عدنان الخضر، يبرز أيضا أشخاص عقلاء ولا يكفون عن إسداء النصيحة للجميع، بينهم عامل النظافة العم أمين، والأستاذ صابر. وبين هؤلاء وأولئك تحضر شريحة الضحايا، ومعظمهم -إن لم نقل جميعهم- من النساء، وأبرزهم "أمل" فتاة في مقتبل العمر جسدت دورها الوجه الجديد سعاد ناصر. وقد وقعت "أمل" ضحية (زواج سياحي) تخلى عنها الزوج فور إتمام مراسيم الزواج، ليجود عليها بعنوان لمكان غير موجود، وظلت على امتداد وقت المسرحية تغالبها الحيرة والشرود، وتعطي لنفسها في كل مرة اسماً، بينما يلحظ كل من يراها حقيقة كونها قادمة من الريف البعيد من خلال هيئتها المرتبكة وسؤالها الدائم عن شيء غير موجود (شارع الأمل في كريتر). كما تقع امرأة أخرى ضحية سرقة، بينما تقع ثالثة ضحية زواج من رجل يكبرها كثيرا ويمارس ضدها العنف باستمرار. أما الشابة "منال" التي مثلت دورها الفنانة الواعدة غيداء جمال، فهي ضحية طمع والدها الذي يغالي في المهر، وخالتها التي تدفع والدها لطردها من البيت لتخرج إلى المجتمع باحثة عن وظيفة تلائم مؤهلها الجامعي دون جدوى، ومثلها الشاب أحمد خريج الهندسة الذي لم يجد فرصة عمل فلجأ للعمل حارسا في معهد براتب قدره 15 ألف ريال فقط. وتتوالى المشاهد وفق ترتيب وتسلسل منطقي وصولا إلى الختام، حيث تنتهي المسرحية في المكان الذي بدأت به (محطة نقل الركاب -كريتر).

### المخرج المسرحي عمرو جمال لـ"النداء":

# عدن أول مدينة في الجزيرة العربية عرفت السينما والمسرح لكنها اليوم بلا مسرح!

# وصايا عبيدالله في مركز ابن عبيدالله السقاف

بهدف إصلاح الذات والواقع السلوكي، وترميم القيم المهترئة لدى البعض، وإحياءً للوازع الديني، وإيقاظاً للفطرة السوية والقيم الرفيعة التي سادت حضرموت منذ إسلامها، وصارت سمة وميزة عُرف بها أهل حضرموت، فكانت وسيلتهم الأولى في نشر وترسيخ الإسلام وقيمه في كثير من دول العالم.. وضمن فعالياته وأنشطته الثقافية المنتظمة، وفي إطار فعاليات عاصمة للثقافة الإسلامية، أقام مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع، محاضرته الأسبوعية بعنوان "وصايا ونصائح الإمام عبيدالله بن محسن السقاف في التزكية"، ألقاها الداعية والأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الأحقاف بتريم، السيد عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالقادر السقاف.

وقد تطرق المحاضر إلى سيرة الإمام عبيدالله السقاف ابن المصلح وزعيم وادي الأحقاف السيد محسن بن علوي السقاف، موضحا مكانته الرفيعة باعتباره أحد أبرز شخصيات المدرسة الحضرمية التي عرفت بالزهد وسلوك طريق التصوف، وهو مرجع في الإفتاء وممن ترجم له ابنه المفتي والعلامة المؤرخ الأديب السيد عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف (الذي سمي المركز باسمه). ومما أورده ابن عبيدالله في وصف مجاهدات طبقة والده وشيوخ والده "يقول ولهم من مجاهدة النفوس ما لو لم أره عيانا في مثل والدي.. لم يكن لي بما يذكر عن السلف سبيل إلى التصديق، لكن جاء العيان فالوى بالأسانيد".

وقال عنه أيضا "له قلم سيال في المكاتبات والرسائل العلمية. وقد بلغ عدد رسائله 540 رسالة". كما أن له كثيراً من النصائح والوصايا تصل بعضها إلى نحو 600 صفحة في نصح الحكام والوجهاء والأعيان والأثرياء ولأهله وعشيرته ولعامة المسلمين.

وقد تناول المحاضر، وهو خطيب جامع

الرحمة والمجيب على أسئلة المستفتين عبر إذاعة سيئون أسبوعياً، بالتحليل إحدى هذه الوصايا، والتي كان عنوانها "القول الكاف في وصية آل الكاف وغيرهم من حيث ما بلغت من النواحي والأطراف"، حيث بدأ بالتعريف بالوصية عند علماء حضرموت ومنهجهم في ذلك، ثم ذكر الفارق بين والوصية والإجازة، ثم التعريف بالموصي الإمام عبيدالله بن محسن السقاف، ثم دراسة نموذج الوصية المذكورة من خلال عرض لما اشتملت عليه الوصية. وقد وقف عند عدد من نقاط الوصية. والوصية في مجملها ترسم وتحدد الخطوط العريضة لمنهج وسلوكيات علماء حضرموت وأهلها.

وعموماً تعد وصايا الإمام عبيدالله بن محسن السقاف من أهم وأقوى شواهد العصر على مآثر وقيم هذا المجتمع الكريم وتزكيتهم، حيث كانت سمة غالبة وطبعاً لا تطبعاً لرجالات حضرموت. كما أن القيمة التاريخية العالية لهذه الوصية وبقية وصايا الإمام عبيدالله بن محسن السقاف جديرة بالدراسة، لأنها تفتح آفاقاً واسعة للباحثين لمعرفة شيء من خصوصية المدرسة الحضرمية التي تسعى إلى تزكيه النفس، التي هي السبيل لفلاح الإنسان.

كما أشار المحاضر إلى موضوع ركزت عليه الوصية، ألا وهو تحديد الأهداف والسعي إليها بالنية الصالحة والمثابرة. كما تضمنت الوصية النصائح الدينية لترتيب الأوقات من بدء اليوم من قبل طلوع الفجر إلى وقت النوم. وقد كان التأمل والتفكر في مخلوقات الله في السماوات والأرض وفي النفس ومحاسبتها من أهم ما ركزت عليه الوصية، حيث أكدت على تخصيص وقت محدد يوميا للتأمل.

وتطرقت المحاضرة إلى مواقف ومواعظ مؤثرة على الرغم من كونها جاءت في قالب علمي وأكاديمي جاد. ومما أسهم في إثراء هذه المحاضرة شخصية مدير الحوار الدكتور خليل إسماعيل الياس رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بسيئون -جامعة حضرموت، وكذا صفوة من النخب العلمية من رواد المركز.

جدير بالذكر أن مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع يعتزم نشر هذه الوصية في القريب بعد وضع اللمسات الأخيرة عليها من قبل المحاضر الأستاذ عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف. والوصية والمحاضرة تعدان وثيقة علمية وتربوية وتاريخية يتشرف مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بنشرها وتعميم الاستفادة منها.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 13 ربيع الآخر 1431هـ
الموافق 29 مارس 2010 العدد (230)
Mon. 13/4/1431
29 March 2010

## عيوب

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

ظاهر الأمر يبدو كأنه سلوك ديمقراطي مرن من الحزب الحاكم في تعاطيه مع قضية تزويج القاصرات، ويحاول تصوير المواجهة بين المتعارضين كـ"إشكالية" ترجح كفة الظلاميين، ولكني أرى في موقفه استخفافاً بالمشكلة لغرض في نفسه السلطوية المريضة، مثلما فعل مع مشروع قانون توحيد التعليم قبل تدمير مصنع "صيرة" في عدن، وكذلك بعد إقراره، وأبقاه سنوات طويلة حبيس الأدراج، ويتلاعب به إلى اليوم!

المؤتمر الشعبي العام لم يعد فقط يمتلك الأغلبية المريحة في البرلمان الموجه، فقد قاده الطمع إلى اكتساح الجميع، وصار بمستطاعه اعتماداً على أعضائه المطيعين، تمرير أي تعديل لقانون بلمح البصر، مثلما فعل في مناسبات عديدة، بل بمقدوره -كسباً للمانحين- إصدار تشريعات كاملة، تتماهى مع الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقع وصادق عليها كحاكم، وتنص صراحة على ضمان حقوق الأطفال في كل المجالات، بما فيها الحفاظ على عوراتهم!

حزب الإصلاح بدوره أقدر -وهو يلعب سياسة بروح دينية- على إحراج حليفه السابق دون لف أو دوران، فكل ما عليه إثبات ليبراليته الظاهرة، وذلك بدفع كتلته إلى تغليب لغة العقل والمنطق والأخلاق، وإلزام أغلبية نوابه على الأقل برفع أيديهم وأرجلهم من خلاف، تأييداً لمنع هتك أعراض الأطفال، وتدمير نفوس فلذات أكباد الفقراء والمستضعفين، وكذلك المبهورين بفتاوى المشعوذين السياسيين، الذين يبتزون المجتمع روحياً، اتساقاً مع أهوائهم المهووسة بتقديس ذواتهم، وإشباعاً لشهوات من يهابون الندية، ويتخوفون من الانكسار في مضاجعة الناضجات على كتاب الله وسنة رسوله!

رفع راية الدين في وجوه من يعارضون مهزلة وحقارة اغتصاب القاصرات بعقود (شرعية) باطلة، إرهاب بكل معنى الكلمة، ولن يردع السلوك الفاجر غير قانون مدني واضح المعاني، يحصن براءة الطفولة من كل عدوان همجي، وأمر تشريع القانون المطلوب وتسريعه مرهون بإرادة من هرعوا في لحظة انتقام إلى فرض الشريعة اعتسافاً، وكما يفهمونها -خلافاً لسنة التطور وحكمة الله في خلقه- كمصدر وحيد لكل القوانين، فجعلوا الدين السمح أسير لحى من باسمه يتكسبون وينافقون، والله المستعان على ما يفعلون!

## المقالح يتحدث في مؤتمر صحفي بمنتدى الشقائق عن مرحلة اختفائه ومحاكمته

**بعد اختفاء قسري دام لـ4شهور وإعدام وهمي ومعاملة وصفها منتدى الشقائق بالقاسية ولا إنسانية ومحاكمة افتقدت شروط المحاكمة العادلة بما فيها من إهدار للحقوق المدنية المكفولة دستوريا وقانونيا، يتحدث الصحفي محمد المقالح اليوم الاثنين في مؤتمر صحفي بمنتدى الشقائق عما مر به خلال تلك الفترة.**

## نافذة

### العدد القادم..

منصور هائل

## الهوس الجنسي

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

يعيش بعض أعضاء مجلس النواب والفقهاء حالة من الهستيريا الجنسية، جعلت هؤلاء يتفرغون بصورة مطلقة من أجل استصدار قانون يبيح الزواج بالصغيرات حتى وهن في مرحلة الرضاعة.

حاليا يوجد لدينا نص قانوني يحظر زواج الفتيات قبل سن الـ15، لكنه لا يرتب على مخالفة هذا الأمر أية عقوبة، ولهذا كان غالبية عظمى من الناس تطمح بصدور قانون يجعل انتهاء المرحلة الثانوية أساسا لزواج الولد أو البنت، على أساس أن هذه السن قد تكون الأنسب للشروع في بناء أسرة، رغم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون ذلك.

وقبل ما يزيد على عام، كان هؤلاء قد نصبوا أنفسهم حماة للفضيلة ووكلاء الله في أرضه، وافترضوا أن المجتمع قد جُرد من الأخلاق، وأن عليهم تأسيس هيئة للفضيلة كما سموها، مهمتها التفتيش في ضمائر أناس والتلصص عليهم وملاحقتهم في الشوارع للتأكد من مشروعية العلاقات التي تجمع بين الذكور والإناث. هذه الخطوة التي اعتقادنا أنها دفنت تحت أنقاض الغضب الواسع من احتكار العفة والفضيلة في مجموعة من الأشخاص، غير أن ما حدث غير ذلك تماما..

فبعد القبح الذي ظهر في خطاب هؤلاء تجاه من انتقد مساعيهم، وجدنا أنهم يعملون كجماعة منظمة تحظى بمساندة الأجهزة الحكومية، في ملاحقة الفنادق والمطاعم، وفي تحريك دعوى الحسبة كما حصل مع الكاتب معاذ الأشهبي الذي يقضي عقوبة الحبس حاليا في السجن المركزي بجريرة تفسير خاطئ لما كتبه في إحدى المقالات.

هذه الجماعة تمكنت وبرضا رسمي من إعادة المداولة في مشروع قانون الأحوال الشخصية والخاص بسن الزواج الذي رفع من 15 إلى 17 سنة. وبمثابرة غير معهودة في أية قضية من القضايا التي تدمر البلاد، استصدروا الفتوى، وجيروا كل تأويلات الأحاديث النبوية لإشباع غريزتهم الجنسية في الزواج من طالبات الصف الرابع والخامس. ولم يقفوا عند هذا الحد وسط نفاق مختلف الأحزاب السياسية، بل خرجوا علينا شاهرين سيف التكفير لمن يطالب بتحديد سن للزواج، وقالوا إن الإسلام لا يحدد سنا للزواج، أي أن بمقدوره الزواج من الرضيعات أيضا.

نعلم جميعا أن المؤتمر الشعبي يمتلك أغلبية كاسحة تحسم أية قضية في البرلمان حتى وإن عارضها نواب اللقاء المشترك والمستقلين، وندرك جيدا أن أحزاب المعارضة تتحاشى أن تصطدم بهؤلاء المهووسين بالزواج بالصغيرات، ولهذا لا يجرؤ الإصلاح على إعلان موقف صريح وواضح من هذه القضية. ومع أن المنطق يفترض أن الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري يقفان إلى جانب رفع سن الزواج إلى 18 سنة، ومعهما حزب الحق واتحاد القوى الشعبية، إلا أن ذلك لم يحدث.

كل يوم يسرح ويمرح هؤلاء في تحريض البسطاء والجهلة من الناس، يحرضونهم من على منابر المساجد، ويحشدون النساء إلى أمام البرلمان، للمطالبة بفتح باب الزواج من الصغيرات، ولم يصدر عن اللقاء المشترك موقف واضح من هذا الهوس، ولم يتحرك قادته أو نشطاؤه للتظاهر رفضا لهذا الجنون الذي يقصر الحياة الزوجية على ممارسة الجنس، والجنس وحده.

## جمال أنعم: وزير الإعلام مدجج بمنطق جاهز لإدانة الصحف والصحفيين وفكري قاسم: أشعر بالخزي كوني إعلامياً في عهده وأطالبه باللجوء إلى القضاء إن كان يحترم القانون

# وزارة الإعلام تمنع طباعة "حديث المدينة" للأسبوع الثاني

**منع وزير الإعلام، للاسبوع الثاني، طبع صحيفة "حديث المدينة"، صباح السبت الماضي. وأبلغ الموظفون في مطابع مؤسسة الجمهورية مندوب الصحيفة أن لديهم تعليمات شفوية من الوزير بمنع طبع "حديث المدينة" حتى إشعار آخر. وقال الزملاء في إدارة المؤسسة إن الطبع لن يتم إلا بموافقة الوزير شخصيا.**

**وأعرب الزميل فكري قاسم، رئيس التحرير، عن استنكاره للإجراءات غير القانونية التي اتخذها وزير الإعلام حسن اللوزي، وقال لـ"النداء": يؤكد اللوزي في كل ممارساته أنه يتعمد الإساءة إلى سمعة اليمن، مستشهداً بقراره الأخير بمصادرة جهازي البث الخاصين بقناتي الجزيرة والعربية.**

**وإذ دعا الوزير إلى احترام القانون، قال: كان على الوزير اللجوء إلى القضاء إن كانت الصحيفة خالفت القانون.**

**وأبدى فكري قاسم تعجبه من مزايدة مسؤولي وزارة الإعلام بالولاء لليمن، وقال: هؤلاء ما يزالون يفكرون بعقلية 1973، ومن الصعب أن نحب اليمن بطريقتهم التي جلبت العار لليمن. وأضاف: أشعر بالخزي أن أكون إعلامياً في عهد اللوزي.**

**وأشار إلى أن أسرة تحرير "حديث المدينة" تعتزم مقاضاة الوزارة على خرقها للقانون، فضلاً عن تغريمها كل المخاسر المادية والمعنوية التي لحقت بالصحيفة جراء سياسة العسف التي اتخذتها ضدها.**

● جمال أنعم

● فكري قاسم

● عوض كشميم

إلى ذلك، أكد الزميل جمال أنعم، رئيس لجنة الحقوق والحريات بنقابة الصحفيين، عدم قانونية الإجراءات التي اتخذتها وزارة الإعلام ضد صحيفة "حديث المدينة".

وقال لـ"النداء" إن القانون لا يخول الوزير سلطة الحجز الإداري على الصحف بسبب محتوياتها، كما لا يجيز له أية سلطة بمنع الصحف من الطبع.

واعتبر منع طباعة "حديث المدينة" للأسبوع الثاني استمراراً في مسلسل الجرائم التي ترتكبها وزارة الإعلام ضد الصحف والصحفيين، وهو تصرف يفصح عن عدم احترامها للقضاء.

وإذ رأى أن وزير الإعلام حسن اللوزي يتخذ من الظروف الجارية ذريعة لانتهاك الصحفيين والصحف، نبه إلى أن مثل هذه التصرفات ستقود إلى مزيد من توتير الأجواء وتصاعد حدة الانتقام والشعور بالنقمة.

وكشف رئيس لجنة الحقوق والحريات عن قيام نقيب الصحفيين ياسين المسعودي بزيارة اللوزي لبحث قضية "حديث المدينة"، غير أن الوزير لم يفصح عن سبب منع طباعة الصحيفة، ولم يبد أي تجاوب.

وقال: مشكلتنا أننا نتعامل مع جهة لا تحسن سوى ارتكاب الأخطاء، وحين نقصد وزير إعلام نجده مدججاً بالأسلحة وبمنطق جاهز لإدانتنا واتهامنا.

جمال أنعم حمل وزارة الإعلام مسؤولية ما يحدث في الساحة الإعلامية والحصار المطبق على الصحف والصحفيين.

وإذ نوه بترحيب نقابة الصحفيين بقرار الإفراج عن الزميلين محمد المقالح وهشام باشراحيل، شدد على ضرورة الإفراج عن بقية الصحفيين المعتقلين.

وبخصوص الزميل عوض كشميم، رئيس تحرير موقع حضرموت برس، الذي اعتقل مساء الأحد قبل الفائت، من منزله بمديرية حريضة بوادي حضرموت، من قبل أفراد الأمن السياسي، أكد أنعم أن النقابة تواصلت مع محافظ حضرموت ومدير الأمن السياسي هناك، وتبين أن الزميل كشميم اعتقل بسبب كتابته.

وأدان رئيس لجنة الحقوق والحريات عملية الاعتقال، وقال: نستغرب نهج السلطة التصعيدي وجر الوضع إلى مزيد من الاختناق.

ولفت إلى أن محافظ حضرموت سالم الخنبشي استغرب قيام أجهزة الأمن باعتقال كشميم. وقال إن النقابة تنتظر من قيادة المحافظة والسلطات الأمنية سرعة الإفراج عن الزميل كشميم أو إحالته إلى نيابة الصحافة.

وتساءل أنعم: لا أدري هؤلاء الذين ينظرون بحساسية مفرطة إلى ما ينشر في الصحف، إلى أي مدى يتساءلون عن خطورة إيقاف صحيفة "الأيام" اليومية المستقلة ومصادرة صحيفة "الوطني" في عدن ومنع طباعة صحيفة "حديث المدينة" في تعز، واعتقال صحفيين في حضرموت وكاتب آخر في عدن، وحجب المواقع الإلكترونية، ومحاكمة الصحفيين كمجرمين وسوغ التهم وفبركتها لتجريدهم من صفة الصحفي وتقديمهم كأصحاب مشاريع انقلابية؟!

وكان المستشار القانوني لنقابة الصحفيين المحامي نبيل المحمدي أوضح في مذكرة أصدرها في 9 يونيو الماضي، على خلفية منع 8 صحف من الطباعة، أن إجراءات الوزارة تُعد انتهاكاً للقانون واعتداءً مادياً على الحق في الإصدار، فضلاً على قيام وتحقق المسؤولية الجزائية تجاه القائم بالمنع والحجز والمصادرة.